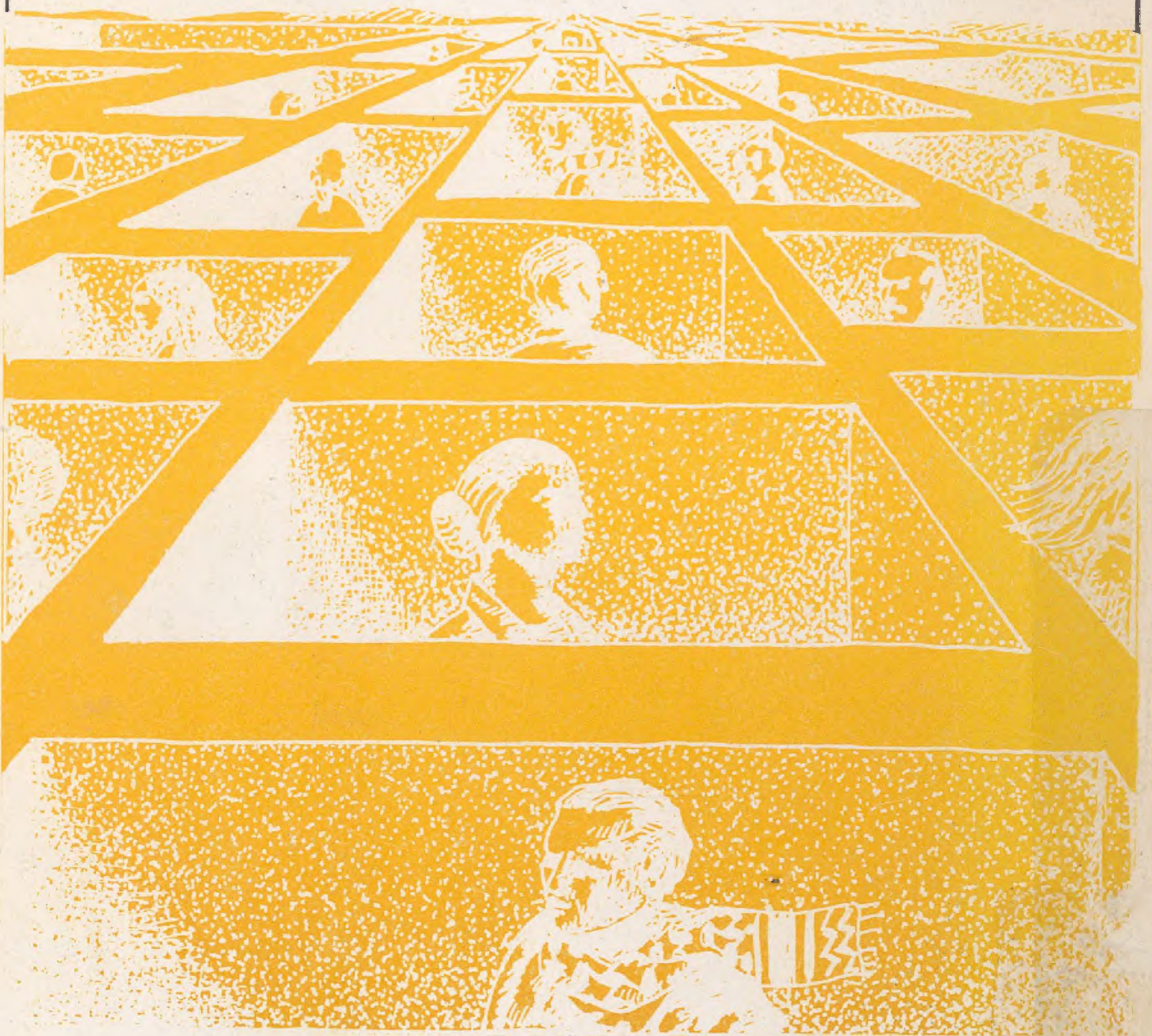


نظرة على

أوامر الإقامة الجبرية

في المناطق المحتلة ٦٧-١٩٨٢



غسان عبد الله تريز سابيلا

إهداء ٢٠٠٧

الأستاذ الدكتور / قدرى محمود حفنى
جمهورية مصر العربية

نظرة على اوامر
الاقامات الجبرية
في المناطق المحتلة
١٩٦٧ - ١٩٨٣

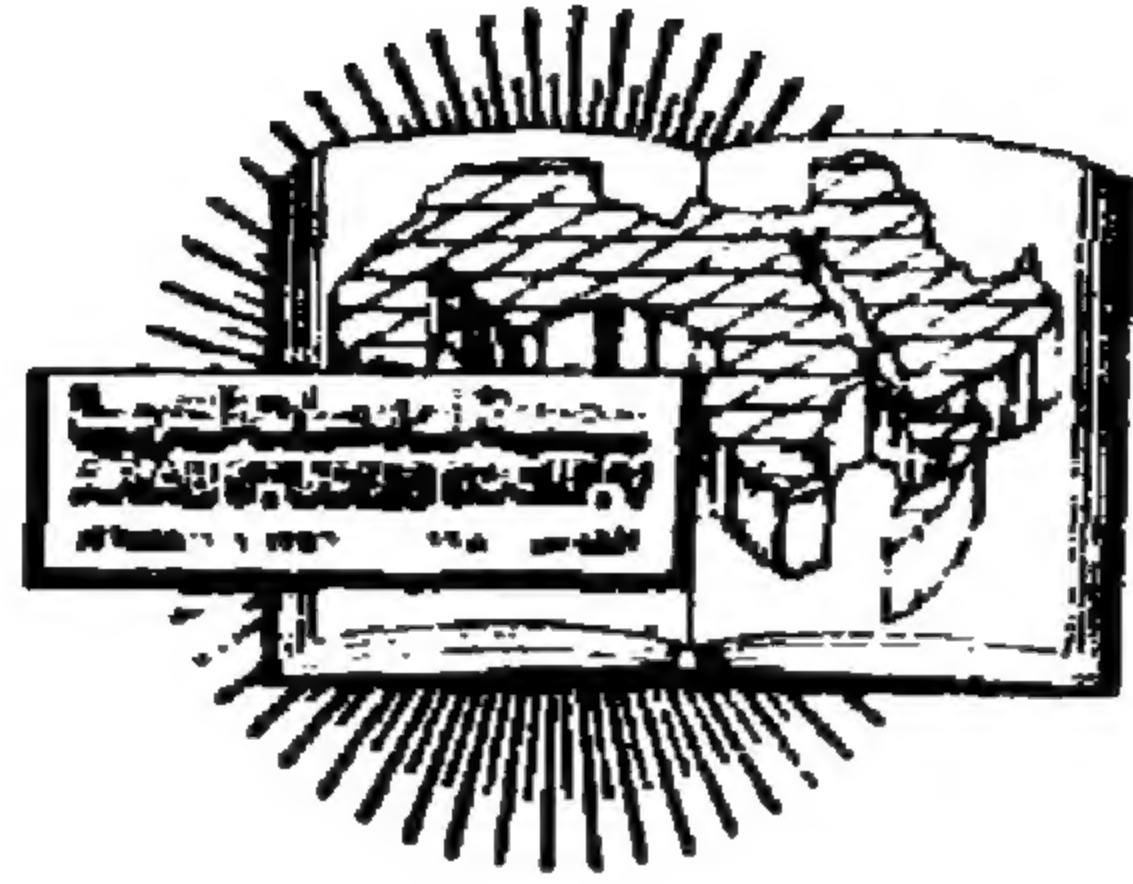
اعداد

غسان عبد الله تريز سابيلا

مقدمة قانونية

علاء الدين البكري

جمعية الدراسات العربية
- القدس -



جمعية الدراسات العربية

علمية - فكرية

المصرارة - عمارة العارف

تلفون ٢٨٢٣٦٩

بناية فندق الاورينت هاوس

مقابل دار الطفل العربي

ص ٠ ب ٢٠٤٧٩

القدس

1. The first step in the process is to identify the problem or issue that needs to be addressed. This involves gathering information and understanding the context of the problem.

على عرب الخط الاخضر ::::::::::::::: ١٢٥

كلمة الجمعية

=====

تقدم " جمعية الدراسات العربية " في القدس هذا الكتاب الوثائقي الذي يتضمن سجلا شبه كامل للأشخاص الذين فرضت عليهم الإقامة الجبرية، سواء في المناطق المحتلة التي تخضع للسيادة الاسرائيلية منذ العام ١٩٤٨ أو في المناطق العربية التي جرى احتلالها بعد حرب عام ١٩٦٧، وهي تغطي الفترة ما بين حزيران ١٩٦٧ وحتى آب ١٩٨٣.

• • •

لقد اعتمد الباحثان في هذا الكتاب طريقة البحث الميداني، حيث قاما بتوزيع استبيان على الأشخاص الذين شملتهم أوامر الإقامة الجبرية، وذلك بهدف الوصول الى نتائج حقيقية.. ان لم تنجح في تسجيل حالات جميع الأشخاص الذين فرضت عليهم الإقامة الجبرية، فعلى الأقل حالات الغالبية منهم.

• • •

وقد افتح هذا الكتاب الوثائقي بمدخل قانوني حول أوامر الإقامة الجبرية في ضوء الحق والقانون الدولي العام، أعده المحامي الاستاذ علاء الدين البكري ونظرة عامة على أوامر التقييد والحد في التنقل بقلم الصحفية أنيتا فيتلو.

• • •

ان هذا الكتاب محاولة جادة لتوثيق موضوع أوامر الإقامة الجبرية، بحيث يكون مصدرا ومرجعا للباحثين والدارسين في جانب من جوانب القضية الاساسية لسكان المناطق المحتلة، وبحيث يتيسر التعرف على المعاناة التي يواجهها هذا الشعب خلال مسيرته منذ عام ١٩٦٧ وحتى الان.

مقدمة

ليس بالسهل أن تكتب عن أي موضوع بموضوعية وشمولية ،
وتزداد الامور تعقيدا عندما يطلي عليك الواجب أن تكتب عن مسألة
هي حديثة العهد على القارئ والباحث معا ويضاف الى ذلك ما
يعترض سبيل الباحث من نقص في الدراسات والمراجع المتعلقة
بالموضوع .

لذلك اعتمدنا في اعداد هذه الدراسة : أوامر التقييد
والاقامات الجبرية طريقة البحث الميداني فقمنا بتوزيع استبانة -
هناك نموذج عنها في آخر الكتاب - على الاشخاص الذين صدرت
بحقهم أوامر تقييد حرياتهم وتفرض الاقامة الجبرية عليهم . وليس
بمستبعد اننا لم نتمكن من ايراد أسماء جميع الاشخاص الذين
تنطبق عليهم هذه الحالة سواء في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ او
المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ . لذا لا يفوتنا ان نعتذر الى هؤلاء
الاخوة والى من لم نتمكن من الوصول اليهم لاسباب خارجة عن
ارادتنا فاضطررنا الى أخذ المعلومات المطلوبة من مصادر أخرى .
ويمكننا تحديد الفترة الزمنية لهذا البحث ابتداء من
حزيران سنة ١٩٦٧ ولغاية آب سنة ١٩٨٣ ، هذا وقد قمنا بترتيب
الاسماء هنا حسب الحروف الهجائية .

ولا يسعنا الا أن نتقدم بشكركنا الى كل من أسهم في انجاز
هذا البحث ونخص بالشكر المحامي علاء البكري الذي زودنا بخلفية
قانونية عن الموضوع والسيدة الصحفية أنيتا فيتلو التي زودتنا
مشكورة بملخص واف لدراسة أجرتها حول الممنوعين من السفر ،
لكي نضمنها هذا البحث نظرا للصلة القائمة بين الموضوعين .
وسيرى القارئ أن أوامر التقييد وفرض الاقامة الجبرية قد
شلت رؤساء بلديات وصحافيين ومحامين ونقابيين وأكاديميين
وعمالا وطلبة . ان تحديد حركة هؤلاء الاشخاص يجعل من الصعب
بل من المستحيل - أحيانا - استمرارهم في اداء وظائفهم أو
دراساتهم ، وكثيرا ما كان يصعب عليهم حضور الاجتماعات وتلبية

دعوات الى المؤتمرات الدولية ، اذ على كل من فرض عليه احد هذه الاوامر ان يحصل على اذن وتصريح خطي من الحاكم العسكري لمغادرة المنطقة المحددة له وغالبا ما كانت ترفض طلبات الحصول على هذا التصريح .

تفرض أوامر التقييد من قبل الحاكم العسكري في اللواء أو حاكم المنطقة - المنطقة الشمالية ، المنطقة لوسطى ، المنطقة الجنوبية - وهدفها منع القيام بأعمال تشكل "خطرا على أمن الدولة" (كما جاء في رسالة من وزير العدل الاسرائيلي الى لجنة العفو الدولي بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢) (١) .

وتستند هذه الاوامر على البند (١٠٨ - ١١٠) من أنظمة الطوارئ في المناطق المحتلة قبل سنة ١٩٦٧ والتي سنتها حكومة الانتداب البريطاني ومن ثم تبنتها الحكومة الاسرائيلية . و ثم عدلت هذه الانظمة باصدار أوامر عسكرية وهكذا أصبح الامر العسكري رقم (٣٧٨) الخاص بالامن ينص على "أمر يختص بالتدابير الامنية" والبند (٨٦) يبحث في المراقبة والاشراف الخاص . وبموجب هذه الاوامر تستطيع السلطات الاسرائيلية تقييد حريات الاشخاص في تنقلاتهم على سفرهم ويطلب منهم تنفيذ بعض الامور الشكلية الرسمية كالتوقيع بين فترة وأخرى على الاوامر مع اثبات الوجود لدى مركز الشرطة القريب من سكناهم مرة ، مرتين ، أو ثلاث مرات يوميا ، اضافة الى منع الشخص المعني من مغادرة مدينته أو قريته ، بدون اذن خطي من السلطات العسكرية وكذلك يحظر عليه مغادرة بيته ليلا - عادة ما بين غروب الشمس وشروقها - وأحيانا يمنع هذا الشخص من تغيير مكان اقامته وقد يقوم البوليس بأعمال الفحص للتأكد من وجوده في أى وقت .

تصدر أوامر الاقامات الجبرية لمدة ثلاثة شهور أو ستة شهور ونادرا ما تكون لفترة سنة ، مع ذلك لا تحدد مدة هذه الاوامر فيبقى الفرد تحت الإقامة الجبرية حتى اشعار آخر . وهذه الاوامر

عرضة للتمديد (انظر الجدول الخاص بذلك) .

هناك حقيقة لا بد من الإشارة إليها وهي ان هؤلاء الذين صدرت أوامر اقامات جبرية بحقهم لم يقدموا للمحاكمة ولم توجهات تهمه لهم وذلك لان حاكم اللوا غير ملزم بتحديد طبيعة التهمة ولا يحاط المتهم أو محاميه علما. بتفاصيل هذه التهم ، لذا فهو غير قادر على رفض الدليل أو تحدى الاوامر .

وكان حتى حزيران سنة ١٩٨١ يحق للشخص المفروض عليه اقامة جبرية بموجب الفقرة (هـ) من البند (٨٦) - أمر خاص بشؤون الامن رقم ٣٧٨) - عرض قضيتا أمام لجنة الاستئناف العسكرية لكن بدون معرفة التهم الموجهة : أما هذه اللجنة فيعن ها حاكم اللوا ويتألفها قاض كبير ذو خبرة طويلة ، وتقوم هذه اللجنة بمراجعة القضايا مرة كل سنة شهور ولا يؤء به بتوصياتها سواء كانت ابطال أو تثبيت أمر الحاكم . وبناء على تعديل البند (٨٦) (الامر العسكري رقم ٩١٨ حزيران سنة ١٩٨١) الغيت هذه اللجنة واستبدلت بلجنة اعتراضات - أيضا يعينها حاكم اللوا ، ومهمتها مراجعة القضايا على الاقل مرة كل ستة شهور شريطة استمرار سريان الامر وأن يكون الشخص المعني قد اعترض ثانية .

يحق للأشخاص الذين فرضت عليهم الاقامات الجبرية الاستئناف الى المحكمة العليا ، لكن لم يحصل وأن قامت هذه المحكمة بتعديل قرار حاكم اللوا لان امكانيات رد القرارات الصادرة على أسس أمنية هي محدودة جدا . "ان صلاحية هيئة التحكيم في ممارسة سلطتها في تطبيق أوامر الدفاع - أنظمة الطوارئ لسنة ١٩٤٥ - هي صلاحية محدودة جدا - وعند النية في اتخاذ قرار ضد شخص - يفترض انه خطر على أمن الدولة - لذلك فهئة التحكيم هذه هي آخر من يقرر في وجود مثل هذا الخطر" (تقرير لجنة أمنستي آذار سنة ١٩٨٣ ص ٣) .

ومع ذلك حدث ان طلبت المحكمة العليا من السلطات

العسكرية تقديم أسباب عدم رفع امر الاقامة الجبرية عن أشخاص تقدموا بالتماس اليها بخصوص ذلك والا فيتوجب تقديم الدليل الواضح لاثبات التهمة على الشخص - كما هو الحال في قضية الصحافيين الثلاثة: أكرم هنية ، بشير البرغوثي ومأمون السيد - وفي كثير من الاحيان يتذرع الحاكم العسكري بسرية هذا الدليل وعدم تمكنه من الافصاح عنه ، وعند الوصول الى حالة تحد بين المحكمة والحاكم العسكري العام يطلب من الاخير تقديم ٩٠٪ من الدليل - المعلومات السرية - فقط لاعضاء المحكمة . وثمة نقطة أخرى وهي ان أوامر التقييد والاقامات الجبرية - كما قلنا سابقا - تعتمد أساسا على أنظمة الطوارئ الصادرة في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين : ويكمن وجه الغرابة في أن الاسرائيليين أنفسهم هاجموا هذه القوانين واعتبروها مجحفة بحقوق المواطن لدرجة أن وضعها احدهم أكثر قسوة من قوانين وأنظمة النازيين وهنا سنورد ترجمة كاملة لوثيقة عبرية صادرة عن اجتماع نقابة المحامين اليهود سنة ١٩٤٦ لادانة هذه القوانين ورفضها ، وفيما يلي نص ترجمة الوثيقة :-

في نقابة المحامين احتجاجا على أنظمة الطوارئ

بحضور قرابة (٤٠٠) عضو من تل أبيب والقدس وحيفا ، عقد في تل أبيب في السابع من شباط اجتماع خاص لاعضاء نقابة المحامين اليهود في فلسطين أعطى تعبيرا عن رد جمهور المحامين اليهود على أنظمة الدفاع .

افتتح الاجتماع رئيس النقابة د.م - دونكليوم وألقى بعده الدكتور جوزف محاضرة باسم الوكالة اليهودية وفي النهاية تكلم العضو يعقوب شابيرا " حيفا " .

الدكتور م . دونكليوبوم :

هذه الانظمة بالفعل خطر على جميع اليشوف "السكان اليهود" ولكنها بالنسبة لنا كمحاميين ذات أهمية خاصة : فيها نقض للمفاهيم الدولية في القانون والعدالة والقضاء . انها تعطي الطابع القانوني لتعسف السلطات الادارية والعسكرية ، وهذا التعسف فوضى حتى لو أقرته هيئة شرعية ، ان التعديل الاخير لانظمة الدفاع لحلقة أخيرة في السلسلة ومن المؤسف اننا لم نرد مسبقا عندما نشرت انظمة الدفاع سنة ١٩٤٥ .

وتعدنا السلطة بأنها ستستعمل صلاحياتها بحذر وتفهم ، غير ان هذا الافتراض ليس فيه ما يمكن من الاعتماد عليه . فكل سلطة تطمح الى توسيع صلاحياتها وتنفيذها . ان أنظمة الدفاع هذه تلغي حقوق الفرد وتعطي الجهاز الاداري سلطة غير محددة . ان الغرض من اجتماعنا هو التعبير عن تقديرنا ، كرجال اليشوف وكمحاميين بأن هذه الانظمة في أساسها نقض للحقوق الاساسية لليشوف وكل فرد منه ونقض للقانون والنظام والعدالة والقضاء .

د . ب . جوزف :

واجبنا ان نبحث في تردى الوضع العام في البلاد ونحذر من الاخطار التي نتوقعها ولنسمها الجور ، وننبه الحكومة للتخلي عن الطرق التي تعرض سكان البلاد للخطر .

ان الوضع الراهن لم يكن نتيجة عمل جرى في ليلة . فلقد تكون على خلفية سياسة معينة ولعله نشأ في أعقاب جو الخط السياسي الذي اتخذته الحكومة ، وها قد مرت ست سنوات استمرت خلالها سياسة الكتاب الابيض وأحكام الاراضي والهجرة التي تتناقض ومبدأ المساواة أمام القضاء . ان فيها تمييزا عنصريا . ومع أنه يوجد فرق بين التمييز العنصرى لدى النازيين وهذه القوانين وذلك في أن النازيين قصدوا ابادة شعبنا ابادة جسمانية بينما سعى الكتاب الابيض الى انقاذ اليهود وادي القتل .

وجاء حكم جديد-حكم عمالي . ولكن آمالنا خابت ببيان
الوزير بيغن حول هذا الموضوع في ١٣ تشرين ثاني وجاء بعده بيان
آخر حول شرق الاردن . ان شرق الاردن جزء من فلسطين التاريخية
ويدخل في التفويض الذي أعطي لصالح الشعب اليهودي ولنا ما
نقوله حول مستقبله .

وفي هذا الوضع من المرارة والانقباض يتذمر شبان وعن يأس
يصنعون ما يصنعون ، فهل يثير الدهشة ان يشكك اليهود بنوايا
حكومة فلسطين الطيبة فلا يصدقون ان عيون الحكومة متجهة نحو
العدالة وليس نحو لعبة قوى سياسية عالمية؟ وهل يثير الدهشة ان لا
يميل اليهود الى الاعتماد على تصريحات التعاطف وانما الى
الاعتقاد بانجازات ينجزونها بقواهم ؟

هذه هي الارضية السياسية التي نبتت عليها الانظمة .
والسوء الالمطروح هو : هل سنكون كلنا معرضين للارهاب بختم
رسمي . وهل ستتدخل الادارة لحماية كل شخص ؟؟

ألا يعرفون في انكلترا ما هي حرية الفرد وسلطة القانون ؟
ان انكلترا بلاد محبة للحرية ولا مكان في الدنيا تضمن فيه سيطرة
القانون والعدالة والامن في وجه الاعتقال التعسفي وحرية الفرد مثل
انكلترا وفي المكان الذي ينتهي فيه القانون يبدأ الطغيان " .

وعلى الحكومة أيضا ان تعطي الحكم أمام المحاكم . فكل
المواطنين متساوون أمام القانون وتفسير ذلك يعطيه قضاة غير
معنيين بالادارة وهم رسل الشعب الذين يتباهون بامجناكارتا ،
وهم ينسون في فلسطين أنظمة الطوارئ ..

وماذا في فلسطين ؟؟ نظام القانون العسكري " **Martial Law**
والسلطات حسب ما ترتأى، لها ، تستطيع ان
تجلب كل شخص أمام محكمة عسكرية على الرغم من أنه لم يعد
وضع الحرب قائما ولا تزال المحاكم المدنية تعمل على حالها . وفي

انكلترا يعتبر جريمة استمرار محكمة عسكرية في وقت تستطيع المحاكم المدنية فيه العمل فقط عندما يوجد وضع غزو لا تكون المحكمة المدنية قادرة على العمل فيه تأتي محكمة عسكرية للعمل مكانها .

وليس في البلاد أى ضمان لعدم سجن مواطن مدى الحياة بدون أية محاكمة ولا يوجد هنا ضمان لحرية الفرد ، لا استئناف على أعمال القائد ولا توجه الى محكمة العدل العليا للمطالبة بجلب المسوءول عن سجن غير قانوني Legal Terroristation وحرية السلطة في ابعاد مواطن في أية لحظة هي بدون قيود . وبالإضافة الى كل ذلك ليس من الضروري أن يعترف فعلا بمخالفة ويكفي اذا اتخذ في احدى الدوائر قرار يبين مصيره ، فلقد ألغى هنا المبدأ الاساسي " كل شخص برئ " وهو المبدأ الذي يعتبرونه في انكلترا العمود الثاني في القانون الانكليزي والذي لا يمكن الانحراف عنه ، ومبدأ المسوءولية المتبادلة يصل الان الى درجة السخف ، ان جميع أبناء اليشوف العبري الستمائة ألف يمكن ان يشنقوا بسبب مخالفة يقتربها واحد في البلاد .

ومع ان السلطات تزعم ان القانون موجه ضد الجانحين ، وهكذا يمكن تفسير كل قانون وحتى أقسى القوانين ، ولا داعي ليطلب من المواطن ان يعتمد على رغبة الموظف الحسنة ولا لان نضع حياتنا وأملاكنا في يديه . . . لا بديل بين الحرية والفوضوية وفي البلاد التي تسبب فيها الادارة نفسها الغضب والصخب والاستخفاف ضد القوانين لا يمكن ان نتوقع للقانون ان يسرى فيها . ولا يمكن ان نطالب المواطن باحترام قانون يضعه خارج كل قانون . ان طلبنا من السلطات هو أن يعود القضاء والعدالة ونظام القانون الى البلاد .

يعقوب شابسيرا :

كي أبين طابع أنظمة الدفاع التي نشرت أؤكد حقيقة

واحدة: كل واحد من المشتركين في هذا الاجتماع معرض بموجب الاحكام لعقوبة السجن لمدة خمس سنوات لمجرد اشتراكه في هذا الاجتماع.

والنظام الذى قام مع نشر أنظمة الدفاع في فلسطين لا شبيه له في أى بلد ، حتى في المانيا النازية لم تكن قوانين كهذه وأعمال مايدنلك وأمثالها كانت خلافا للقانون المكتوب ، وفقط شكل نظام واحد تشبه تلك الانظمة وضع بلاد محتلة . ومع أنهم يهددوننا بأن هذه الانظمة موجهة فقط الى الجانحين وليس الى المواطنين عموما . وكذلك صرح الحاكم النازى في أوصلو بأنه لن يمني بأى ضرر مدني كل من يهتم بأعماله فقط . ولا يمكن في اطار محاضرة واحدة كل ما هو سلبى في هذه الانظمة ولكن يكفي ابراز بضع نقاط ترد كثيرا للكشف عن طابعها وعن نوعيتها المفزعة :-

أ . لا استئناف الى المحكمة على الامر الذى يصدر بموجب انظمة الطوارئ حتى لو أعطي الامر بدون ظل أيا كان .

ب . قانون الجنايات يعترف بحق المتهم الاولى بالسكوت ، بينما تفرض الانظمة ضرورة اعطاء المعلومات ومن يخالف ذلك يعاقب . ومع أن هذه الثغرة ظهرت في أيام الحرب عند ادخال واجب "اعطاء المعلومات" الى موظفي مراقب التموين فانها كانت أمورا من باب ماذا في ذلك ، فالموضوع يتعلق بانقاذ نفوس .

ج . يفرض القانون الجنائي عقوبة صارمة على شرطي يقتبسل انسانا . ففي محاكمة ويليام وود عوقب شرطي بالسجن (١٨) شهرا لقتله مجرما حاول الهرب ، على الرغم من أن المقتول حكم عليه بالاعدام ، ولكن الان كل شرطي وكل نفير وكل موظف حكومة وجندى في حرس الحدود أصبحوا محررين من المثل أمام محكمة مدنية يخصوص قتلهم انسانا ولا حكم بحقهم .

د . من حق كل قائد عسكري ، أو أى شخص يعينه ان يسجن أى شخص بدون ابداء أى سوّغ ولمدة غير محدودة . وأكثر من ذلك من حق كل شرطي ان يسجن كل شخص قد يسجنه القائد . ولان القائد ليس ملزما بابداء أى سبب للسجن لا يمكن أن تجد عمليا أية حدود بصلاحيه أى شرطي بسيط . وتهدئنا السلطات بأنها ستستعمل الانظمة بعدالة ، غير ان السلطات تعودت على استعمال كل الصلاحيات الممنوحة لها حتى اقصى حدودها . ويدل على ذلك حقيقة في الايام الاخيرة : ينص القانون على أنه في مخالفة وقعت في سفينة خارج المياه الاقليمية يسمح بمعاينة ثلاثة أشخاص فقط ، صاحب السفينة والوكيل عنها وربانها ، أما في سفينة "انتسوسيرني" التي ضبطت خارج المياه الاقليمية لفلسطين فوجد فقط ملاح واحد . لقد ألقى القبض على الملاح وزج به في السجن عشرين يوما لانه هو . . وكيل السفينة . وبعد مرور عشرين يوما أخلي سبيله . اذ ظهر أنه يجب الا ينظر اليه بأنه وكيل السفينة واعتقل ثانية وفي هذه المرة "لفرض الترحيل " وبموجب الانظمة تستطيع السلطات ان تحتفظ هكذا بالملاح طول أيام حياته الا اذا قررت اخلاء سبيله . وسعيا وراء اغلاق كل باب وسد كل شق توصل واضعو هذه الانظمة الى تكديس الصلاحيات وازدواجية المنطوق والى ادخال مواد لا معنى لها : ففي مادة من المواد أعطيت الصلاحيات لكل شرطي بأن يوقف شخصا بغرض ابعاده ، بينما في مادة أخرى بقيت من قبل ان تدخل التعديلات في القانون . أعطيت صلاحيات مشابهة للمندوب السامي او لموظف بعينه ، هذه المادة بقيت أيضا في النص الجديد للقانون على الرغم من أنه في هذه المرة فقد كل معنى .

هـ. وها كم نموذجاً آخر عن الاستعمال المحترم بالاعتبارات
الممنوحة للسلطات : في أنظمة الطوارئ الصادرة وفقاً " لامر
الملك " لا ترد أية إشارة عن سن قوانين ضد الهجرة الى
اسرائيل . ومع ذلك فضلت السلطات هذا الشكل من التشريع
لانه كان من الممكن الاعتراض أمام المحاكم المدنية على
شرعية الاوامر التي كان يعطيها المشرع بصورة اعتبارية .

و. وحتى مبدأ الـ *Mens rea* " الذي بدونه لا يمكن
اعتبار كل عمل جريمة ، غير قائم بالنسبة لـ أنظمة الطوارئ
مثلا سفينة راسية في ميناء قبرص ، يصعد على ظهرها جنود
بريطانيون ويجيئون بها الى فلسطين على الرغم من ادارة
ربانها ، ومن ثم في البلاد يقدمون الربان الى المحاكمة .
ويقول القانون ان الدخول الى البلاد حتى على الرغم من
الارادة مخالفة يعاقب عليها .

ي. ولا ينقص هذه الانظمة المنطق الداخلي ، فالمتهم بالهجرة
غير المشروعية يخلى سبيله اذا " ثبت انه لم يغادر البلاد
أية مرة " وهذا الاعتبار سهل ولا سيما على العرب ولم تكن
الالتسهل على المهاجر العربي غير المشروع .

ح. مهمة المحامي في المحكمة العسكرية ليست سهلة ووضع
المتهم أكثر صعوبة . اذ حتى الدقيقة الاخيرة لا يعرفان من
سيدلون بشهاداتهم وماذا سيقولون .

وكذلك بخصوص حجم العقوبة لا يوجد أي تأكيد ، فكل شيء
يجرى الان في " محاكمة مستعجلة " لا أعرف كيف جرت
المحاكمات في المانيا النازية ، ولكننا نعرف جيداً كيف
يحاكم في المانيا قادة العدو النازي . وفي القانون الذي
يحاكمون بموجبه جاء :-

محاكمة المدعى عليهم محاكمة نزيهة ، تقديم لائحة الاتهام
خلال فترة معقولة قبل المحاكمة تفصل فيها مواد الاتهام بلغة

المتهم ، التحقيق المسبق أمام قاضي تحقيق أماننا
فلا محاكمة نزيهة كهذه وكذلك محاكمات الهجرة الممنوعة
تدخل في نطاق "المحاكمة المستعجلة" ويرى المحامي بنود
التهمة قبل المحاكمة بنصف ساعة .

في هذه الانظمة تجديد هام اذ ليس من حق الحكومة ان
تنقل الى المحاكم العسكرية فقط المحاكمات المتعلقة بالاسلحة بل
كل عمل فيه لامير ما مخالفة لانظمة الطوارئ . وهذه الحقيقة هي
بمثابة ضغط مستمر على المحاكم المدنية : المحامي الذي يضغط بشدة
لاجراء المحاكمة النزيهة في المحكمة المدنية في فلسطين يزن
جيداً ما اذا كان في حجم ضغطه ما يوجب في المستقبل نقل قضايا
مشابهة الى المحكمة العسكرية . علينا ان نصرح أمام العالم أجمع
"أن أنظمة حكومة فلسطين للدفاع هي هدم لاسس القضاء في
البلاد . ان المحاكم العسكرية تزدان فقط بصفة "محكمة" ولكنها
ليست سوى "لجان قضائية عسكرية استشارية للجنرال" ونقل جزء
كبير من القضاء المدني الى قضاء مميز أو مواز في المحاكم العسكرية
يعني الغاء القضاء .

ليس من حق أية حكومة أن تسن قوانين كهذه وأنظمة الدفاع
هذه هي عمل اغتصابي من جانب حكومة فلسطين .

والسؤال الذي يطرح نفسه كيف يسمح هؤلاء لانفسهم
بتطبيق قوانين على شعب آخر هم أنفسهم اعتبروها مجحفة بحقوق
المواطن ؟ أين هي نقابة المحامين - التي أصدرت هذه الوثيقة -
الاسرائيلية في الدفاع عن حرية المواطن الفرد ؟

وأخيراً يحدونا الامل ونحن نقدم هذا الجهد المتواضع
بأن نكون قد أنجزنا شيئاً ما في اسهام متواضع لرفع الضيم
والاجحاف عن شعبنا العربي الفلسطيني واحقاق حقه المتمثل بقيام
دولته الفلسطينية المستقلة بقيادة م . ت . ف .

المؤلفان

مدخل قانوني

حول اوامر الاقامة الجبرية

في ضوء الحق والقانون الدولي العام

بقلم :

المحامي علاء الدين البكري

للاحاطة بأوامر الاقامة الجبرية في ضوء الحق والقانون
الدولي العام ، يجدر بنا أن نبحث في :-

أولا :-

الاحتلال الاسرائيلي وممارساته واجراءاته في الاراضي
العربية المحتلة .

ثانيا :-

أنظمة الطوارئ لسنة ١٩٤٥ ، من حيث مصدرها
وموقف اليهود عامة والمنظمات الصهيونية خاصة منها ،
وتطبيق اسرائيل لها بعد العام ١٩٤٨ على فلسطين ،
وتطبيقها لها على المناطق العربية المحتلة في العام ١٩٦٧

ثالثا :-

صلاحية السلطات العسكرية الاسرائيلية في ممارسة
فرض اوامر الاقامة الجبرية على مواطني المناطق العربية
المحتلة .

ونبحث أوامر المراقبة وأوامر التقييد وحالة فرض
اوامر الاقامة الجبرية في القانون الدولي العام ، ومبدأ لا
جريمة بلا نص ، والقيود الواردة في المادة (٨٤) من الامر
العسكري (٣٧٨) .

رابعا :-

الطعن في أوامر التقييد والمراقبة امام المحاكم أو
الجهات الادارية .

ونتناول بحث لجنة الاعتراض من حيث التأسيس
والتشكيل والصلاحيات والاصول الواجب اتباعها ومواعيد
الاعتراض والبيانات والقرارات والعقوبة .

خامسا :-

تقييم فرض أوامر الإقامة الجبرية في ضوء الحق
والقانون الدولي العام .

أولا - الاحتلال الاسرائيلي وممارساته واجراءاته في الاراضي

العربية المحتلة

يمثل احتلال اسرائيل لما تبقى من فلسطين : (قطاع غزة ، الضفة الغربية ، الحمة الفلسطينية) واحتلالها لاراض من دول عربية أخرى : (هضبة الجولان من سوريا ، وشبه جزيرة سيناء من مصر ، وجزيرتي تيران وصنافير من السعودية) خرقا للاتفاقيات والاعراف الدولية ، وانتهاكا لميثاق وقرارات الامم المتحدة . وتجمع المواثيق والاعراف والقرارات الدولية على ادانة الحرب واعتبارها جريمة دولية يعاقب عليها (١) وبالإضافة الى ادانة القانون الدولي العام للحرب ، فان احكامه قد حصرت السلطات التي يمكن لقوات الاحتلال أن تمارسها في الاراضي المحتلة في المحافظة على أمن القوات المحتلة ودولة الاحتلال ، وادارة الاقليم المحتل لصالح سكانه ، واحترام القوانين المعمول بها قبل نشوء الاحتلال . فقد نصت المادة ٤٣ من ملحق الاتفاقية الرابعة لمؤتمر لاهاى الثاني (١٩٠٧) والمتعلقة بقواعد وعادات الحرب البرية على أنه :-

" يجب على سلطات الاحتلال ان تتخذ كل ما في استطاعتها لاعادة وتثبيت الامن والحياة العامة بقدر الامكان ، وان تحترم القوانين المعمول بها في البلاد المحتلة " .

وتنص المادة (٦٤) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩ ، على

(١) من قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة في اول دورة من دوراتها لسنة ١٩٤٦ .

بقاء نفاذ قوانين العقوبات الخاصة بالاراضي المحتلة ، الا في حالة الغائها او تعطيلها بواسطة دولة الاحتلال اذا كان فيها ما يهدد أمنها أو يعتبر عقبة في تطبيق هذه الاتفاقية . وتواصل محاكم الاراضي المحتلة واجباتها في ما يختص بجميع المخالفات المنصوص عليها بهذه القوانين .

غير أن اسرائيل جنحت الى خرق الاتفاقيات والاعراف الدولية وانتهاك الحقوق والحريات في المناطق العربية التي احتلتها ، وذلك بأحكام سيطرتها الاقتصادية والسياسية والمدنية والثقافية ، بعد أن أحكمت سيطرتها العسكرية عليها ، محاولة بذلك الحاق المناطق المحتلة بها بغية ضمها اليها فيما بعد ، فاصدرت قيادة قوات الاحتلال في الضفة الغربية المنشور رقم (٢) في ٧ حزيران ١٩٦٧ الذي تضمن :-

" تقلد قوات الاحتلال الاسرائيلي لكل صلاحية من صلاحيات التشريع والتعيين والادارة " .
فشرعت قوات الاحتلال بضم القدس (٢) وضم هضبة الجولان (٣) ومنعت ممارسة المهن الا بعد الحصول على اذن من سلطات الاحتلال (٤) وأخضعت مؤسسات التعليم العالي لاشرافها (٥)

-
- (١) صدر منشورات مشابهة في هضبة الجولان وقطاع غزة وسيناء . ويلاحظ أن اسرائيل تصدر اوامر مماثلة في الاراضي المحتلة ، ولذلك فان البحث سيقصر على الاشارة للاوامر العسكرية في الضفة الغربية .
 - (٢) مرسوم من مجلس الوزراء الاسرائيلي في حزيران ١٩٦٧
 - (٣) قانون صادر عن البرلمان الاسرائيلي في عام ١٩٨١ .
 - (٤) الامر العسكري (٦٥) صادر عن قيادة الضفة الغربية .
 - (٥) الامر العسكري (٨٥٤) صادر عن قيادة الضفة الغربية

وحظرت اجراء أية صفقة عقارية الا بعد الحصول على اذن منها (١) وأصدرت أوامر عسكرية تحرم أفعال الاشتباه والاحتمال (٢) والرأى (٣) والاجتماع .

ووضعت اسرائيل يدها على أراضي المواطنين بحجة أنهم غائبون (٤) وعلى مصادر المياه . بحجة أنها أراض طبيعية يحظر الدخول اليها (٥) وعلى الآثار (٦) ، وحظرت البناء (٧) وصادرت حق التقاضي ومنعت مقاضاة اسرائيل أو جيشها (٨) وصادرت الاراضي العربية، وهدمت البيوت (٩) ومارست سياسة العقوبات الجماعية وابعاد المواطنين عن بلدهم (١٠) .

وأناطت الاوامر العسكرية بالجنود الاسرائيليين صلاحيات وسلطات واسعة تكاد أن تكون بمثابة حرمان حقيقي وخرق صريح للاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨ وغيره من المواثيق المتعلقة بحقوق الانسان .

-
- (١) الامر العسكرى (٢٥) صادر عن قيادة الضفة الغربية .
 - (٢) الامر العسكرى (٣٧٨) صادر عن قيادة الضفة الغربية
 - (٣) الامر العسكرى (١٠١) صادر عن قيادة الضفة الغربية
 - (٤) الامر العسكرى (٥٨) والصادر عن قيادة الضفة الغربية
 - (٥) الامر العسكرى (١٦٦) والصادر عن قيادة الضفة الغربية
 - (٦) الامر العسكرى (١١٩) والصادر عن قيادة الضفة الغربية
 - (٧) الامر العسكرى (٤١٨) والصادر عن قيادة الضفة الغربية
 - (٨) الامر العسكرى (١٦٤) والصادر عن قيادة الضفة الغربية
 - (٩) مادة (١١٩) من أنظمة الطوارئ لسنة ١٩٤٥ .
 - (١٠) مادة (١١٢) من أنظمة الطوارئ لسنة ١٩٤٥ .

ومن النماذج على تلك الصلاحيات والسلطات :-

١ - صلاحية التوقيف :-

لكل جندي اسرايل أن يوقف أى شخص لمدة (٩٦) ساعة يمكن تمديدھا من قبل الضابط لسبعة أيام ومن المحكمة العسكرية لستة أشهر (مادة ٧٨ من الامر ٣٧٨ لسنة ١٩٧٠) .

٢ - صلاحية الضبط والمصادرة : (١)

لكل جندي صلاحية حجز البضائع أو الادوات أو المستندات أو الاشياء التي يشتبه بأنها قد ارتكبت أو سترتكب مخالفة لتشريعات الامن أو حتى اعتقاده بأنها قد تتخذ وسيلة لمخالفة أمنية .

٣ - صلاحية التحرى : (٢)

لكل ضابط أو جندي أن يدخل في أى وقت الى أى مكان اذا كان ما لديه مما يحمله على الاشتباه بأن المكان يستعمل للمس بالجيش الاسرائيلي .

٤ - صلاحية تفتيش الاشخاص (٣) .

٥ - صلاحية ايقاف المركبات والبواخر (٤) .

(١) مادة (٨٠) من الامر العسكرى (٣٧٨) والصادر عن قيادة الضفة الغربية .

(٢) مادة (٨١) من الامر العسكرى (٣٧٨) والصادر عن قيادة الضفة الغربية .

(٣) مادة (٨٢) من الامر العسكرى (٣٧٨) والصادر عن قيادة الضفة الغربية .

(٤) مادة (٨٣) من الامر العسكرى (٣٧٨) والصادر عن قيادة الضفة الغربية .

- (٦) صلاحية الاعتقال الإداري (١) .
- (٧) صلاحية منع التجول (٢) .
- (٨) صلاحية إغلاق المناطق (٣) .
- (٩) صلاحية إغلاق المحلات .
- (١٠) صلاحية إصدار أوامر تقييد - تلزم المواطن بعدم التواجد في أماكن معينة أو التبليغ عن حركة تنقلاته (٤) .
- (١١) صلاحية غرض الإقامة الجبرية (٥) .

-
- (١) مادة (٨٦) من الأمر العسكري (٣٧٨) والصادر عن قيادة الضفة الغربية .
 - (٢) مادة (٩٠) من الأمر العسكري (٣٧٨) والصادر عن قيادة الضفة الغربية .
 - (٣) مادة (٧٨) من الأمر العسكري (٣٧٨) والصادر عن قيادة الضفة الغربية .
 - (٤) مادة (٨٥) من الأمر العسكري (٣٧٨) والصادر عن قيادة الضفة الغربية .
 - (٥) مادة (٩١) من الأمر العسكري (٣٧٨) والصادر عن قيادة الضفة الغربية .

يعود الاصل التاريخي لاوامر الاقامة الجبرية في فلسطين الى فترة الانتداب البريطاني . فعلى أثر حرب العصابات التي كان يشنها العرب الفلسطينيون والمنظمات اليهودية على قوات الانتداب بالإضافة الى فترة قتال الثوار الفلسطينيين مع تلك القوات ، والتي امتدت من العام ١٩٣٦ الى العام ١٩٣٩ وكذلك المقاطعة المدنية لادارة ذلك الانتداب ، بهدف الحد من هجرة اليهود الى فلسطين واستيطانهم فيها لجأت حكومة الانتداب الى وضع أنظمة طوارئ لمواجهة الموقف والسيطرة عليه ، وذلك في أثناء انشغالها بالحرب العالمية الثانية .

وفي العام ١٩٤٥ جمعت تلك الانظمة وأطلق عليها مصطلح :
" أنظمة الطوارئ لسنة ١٩٤٥ " .

ويمكن اجمال مواد تلك الانظمة بأنها تجرد الانسان الفلسطيني من مقومات وجوده بسلب ماله وأرضه وفرض التزامات واسعة عليه لصالح الانتداب البريطاني : من ابعاد ونفي ومنع تجول ومراقبة الاشخاص ومراقبة التلغونات والمس بحرية الرأي والصحافة والاجتماع والكلام والتنقل ، والاعتقال الاداري ومصادرة الاراضي وهدم البيوت ، حتى أنها تلزم المواطنين بتقديم المأكـل والمبيت مجانا للشرطة طوال الفترة التي تراها السلطات البريطانية مناسبة :-

وتنص المادة (١٠٦) ، من تلك الانظمة على أنه :-

" من حق القائد العسكري أن يصدر أمرا بحق أى شخص لتحقيق الاهداف التالية أو قسم منها وهي :-

- ١ - منع المواطن من الوجود في أية منطقة من فلسطين .
- ٢ - الزام المواطنين بإبلاغ السلطات البريطانية عن تنقلاتهم .
- ٣ - حظر احتفاظ أو استعمال المواطن لاشياء مذكورة في الامر ، كالكتب أو أدوات زراعية الخ " .

وتنص المادة (١١٠) على أنه :-
" من حق القائد العسكري أن يضع أى مواطن تحت الرقابة لمدة لا تزيد عن سنة " .
" وكل شخص موجود تحت رقابة الشرطة يخضع للقيود التالية أو جزء منها (حسب الامر) :-

- ١ - السكن في مكان معين .
- ٢ - عدم تغيير السكن أو مغادرة المدينة أو القرية أو اللجوء
- ٣ - الحضور الى مركز البوليس في الاوقات المذكورة في الامر .
- ٤ - ان يبقى في منزله بعد الغروب بساعة وحتى شروق الشمس ، ومن حق الشرطة ان تزوره في مكان سكناه في أى وقت ، وكل من يخالف ذلك يتعرض لعقوبة الحبس أو الغرامة أو لكلا العقوبتين معا .

موقف اليهود والمنظمات الصهيونية من هذه الانظمة

ونكتفي في هذه الدراسة بنقل مقتطفات لمدى معارضة المنظمات الصهيونية لتلك الانظمة في أثناء الاحتلال البريطاني لفلسطين (١) .

ففي اجتماع عقده (٤٠٠) من المحامين اليهود في ٧ / شباط ١٩٤٦ في تل أبيب قال - د . م دونكلبادم (بعد أن أعلنت الامم المتحدة انشاء اسرائيل أصبح قاضيا في المحكمة العليا) :-

" هذه القوانين تشكل نقضا لمفاهيم قوانين العدل والقضاء المدنية ... انها تمنح السلطات الادارية صلاحية فرض العقوبات .

وان هذه العقوبات حتى لو أقرتها هيئة تشريعية تعتبر فوضى ومخالفة للنظام .

ان قوانين الدفاع هذه تلغي حقوق الفرد وتمنح الادارة سلطة لا حدود لها " .

وقال : " ان هدف اجتماعنا يكمن في التعبير الاحتجاجي ضد قوانين الامنة " .

وقال د " برنارد جوزيف وزير القضاء في أول حكومة اسرائيلية :-

(١) هذه الفقرات نقلت من كتاب " طريق الجماهير

العربية في اسرائيل " للدكتور اميل توما صفحة ٧١ وما

بعدها . وكتاب " العرب في اسرائيل " للباحث

صبري جريس وكتاب " الصهيونية والاقليّة القوميّة

العربية في اسرائيل " للمحامي عمر غزاوي .

" تشكل هذه الانظمة ارهابا بترخيص رسمي ، لانها تغدق على الادارة حق الاعتقال والنفي وتسد طريق استئناف الضحية لقضيتته ...

وقال : " ان بين الحرية والفوضى لا يوجد خيار .
ففي البلاد التي تشير فيها الادارة نفسها الغضب على القوانين والسخط عليها والاحتقار لها ، لا يمكن ان نتوقع احترام القانون " .

وقال المحامي يعقوب مشون شبيرا (تسلم وزارة القضاء في الستينات) :-

" ان هذه القوانين تخلق صورة حكم في اراض محتلة وقارن بين ما يجرى في البلاد (فلسطين) وما يجرى في النرويج وهي قبضة الحكم النازي .

وقال : " حتى في المانيا النازية لا توجد قوانين كهذه " .
وأضاف : " علينا أن نعلن أمام العالم أجمع أن قوانين الدفاع التي سنتها حكومة الانتداب البريطانية هي هدم لاسس القضاء في البلاد (فلسطين) .

اسرائيل تطبق انظمة الطوارئ لسنة ١٩٤٥

وبعد اعلان قيام اسرائيل صدرت وثيقة الاستقلال وتضمنت عدة مبادئ منها :-

١ - اشاعة المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية بين جميع الرعايا دون تمييز في الدين والعنصر والجنس .

٢ - تأمين حرية الكلام والضمير والتعليم والثقافة .

٣ - تكون اسرائيل أمينة على مبادئ ميثاق الامم المتحدة وقد وقع على هذه الوثيقة مجلس الدولة المؤقت في مدينة تل أبيب في ١٤/آيار/١٩٤٨ .

وتطبيقا لتلك الوثيقة اعلنت الكنيسة الاسرائيلية (في
الفترة الاولى لانشاء اسرائيل) :-

" ان انظمة الطوارئ لا تتفق مع مبادئ الدولة
الديمقراطية " .

ثم عادت الكنيسة وأقرت سريان تلك الانظمة ،
وطبقتها فعليا على المواطنين العرب في اسرائيل .
ورافق تطبيق انظمة الطوارئ - ومنها فرض أوامر
المراقبة والاقامة الجبرية - على المواطنين من العام ١٩٤٩
وحتى يومنا هذا ، انتهاكات لحقوق وحرية الانسان ، حتى ان
مؤتمر حزب حيروت اليميني المتطرف (١) أقر في كانون
الثاني من عام ١٩٦٣ : - ابطال أنظمة الطوارئ
الامبريالية التي أعلنت الكنيسة أنها لا تتفق مع مبادئ
الدولة الديمقراطية .

وجاء في كتاب المحامية ليثا تسميل في كتابها " من
حقك أن لا تقول شيئا " في الصفحة (١٣٨) من الترجمة
العربية :-

" ان معظم الاشخاص الذين استعملت ضدهم اوامر
تحديد الاقامة كانوا من بين مواطني الدولة الذين صرحوا
ببعض التصريحات السياسية ، التي وان كانت شرعية الا انها
لم تكن من التصريحات التي ترغبها السلطة . وبما أنه لا
يمكن محاكمة هؤلاء الاشخاص بسبب أقوالهم أو أفعالهم
الشرعية تقوم السلطات بمنعهم من الاتصال .

(١) راجع ص (٧١) : " طريق الجماهير العربية في اسرائيل "

تطبيق أنظمة الطوارئ لسنة ١٩٤٥ على الأراضي العربية

المحتلة

بعد احتلال اسرائيل للأراضي العربية في العام ١٩٦٧ صدر المنشور العسكري رقم (٣) بتاريخ ١٩٦٧/٦/٧ ، متضمنا نصوصا مشابهة لنصوص أنظمة الطوارئ لسنة ١٩٤٥ :الاعتقال الإداري ومنع التجول واغلاق المساحات والتوقيف والتفتيش .. الخ ، فكان سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي قد أصدرت تشريعا أمنيا جديدا مستخلصا من أنظمة طوارئ تسلب الانسان أدميته وقد وضعت أصلا لمواجهة حرب عصابات حقيقية في فلسطين في أثناء احتلال بريطانيا لها . وعلى الرغم من هذا ، فان البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) يقوم بتمديد سريان مفعول تلك الانظمة في المناطق العربية المحتلة كلما انتهت مدة سريانها وذلك بصورة دورية .

ان تطبيق قوانين دولة الاحتلال على الاقاليم المحتلة ، يشكل خرقا لانظمة لاهاي واتفاقيات جنيف التي تقضي باحترام القوانين المحلية ، وعدم فرض دولة الاحتلال قوانينها على الاقاليم المحتلة . وتقوم المحاكم العسكرية الاسرائيلية وقادة المناطق والحكام العسكريون في المناطق العربية المحتلة بتطبيق الطوارئ ، وهي تمتاز بقسوة عقوباتها بينما العقوبة في التشريعات التي كانت سائدة قبل الحرب أو في احكام

المنشور رقم (٣) وتعديلاته ، أو في الامر العسكرى (٣٧٨) وتعديلاته ، أو في الاوامر العسكرية الاخرى (التي تتعلق بالامن) كانت الحبس لمدة قصيرة أو الغرامة وذلك في حالة افتقار تلك التشريعات لمبررات تبرر للسلطات العسكرية الاسرائيلية تصرفاتها من ابعاد أو هدم للبيوت .. الخ .

وتستهدف سلطات الحكم العسكرى من فرضها أنظمة الطوارئ لسنة ١٩٤٥ احكام سيطرتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المواطنين العرب أبناء المناطق المحتلة .

ثالثا - صلاحية السلطات العسكرية الاسرائيلية بممارسة فرض

أوامر الاقامة الجبرية على مواطني المناطق العربية

المحتلّة

وسواء تم تطبيق أنظمة الطوارئ لسنة ١٩٤٥ ، أو المنشور رقم (٣) بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٧ وتعديلاته ، أو الامر العسكري رقم (٣٧٨) لسنة ١٩٧٠ وتعديلاته ، فان كلا من الانظمة والمنشور رقم (٣) والامر العسكري تنيط بالقائد العسكري صلاحية فرض أوامر التقييد وأوامر المراقبة (الاقامة الجبرية) على مواطني المناطق العربية المحتلة .

ولا تقتصر القيود على حرمان المواطن العربي من حقوقه وحرياته ، كحقه في العمل وحرية ابداء الرأي والتحدث مع الجيران ، بل قد تمتد لتفرض عليه قيودا تجعله فعلا امام حالة اعتقال اداري في البيت ، فلا يسمح له بمغادرة المدينة أو القرية أو القضاء الذي يقيم فيه (١) وعلى المواطن ان يبلغ السلطات العسكرية عن المنزل الذي سيسكنه (٢) ، وعليه ان يحضر الى مخفر الشرطة أو بناية الحكم العسكري في اوقات معينة لاثبات وجوده (٣) ، وعلى المواطن ان لا يبرح أو يترك بيته لساعات معينة في النهار ، وعليه ان لا يغادر بيته في الليل (٤) .

وكل من يخالف ذلك يعاقب بالحبس لمدة خمس سنوات أو بغرامة مقدارها (٣٥) ألف شيكل (تعادل ثلاثمائة دينار) او بكلا العقوبتين معا (٥) .

- (١) فقرة (٢) من المادة (٨٦) (ب)
- (٢) فقرة (٣) من المادة (٨٦) (ب)
- (٣) فقرة (٤) من المادة (٨٦) (ب)
- (٤) فقرة (٥) من المادة (٨٦) (ب)
- (٥) المادة (٩٦) من الامر (٣٧٨) .

وتنص المادة (٨٥) من الامر العسكري (٣٧٨) على
اناطة فرض أوامر الإقامة الجبرية ، أو أوامر المراقبة بالقائد
العسكري في حالة اعتقاده بأن الامر ضرورى لاسباب أمنية
جازمة (١) .

وتهدف سلطات الاحتلال ، من فرض أوامر التقييد
والمراقبة (٢) الى فرض عقوبات على المواطن ، كالأوامر
المتعلقة بمنع دخول طالب الى مدرسته أو جامعته ، أو طبيب
الى المستشفيات ، أو محاضر جامعي الى جامعته ، أو حتى
اخلاء الجامعات من طلابها أو محاضريها .

كما تهدف من التبليغ عن تنقلاته (٣) الى حرمانه
من حرية التنقل والعمل ، وتهدف من حظر استعماله أدوات
معينة (٤) الى حرمانه من حرية التفكير (الامر المتعلق
بعدم اقتناء كتب) أو حرمانه من حرية ابداء الرأى أو من
حرية العمل (الامر المتعلق بعدم حيازة أدوات زراعية
للأراضي القريبة من المستوطنات أو معسكرات الجيش أو
خطوط وقف إطلاق النار) . حتى أن سلطات الحكم العسكري
تملك صلاحية منع المواطن من التحدث مع أقربائه أو جيرانه
أو أبناء بلدته (٥) كما تمنعه من ابداء أى رأى أو
مشورة (٦) .

-
- (١) مادة (٨٤) أضيفت بموجب الامر العسكري (٤٣١) .
 - (٢) فقرة (١) من المادة (٨٥) أ من الامر (٣٧٨) .
 - (٣) فقرة (٢) من المادة (٨٥) أ .
 - (٤) فقرة (٣) من المادة (٨٥) أ .
 - (٥) الشق الاول من الفقرة (٤) من المادة (٨٥) أ .
 - (٦) الشق الثاني من الفقرة (٤) من المادة (٨٥) أ .

وكل من يخالف أى أمر من تلك الاوامر يعاقب بالحبس لمدة خمس سنوات أو بغرامة مقدارها (٣٥) ألف شيكل (حوالي ثلاثمائة دينار أردني) أو بكلا العقوبتين معا (١) .

فرض أوامر الإقامة الجبرية في القانون الدولي -

عاجت اتفاقية جنيف الرابعة مسألة فرض أوامر الرقابة على مواطني الاقاليم المحتلة . فنصت المادة (٢٧) من هذه الاتفاقية على أنه :-

" يجوز لاطراف النزاع أن تتخذ اجراءات الرقابة والامن ، التي تكون ضرورية بسبب الحرب بالنسبة للأشخاص المحميين " .

ففرض أوامر مراقبة على مواطني الاقاليم ، يكون فقط في حالة الضرورة وفي حالة الحرب . وحالة الضرورة تعتبر عنصرا من عناصر الحرب لا حالة مستقلة لوحدها . أما بعد انتهاء العمليات العسكرية فلا صلاحية للدولة المحتلة في فرض تلك الاوامر . ومما يؤكد ذلك نص المادة (٦) من اتفاقية جنيف الرابعة. والتي تنص على أنه :-

" وفي الاراضي المحتلة يتوقف تطبيق هذه الاتفاقية بعد عام واحد من انتهاء العمليات الحربية بوجه عام " .

ومن النصوص التي يتوقف تطبيقها والمتعلقة بموضوع فرض الإقامة الجبرية ، نص المادة (٣٩) والتي تلزم الدولة المحتلة بان تتكفل حاجات من فرضت عليه الإقامة الجبرية وحاجات من يعول والمادة (٤١) التي تلزم بمعاملتهم معاملة المعتقلين ، والمادة (٤٣) التي تلزم دولة الاحتلال بتشكيل محكمة للنظر في الاعتراضات

(١) المادة ٩٦ من الامر (٣٧٨) .

المقدمة للطعن في أوامر الإقامة الجبرية .

مبدأ لا جريمة بلا نص

وقبل بحث القيود التي نص عليها الامر العسكري (٣٧٨) يجدر بنا أن نؤكد على أن فرض أوامر التقييد والرقابة هو عقوبة على مخاللة لا نص عليها ، اذ لا توجد في الاوامر العسكرية احكام يترتب عليها فرض عقوبة الإقامة الجبرية على مخالفيها . وهذه الحالة ليست الوحيدة في تشريعات الامن العسكرية التي تعاقب على فعل لا نص يجرمه ، فالاعتقال الاداري والتوقيف وسياسة العقاب الجماعي جميعها عقوبات لمخالفات لا أساس لها ولا وجود ولا نص عليها .

ويشكل فرض عقوبة بدون جريمة خرقاً للمبادئ العامة في القانون والمواثيق وحقوق الانسان التي تنص على أنه :-
" لا جريمة الا بنص " .

ولا يمكن الاستناد الى أن هناك نصاً يتعلق " بمخاللة الامن " ، فهذه العبارة فضفاضة وواسعة ويكتنفها الغموض ، ولا تعتبر باية حال من الاحوال من نصوص التجريم ، لانها تركت في يد سلطات الاحتلال صلاحية معاقبة جميع مواطني المناطق المحتلة وفق الفلسفة الفكرية التي تعتنقها السلطات .

القيود الواردة في المادة (٨٤) من الامر (٣٧٨)

قبل ١٩٧١/٥/٢٧ لم يكن يرد في تشريعات الامن أي قيد من القيود الظاهرية على سلطات الحكم العسكري لممارستها لاوامر المراقبة والتقييد .

ونص الامر العسكري (٤٣١) على أنه لا يجوز لأي قائد عسكري ممارسة صلاحيته (فرض اوامر التقييد والمراقبة) الا اذا كان

يعتقد بأن الامر " ضروري لاسباب أمنية جازمة " .

وبهذا فان القيود تكون في حالتين :-

- ١ - ان تكون هناك ضرورة .
- ٢ - ان تكون هناك أسباب أمنية جازمة .

فبالنسبة للضرورة : لا رقابة قضائية حقيقية على الضرورة ،
ويكفي ادعاء سلطات الحكم العسكري بأن الضرورة اقتضت فرض اوامر
الرقابة والتقييد حتى يعتبر ذلك سببا مقنعا لدى (لجنة الاعتراض)
برد الطعن المتعلق بهذا السبب .

وقد حددت أنظمة لاهاي واتفاقيات جنيف مفهوم قيد
الضرورة ، فجاء في مقدمة أنظمة لاهاي لسنة ١٩٠٧ :-

" ان الضرورة العسكرية أخذت بعين الاعتبار عند وضع
الانظمة ولم تطرح جانبا لتضبط وتحدد خارج نطاق هذه الانظمة " .
فلو أن الضرورة لم تؤخذ بعين الاعتبار ، لوجدنا نصا في
أنظمة لاهاي يجيز فرض أوامر الرقابة والتقييد، الا أننا نلاحظ أن
أنظمة لاهاي أكدت على الحقوق الشخصية والتي لا يستقيم معها
فرض أوامر التقييد والرقابة .

فالمادة (٤٦) تفرض على دولة الاحتلال بأن تقوم بحماية
مواطني المنطقة المحتلة ، وعلى الاخص في ما يتعلق بحقوقهم
الشخصية والتي أوضحت بشكل أوسع بموجب المادة (٢٧) من
اتفاقية جنيف الرابعة وذلك باعطاء الاشخاص المحميين حق احترام
اشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية . الخ .
والمادة (٤٨) من أنظمة لاهاي توجب احترام المعتقدات
الدينية الخ .

كما أن اتفاقية جنيف الرابعة اعتبرت ان الضرورة تتطلب
فرض أوامر الرقابة والتقييد خلال السنة الاولى من الاحتلال ، أما

بعدها ، فلا توجد ضرورة تبرر فرض أوامر التقييد والرقابة .
وبالنسبة للأسباب الأمنية الجازمة لا تشكل قيوداً على فرض
أوامر التقييد والمراقبة ، فالقرار متروك أيضاً لحرية سلطات الحكم
العسكري وللدلالة على عدم أهمية هذا القيد ، فإن مفهوم " الأمن "
لدى سلطات الحكم العسكري يغير مفهوم " الأمن " المنصوص عليه
في أنظمة لاهاي واتفاقيات جنيف . فالأنظمة والاتفاقيات تفسر
مفهوم الأمن في حالة المس المباشر بقوات الاحتلال أو دولة
الاحتلال .

أما مفهوم الأمن الإسرائيلي فهو وفقاً لتشريعاته : (١) -

" أمن إسرائيل أو جيش الدفاع الإسرائيلي "

" أمن وسلامة مواطني المناطق المحتلة "

" اقرار النظام العام في المناطق المحتلة "

" سد الاحتياجات الطبية "

" سد الاحتياجات الدينية "

وهذه العناصر ليست جامعة مانعة ، بل هي بعض العناصر
لتحديد " مفهوم الأمن " . وضمن هذا الإطار فإن تلك العناصر
تعني التدخل في حياة مواطني المناطق العربية المحتلة . فعبارة
" النظام العام " تتسع لتشمل كل ما هو لازم للقضاء على حرية
الرأي والتنقل وحق العمل وحق التقاضي . . الخ . كما أن سد
الاحتياجات الدينية يعني التسهيل على أصحاب ديانة أو طائفة
معينة لممارسة شعائر أو صلاة أو إقامة أبنية في أماكن لا حق لها
فيها على وجه الإطلاق ، لأنها من حقوق الديانة أو الطائفة الأخرى
وعنصر أمن وسلامة مواطني المناطق العربية المحتلة تجعل
من المستبعد على سلطات الحكم العسكري أن تفرض أوامر التقييد

(١) راجع الأمر العسكري (١٣٠) .

والمراقبة على الاشخاص الذين يعتدون على المقدسات او مواطني المناطق المحتلة .

أما مفهوم الامن ، وفقا لتصريحات المسؤولين الاسرائيليين المتعدد فيعني أن وجود مواطنين عرب في المناطق المحتلة ، يعتبر خطرا ومسا بآمن اسرائيل وجيشها . فمجرد وجود الانسان العربي على أرضه : يشرب ويأكل وينام ويتناسل ، فانه " يشكل تهديدا لامن اسرائيل " ، وثبت هذا بعمليات الطرد والنفي والابعاد ، وعدم اذعان اسرائيل للحق الانسان وقرارات الامم المتحدة ومنظماتها بضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم .

وبهذا فاننا نخلص الى نتيجة مؤداها أن الصلاحية المطلقة تركت لسلطات الاحتلال مهمة فرض أوامر التقييد والمراقبة على من تشاء في الوقت الذي تشاء ، دون قيد أو مراعاة للقوانين والاتفاقيات أو الاعراف الدولية .

ونرى أن القيود الحقيقية للحد من فرض أوامر التقييد والرقابة هو احترام دولة الاحتلال لنصوص الاتفاقيات والقوانين الدولية ، وعلى الاخص ميثاق حقوق الانسان لسنة ١٩٤٨ ، بالإضافة الى احترام المبادئ العامة في القانون من حيث التجريم والعقاب لا أن تترك السلطة المطلقة بيد سلطات الحكم العسكري .

رابعاً - الطعن في أوامر التقييد والمراقبة أمام المحاكم أو الجهات

الادارية :-

تنص المادة (٨) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والصادرة عن هيئة الامم المتحدة لسنة ١٩٤٨ على أنه :-
" لكل شخص الحق في أن يلجأ الى المحاكم المحلية لانصافه من أعمال فيها اعتداء على الحقوق الاساسية التي يمنحها له القانون "

وتعني هذه المادة الزام الدولة بتمكين الفرد من حرية اللجوء الى القضاء لانصافه . ولا يخفي أن الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومواده جميعها سارية في المناطق العربية المحتلة ، استنادا الى نص المادة (٢) من الاعلان والتي تنص على أنه :-
" لكل انسان حق التمتع بكل الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان دون تمييز " .

ولن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي او القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي اليها الفرد ، سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت وصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي ، أو كانت سيادته خاضعة لاي قيد من القيود .

وتنص المادة (٥) من اتفاقية جنيف الرابعة على محاكمة الاشخاص الذين يقومون بأعمال أو جهود ضارة بأمن الدولة المحتلة كما تنص المادة (٧٨) من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه :-
" عندما تتخذ (دولة الاحتلال) القرارات الخاصة بالاقامة في مكان معين أو الحبس في معتقل ، طبقا لاجراء نظامي تضعه دولة الاحتلال طبقا لاحكام هذه الاتفاقية ويتضمن هذا الاجراء حق الاستئناف من ذوي الشأن .

وتنص الدساتير الاردنية والسورية والمصرية على أن المحاكم مفتوحة للجميع ، وللمحاكم حق القضاء بين جميع الاشخاص في جميع المواد المدنية والجزائية .

وفي محاولة من سلطات الحكم العسكى الظهور بمظهر التقيد باحكام القوانين والاتفاقيات الدولية ، انشأت هذه السلطات محاكم عسكرية في المناطق العربية المحتلة للنظر في المخالفات الامنية . وعلى الرغم من ان المواطن لا يملك حق الدفاع ، او أن يحاكم محاكمة عادلة ونزيهة أمام المحاكم العسكرية فان سلطات الحكم العسكى لجأت الى تقرير نوع من المراجعة الادارية للنظر في الاوامر التي تصدر تطبيقا للتشريعات الامنية كأوامر الاعتقال الادارى وأوامر مصادرة الاراضي واستملاكها . الخ حتي تتجنب اجراءات الرقابة سواء من الصليب الاحمر الدولي أو من تقيدها ببعض الاحكام الايجابية نسبيا والمقررة في أنظمة المحاكم العسكرية .

وفي ما يتعلق بأوامر التقييد والرقابة فان المنشور (٣) لسنة ١٩٦٧ تضمن نصا باناطة اعتراضات المتضررين وطعونهم باللجنة الاستشارية .

وفي العام ١٩٧٠ صدر الامر العسكى (٣٧٨) فأناط باللجنة الاستشارية المنصوص عليها في الفقرة (هـ) من المادة (٨٧) صلاحية النظر في تلك الاعتراضات .

وأخيرا صدر الامر العسكى (٩١٨) تعديل (٣٠) تاريخ ١٩٨١/٦/١٢ وأناط بلجنة الاعتراض النظر في اعتراضات أوامر التقييد والمراقبة . وللإجابة على التساؤل المطروح حول امكان الطعن في أوامر التقييد والمراقبة أمام المحاكم ، فلا بد من بحث أمر لجنة الاعتراض من عدة وجوه .

التأسيس :-

تأسست لجنة الاعتراض بموجب المادة (١) من الامر العسكرى (٩١٨) تعديل (٣٠) ، وقد حلت هذه اللجنة محل لجنة الاستئناف والتي تأسست بموجب الامر العسكرى (٨١٥) والتي حلت محل اللجنة الاستشارية التي تأسست بموجب المادة (٨٧) فقرة (هـ) من الامر العسكرى (٣٨٧) لسنة ١٩٧٠ .

ويلاحظ أن التأسيس يشكل اعتداء على حق المحاكم الوطنية (بما تكفل من ضمانات الدفاع ومن تشكيلها من قضاة عرب) في النظر في تلك الاعتراضات . بل انها تشكل اعتداء على المحاكم العسكرية التي انشأتها سلطات الاحتلال . . (تتمتع المحاكم العسكرية نسبيا ببعض الضمانات) .

التشكيل :

يقوم الحاكم العسكرى العام بتشكيل لجنة اعتراض واحدة ، ويعين اعضاءها ، ويرأس لجنة الاعتراض قاض تتوفر فيه شروط من يعين قاضيا في محكمة الاستئناف العسكرية في اسرائيل . وتشترط المادتان (٢١٢) (١٨٧) من قانون القضاء العسكرى لسنة ١٩٥٥ في من يعين قاضيا في محكمة الاستئناف أن يكون ضابطا ومن الحقوقيين .

ويؤخذ على تشكيل لجنة الاعتراض عدم استقلالية اعضاءها فهم من العسكريين الاسرائيليين التابعين وظيفيا لقيادة الجيش الاسرائيلي ، ويأتمرون بأوامر القيادة . كما يؤخذ على التشكيل عدم النص على المؤهلات العلمية لعضو لجنة الاعتراض اذ لا يشترط أن يكون قاضيا أو محاميا أو حتى حقوقيا ، ومما يدعو الى الاستغراب كيف أن رجلا قضى وقته في التدريب والقتال والحرب ، ينظر في مسائل تتسم بالدقة المتناهية في اكتشاف الخيوط التي تميز بين الحرية وقيود القانون .

الملاحية :-

تنظر لجنة الاعتراض في الطعون المقدمة من المتضررين من جراء فرض أوامر التقييد والمراقبة . ويؤخذ على اللجنة أنها تنظر في أوامر ولا يوجد نص محدد واضح بالمخالفات الامنية ، التي تبرز فرض تلك الاوامر ، وهذا يعتبر خرقا للمبادئ العامة فسي القانون والتي تقضي بأنه لا جريمة الا بنص . كما أنه يعتبر حرمانا للمتضرر من معرفة التهمة الموجهة اليه ، ويعني هذا حرمان المتضرر من حقوقه كمتهم أمام محكمة .

الاصول الواجب اتباعها :-

لم ينص الامر العسكري (٩١٨) على الاصول الواجب اتباعها أمام لجنة الاعتراض ، الا أنه يتتبع الاصول المتبعة أمام لجان الاعتراض الاخرى (كالمراجعة الادارية بشأن الاعتقال الاداري ، ولجنة الاعتراضات المنصوص عليها في الامر العسكري (١٧٢) ، اذ تجد الحاكم العسكري خول تلك اللجان صلاحيات واسعة في تقرير الاصول الواجب اتباعها ، فأجاز لها أن تنحرف عن أصول المحاكمات المنصوص عليها في القوانين التي كانت مرعية أو أية أصول أخرى . وأجاز لها أن تنظر في الاعتراضات بجلسات سرية ، وهذا يشكل خرقا للاعلان العالمي لحقوق الانسان . وأجاز لها أن تنظر في الاعتراضات بدون حضور المعارض ، الامر الذي لا نجد مثيلا له في جميع دول العالم ، وهو أن يحاكم المعارض بدون وجوده في جلسة الاعتراض) .

وهذه الصلاحيات تنسحب على لجنة الاعتراض ، وقد طبقت

عمليا .

مواعيد الاعتراض :-

تنظر لجنة الاعتراض في اعتراضات المتضررين شخصيا كل ستة أشهر (مادة ٢ من الامر (٩١٨) .
أما بالنسبة لأوامر التقييد فلم ينص على مدة معينة للاعتراض ويترتب تقديم الاعتراض شخصيا تخوف المعارض من تمديد أمر المراقبة والتقييد أو اتخاذ إجراءات أشد صرامة ضده ، وذلك في حالة تقديمه اعتراضا للجنة .

البيانات :-

" لم ينص الامر (٩١٨) على البيانات الواجب ابرازها امام لجنة الاعتراض ، ويشكل الامر العسكري (١٧٢) وتعديلاته المصدر الحقيقي للأحكام الواجب اتباعها امام لجان الاعتراض . ومن ضمن تلك الصلاحيات :-

١ - الانحراف عن أحكام البيانات واتباع البيانات التي تراها مناسبة .

٢ - للجنة أن تقبل البينة المقدمة من النيابة العسكرية بأن المعارض يشكل (خطرا على الأمن) أو (يمس الأمن) أو (يمس أمن الجمهور) ، أو أية عبارة أخرى مماثلة وبها كلمة (أمن) أو (جمهور) أو (جيش) أو (اسرائيل) .
والبينة المقدمة من النيابة العسكرية ، هي :- أقوال لفظية لا بيانات قائمة على وقائع مادية أو على تصرفات .

قرارات لجنة الاعتراض :-

تصدر لجنة الاعتراض - حين النظر في أوامر التقييد والمراقبة - توصياتها ، ولا تحدث بموجب القانون أى أثر قانوني ، أى لا قيمة قانونية لاية توصية بوجوب أو الإلزام بالغاء أوامر التقييد والمراقبة .

وترفع التوصية الى الحاكم العسكرى الذى له أن يقبل هذه
التوصية أو يرفضها أو يعدلها .

وبهذا ، فإن الصلاحية المطلقة لالغاء أوامر التقييد أو
المراقبة هي للحاكم العسكرى العام . . فيكف بالحاكم ان يلغي أمرا
قد أصدره هو لاعتقاده بأن هناك أسبابا أمنية جازمة دفعته لإصداره
فاذا الغي امر التقييد أو المراقبة - في أحسن الحالات - فإن الحاكم
العام يكون قد قدم دليلا حقيقيا على أنه لم تكن هناك أسباب
أمنية تبرر فرض الإقامة الجبرية على المسترض .

العقوبة :-

إذا اعتبرنا أوامر التقييد والمراقبة بمثابة (اعتقال بيتي)
للمواطن ، فإن الغريب أن تكون عقوبة مخالفة تلك الأوامر الحبس
لمدة خمس سنوات أو غرامة مقدارها (٣٥) ألف شيكل أو بكليهما
العقوبتين معا .

وبهذا نخلص الى القول بأن اللجوء الى لجنة الاعتراض هو
مصادرة لحق المحاكم الوطنية أو حتى العسكرية للنظر في تلك
الاعتراضات . وان أعضاء لجنة الاعتراض هم من العسكريين
الاسرائيليين ، وليسوا قضاة اسرائيليين ، وان اللجنة تقبل اقوال
النيابة العسكرية مطلقا على أن المعارض يشكل خطرا على الامن
دون النظر في الوقائع المادية أو التصرفات ، وان للجنة الاعتراض
ان تنظر في الاعتراضات بصورة سرية ، وان الحاكم العسكرى العام
(مصدر القرار) هو المرجع الاول والاخير (لالغاء القرار) .

خامسا : تقييم أوامر الإقامة الجبرية في ضوء الحق والقانون
===== الدولي العام .

١ - موقف القانون الدولي العام من فرض أوامر الإقامة الجبرية

يرتكز القانون الدولي ، بصفة عامة ، على حماية الشعوب والافراد من الاثار المترتبة على مخاطر المنازعات المسلحة ، فالمواثيق والاتفاقيات والاعراف الدولية تجمع على عدم مشروعية الحرب ، لما يترتب عليها من ويلات وآلام ، سواء في الافراد أو الممتلكات . كما تؤكد على ضرورة تمتع الشعوب بحقوقها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية ، كحقها في تقرير مصيرها وحقها في السيطرة على مواردها وثرواتها الباطنية . وتضفي المواثيق الدولية الحماية لحقوق وحرية الافراد كحقهم في الحياة والسلامة والامن وحريةاتهم في العمل والتنقل والتعليم .

بيننا سابقا ان المادة (٢٧) من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب لسنة ١٩٤٩ تجيز لاطراف النزاع ان تتخذ اجراءات الرقابة والامن التي تكون ضرورية بمناسبة الحرب بالنسبة للاشخاص المحميين .

كما بينا سابقا ان فرض أوامر الإقامة الجبرية لا يكون الا في حالة الضرورة وفي أثناء العمليات الحربية وفقا لنص المادة (٢٧) وان العمل ينتهي بالمادة (٢٧) بعد سنة من انتهاء العمليات الحربية وفقا للمادة (٦) .

ولمواطني المناطق المحتلة حرية الحركة والانتقال داخل الاراضي المحتلة ، وفقا للفقرة الخامسة من المادة (٤٩) التي تحظر على دولة الاحتلال حجز الاشخاص المحميين في منطقة معرضة لاطار الحرب بشكل خاص ، الا اذا تطلب ذلك أمن السكان أو أسباب قهرية حربية .

يستنتج من تلك النصوص ان اجراءات الرقابة التي يمكن لقوات الاحتلال ان تفرضها على مواطني الاقاليم المحتلة ، لا تكون الا في حالة استثنائية . فالمادة (٢٧) من اتفاقية جنيف الرابعة كقاعدة عامة ، فرضت على دولة الاحتلال في جميع الاحوال أن تحترم الاشخاص وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية ، وتعاملهم في كل الاوقات معاملة انسانية . وبصورة استثنائية اجازت لدولة الاحتلال اتخاذ اجراءات الرقابة والامن .

فالشق الاول من المادة (٢٧) هو حق للاشخاص المحميين على دولة الاحتلال . والشق الثاني هو استثناء من هذا الحق ، وهو أمر جوازي لدولة الاحتلال ، فلا يكون الا في حالة الضرورة وفي أثناء العمليات الحربية .

ويلزم القانون الدولي دولة الاحتلال بمراعاة المواثيق والاتفاقيات والاعراف الدولية المتعلقة بحقوق وحریات الانسان ، كالإعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٢٨ (١) والمتضمن حق كل فرد في الحياة والحرية والسلامة (مادة ٣) وعدم تعرض الفرد للمعاملات القاسية (مادة ٥) وعدم جواز حجز الفرد (مادة ٩) وما تضمنته أنظمة لاهاى (١٩٠٧) والاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ ، والاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسنة ١٩٦٦ ، والاتفاقية الدولية لازالة جميع اشكال التمييز العنصرى لسنة ١٩٦٥ .

نخلص بالنتيجة الى أن القانون الدولي :-

- ١ - يحظر على دولة الاحتلال فرض أوامر الإقامة الجبرية على مواطني الاقاليم المحتلة .
- ٢ - يجوز لسلطات الاحتلال وبصورة استثنائية ان تفرض أوامر الإقامة الجبرية مع تقيدها بالشروط التالية :-

أ - حالة الضرورة وفي أثناء العمليات الحربية .

ب - خلال السنة الاولى من انتهاء العمليات الحربية .

وعلى دولة الاحتلال احترام الاشخاص المحميين وشرفهم
وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وحمايتهم من أعمال العنف
والتهديد بها وحقوقهم في العمل والحرية والتفكير والتعليم .

٢ - موقف القانون الاردني من فرض أوامر الإقامة الجبرية :-

الاحتلال العسكري لاقليم ما لا يترتب عليه نقل السيادة
الشرعية لدولة الاحتلال وفقا لاحكام القانون الدولي . وتبقي
الدولة التي فقدت جزءا من اقليمها هي صاحبة السيادة الشرعية
عليه .

كما تنص المادة (٤٣) من أنظمة لاهاي لسنة ١٩٠٧ والمادة
(٦٤) من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ على الزام دولة
الاحتلال باحترام القوانين المعمول بها في البلاد المحتلة .
وعليه ، فان القوانين الاردنية هي السارية المفعول في
الضفة الغربية المحتلة ، ولا يجوز للسلطات العسكرية الاسرائيلية أن
تقوم بالغاء أو تعديل أو الاضافة على التشريعات الاردنية .
تنص الفقرة (٢) من المادة (٩) من الدستور الاردني لسنة
١٩٥٢ على ما يلي :-

" لا يجوز ان يحظر على اردني الإقامة في جهة ما " .
" ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين الا في الاحوال المبينة
في القانون " .

وأعمالا لنص الدستور فقد بين قانون منع الجرائم رقم (٧)
لسنة ١٩٥٤ حالات الإقامة الجبرية على المواطنين الاردنيين في
المادة (٣) على الشكل الاتي :-

" اذا اتصل بالمتصرف أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد
بوجود شخص في منطقة اختصاصه ينتسب لاي صنف من
الاصناف أدناه :-

- ١ - كل من وجد في مكان عام أو خاص في ظروف تقنع المتصرف بأنه كان على وشك ارتكاب أي جرم أو المساعدة على ارتكابه .
- ٢ - كل من اعتاد اللصوصية أو السرقة أو حيازة الاموال المسروقة أو اعتاد حماية اللصوص أو ايوائهم أو المساعدة على اخفاء الاموال المسروقة أو التصرف فيها .
- ٣ - كل من كان في حالة تجعل وجوده طليقا بلا كفالة خطرا على الناس . فيجوز للمتصرف أن يلزم الشخص بتقديم تعهد مقتضاه أن يكون حسن السيرة والسلوك خلال المدة التي يستصوبها المتصرف على أن لا تتجاوز مدة سنة واحدة .

يلاحظ على قانون منع الجرائم لسنة ١٩٥٤ ما يلي :-

- أ - يقتصر فرض أوامر الإقامة الجبرية على المجرمين أو من اعتاد الاجرام أو الاشخاص الذين يخشى ارتكابهم جرائم .
- ب - لا يجوز فرض أوامر اقامة جبرية بسبب التفكير وحرية الرأي .
- ج - يكون الاجراء الاداري المنيع هو التعهد المالي أو الرقابة من الشرطة (الإقامة الجبرية) .
- د - تنظر محكمة العدل العليا في القرارات الصادرة عن المتصرف .
- هـ - يتمتع من فرضت عليهم الإقامة الجبرية من (المجرمين) بجميع حقوقهم الدستورية من حرمة مساكنهم ، فلا يجوز دخولها الا في الاحوال المبينة في القانون (مادة ١٠ من الدستور) وتكفل الدولة حقهم في العمل والتعليم .
- (مادة ٦) وان حریتهم الشخصية مصونة (مادة ٧) وتكفل الدولة الاردنية حرية الرأي ولكل اردني أن يعبر عن رأيه بالقول والكتابة (مادة ١٥) .

وبناءً على النصوص المذكورة أعلاه :-

- ١ - لا يوجد نص قانوني اردني يجيز فرض الاقامة الجبرية على أى مواطن بسبب حرية الرأي والاعتقاد والتفكير ، أو لاي سبب آخر ، الا على من كان على وشك ارتكاب جريمة أو اعتاد اللصوصية أو يشكل خطراً على الناس .
- ٢ - قرارات فرض أوامر الاقامة الجبرية الصادرة عن السلطات العسكرية الاسرائيلية باطلة ومخالفة للقوانين الاردنية . وتشكل اضافة عليها خلافاً لما تقضي به المواثيق والاتفاقيات الدولية .

٣ - اهدار أوامر الاقامة الجبرية لحقوق الافراد :-

كما بينا سابقاً ، فان فرض أوامر الاقامة الجبرية من قبل دولة الاحتلال على مواطني الاقاليم المحتلة ، يشكل خرقاً للقانون الدولي العام وللقانون الاردني وللمبادئ العامة للقوانين الجنائية التي تشترط على السلطات في الدولة أن تحدد الافعال التي يعاقب القوانين عليها (مبدأ لا جريمة الا بنص) فان فرض أوامر الاقامة الجبرية يشكل سلسلة من الانتهاكات لحقوق وحریات الافراد المنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات الدولية . ويمكن اجمال تلك الانتهاكات على الوجه التالي :-

١ - حرمان الفرد من حرية وسلامة شخصه :-

فحرية الشخص تكون بأن تتوفر له حرية الانتقال والتعليم ، بينما يشكل فرض الاقامة الجبرية عليه قيداً على حرية في الانتقال من مكان الى آخر ، والتعليم أو التعلم في جامعة أو معهد أو مدرسة غير موجودة في المكان الذي فرضت عليه الاقامة فيه . وسلامة الشخص تكون بتوفير المناخ الصحي والنفسي الملائم للشخص ، لا أن يتعرض لمناخ غير صحي أو قهر معنوي يترتب عليه الاحباط .

٢ - التعرض لمعاملات قاسية أو الحط من الكرامة :-

كانتقال من فرضت عليه الإقامة الجبرية لعدة كيلومترات يوميا في الصباح والمساء ، للتوقيع لدى مركز الشرطة لاثبات الوجود وخضوع الفرد للاستجواب والتحقيق .

٣ - الحرمان من حق التقاضي :-

ان اناطة السلطات العسكرية الاسرائيلية باللجنة صلاحية الاعتراض والنظر في الطلبات المقدمة للطعن في أوامر الإقامة الجبرية ، من شأنها أن تحرم الفرد من اللجوء الى المحاكم الوطنية لانصافه من الاعمال التي تشكل اعتداء على حقوقه الاساسية (مادة ٨ من حقوق الانسان) والنظر في الاعتراضات بصورة سرية بشكل خرقا للمادة (١٠) من حقوق الانسان والتي تشترط ان تنظر المحكمة في القضية بصورة علنية . وقيام عسكريين من الجنود الاسرائيليين بالنظر في الاعتراضات وعدم تقيدهم ببيانات محددة وأصول محاكمات ، يعتبر انتهاكا للمادتين ١٠ ، ١١ من حقوق الانسان التي تشترط أن تنظر في القضية محكمة مستقلة نزيهة فيها ضمانات ضرورية للدفاع عن الفرد .

٤ - التدخل التعسفي في الحياة الخاصة وللأسرة والمسكن :-

كمنع الفرد من الزيارات العائلية (رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة ، وذلك بمرافقة مجموعة من الجنود الاسرائيليين لتحركاته ، أو وضع الشرطة أمام البيت لمنع الاهالي والاقارب من زيارته (رئيس بلدية رام الله كريم خلف) والزيارات الليلية للفرد من قبل الجيش وازعاج الاهل (ربحي العاروري) .

٥ - عدم مغادرة البلاد :-

كعدم السماح للفرد بالسفر لزيارة الاقارب في الخارج (الدكتور صلاح البسطامي) أو الذهاب الى بعثة تعليمية (مريم الشخشير) أو حتى زيارة أولاده في مدينة قريبة لمدينته (كمنع أمين النصر من زيارة أولاده في نابلس) أو المشاركة في المؤتمرات الرياضية (جورج رشاوى) أو الاشتراك في المؤتمرات الصحفية في الخارج (الصحفي أكرم هنية) .

٦ - الحرمان من الحقوق الاجتماعية :-

كالمنع من زيارة زوجة مريضة (بدران جابر) أو الذهاب الى بيت المخطوبة لعقد القران (احمد جابر) أو المشاركة في جنازة والده (حسن شلبي البرغوثي) .

٧ - الحرمان من العمل :-

كعدم تمكن الطبيب من تلبية طلبات المرضى في الليل أو زيارته لهم في الليل (الدكتور أمين الخطيب) . وعدم تمكن المهندس من العمل كمهندس أو منفذ (المهندس ابراهيم الدقاق) أو العمل في التجارة بالسفر لغايات الشراء (التاجر عبد الجواد دنديس) أو العمل والاشراف على الاراضي الزراعية (فيصل الحسيني) أو الترافع امام المحاكم (المحامي حسين ابو حسين) .

٨ - الحرمان من التعليم :-

كالحرمان من التعليم الجامعي (ظافر صندوقه) والسفر في بعثة تعليمية الى الخارج (مريم الشخشير) أو الحرمان من بعض المحاضرات (بسام الصالحي) أو المنع من تقديم الامتحانات (نياز مزارعة) أو المنع من العمل في الجامعة (سامي كيلاني) .

٩ - الحرمان من الرعاية الصحية :-

كعدم السماح بمعالجة الاسنان (عصام العارورى) او السماح
بالعلاج بعد شهر من تقديم الطلب (وحيد الحمد الله) .

١٠ - انتهاك الشعائر الدينية :-

كعدم التمكن من اداء الواجبات الدينية في أثناء المذهب
الى مركز الشرطة لاثبات وجوده (جميل محمد شتية) او العمل
كمفتش للتوجيه الاسلامي (محمد فؤاد ابو زيد) .

١١ - عقوبة اضافية :-

كفرض الإقامة الجبرية على شخص بعد اعتقال ادارى لمدة
سبع سنوات (علي عوض الجمال) او بعد اعتقال لمدة ١٥ سنة
(عبد العزيز علي شاهين) .

١٢ - تجريم الرأى والدراسات القانونية :-

كفرض الإقامة الجبرية بسبب موقف قانوني من ضريبة القيمة
المضافة (المحامي خالد القدرة) او العمل في الصحافة
(الصحفيان - أكرم هنية - وبشير البرغوثي) .

١٣ - الحرمان من الاشتراك في ادارة الشؤون العامة للبلاد :-

كفرض أوامر الإقامة الجبرية على رؤساء البلديات وأعضاء
المجالس البلدية ، وعلى رؤساء النقابات العمالية أو النقابات
المهنية (المحامي جميل ناصر) .

٤ - المسؤولية الدولية المترتبة على اهدار السلطات
الاسرائيلية لحقوق وحریات الفرد بسبب فرضها عليهم
أوامر الإقامة الجبرية .

(أ) أوامر الإقامة الجبرية تعتبر من جرائم الحرب :-

عرفت المادة (٦) فقرة ب من ميثاق محكمة نورمبرج (١) جرائم الحرب بأنها :-

" الأعمال التي تشكل انتهاكا لقوانين وأعراف الحرب " .
وفي أثناء محاكمات نورمبرج اتفقت تعريفات ممثلة الاتهام على أن جرائم الحرب هي :-
" الأفعال التي ارتكبتها المتهمون بالمخالفة لقوانين وأعراف الحرب والاتفاقيات الدولية والقوانين الجنائية الداخلية والمبادئ العامة للقانون الجنائي المعترف بها في كل الدول المتمدينة " (٢) .

وقد اعتبر المجتمع الدولي في تقرير لجنة السلام التي شكلها المؤتمر التمهيدى للسلام الذى عقد بعد هدنة الحرب العالمية الاولى في ٢٥ كانون ثانى ١٩١٩ الأفعال التي تعتبر اخلايا بقوانين وأعراف الحرب ، وتستوجب مسوءولية مرتكبي هذه الأفعال جنائيا منها :-

" حجز المدنيين في أحوال غير انسانية " .
" الجرائم التي نصت عليها اتفاقية جنيف " .

وذكر ميثاق محكمة نورمبرج جرائم الحرب ومنها :-
" قتل السكان في الاقاليم المحتلة أو سوء معاملتهم " .

وعليه ، فان عناصر جريمة الحرب الاربعة قد اكتملت بفرض أوامر الإقامة الجبرية على المواطنين ، من حيث أنها خـسـرق

(١) المحكمة التي شكلها الحلفاء اثر الحرب العالمية الثانية لمحاكمة

مجرمي الحرب النازيين .

(٢) راجع د . محيي الدين العشماوى " حقوق المدنيين تحت الاحتلال

الحربى ١٩٧٢ " - ٥٦ -

للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، وانها ارتكبت في أثناء الاحتلال على دولة أخرى ، وانها خلفت اضرارا بحق صدرت. ضده أوامر الاقامة الجبرية .

(ب) أوامر الاقامة الجبرية تعتبر من الجرائم ضد الانسانية :-

عرفت المادة (٦) فقرة (ج) من ميثاق محكمة نورمبرج الجرائم ضد الانسانية بأنها :-
" القتل أو الاهلاك والاسترقاق والابعاد وكل عمل آخر غير انساني " .

ويعتبر عملا غير انساني كل عمل : " يخضع المدنيين من سكان الاراضي المحتلة لظروف معيشية صعبة ولاعمال العنف والارهاب والاضطهاد وكبت الحريات وللظروف النفسية الصعبة " .

و " أى عمل يمس الشرف والكرامة وآدمية السكان المدنيين في الاراضي المحتلة (٣) .

وكما بينا سابقا فان فرض أوامر الاقامة الجبرية يترتب عليه ما تضمنته الفقرة أعلاه .

(ج) أوامر الاقامة الجبرية تعتبر من أعمال الانتقام ضد المواطنين

العرب في الاراضي المحتلة :-

يعرف د . محي الدين العشماوى أعمال الانتقام بأنها :-
" الاعمال التي ترتكبها سلطات الاحتلال ضد المدنيين الابرياء في الاراضي المحتلة ، انتقاما منهم من أجل افعال هم غير مسؤولين عنها قانونا أو اخلاقا " .

(١) راجع د . محي الدين العشماوى المرجع السابق .

- وأعمال الانتقام تعتبر من جرائم الحرب ، وتتنوع الى انها
- ١ - أعمال منافية للقوانين والاعراف الدولية .
 - ٢ - تسبب ضررا للأشخاص أو للاموال .
 - ٣ - لا تتناسب مع الفعل الذى تمارس هذه الاعمال بسببه .

وقد أصدرت اللجنة السادسة التابعة للأمم المتحدة توصية بخصوص قيام السلطات العسكرية الاسرائيلية بأعمال الانتقام ضد المواطنين العرب في المناطق المحتلة ، نصت على ما يلي :-

" نقل بعض سكان القرى من ديارهم وطرد (المثقفين -القضاة - المحامين - الاطباء - المعلمين - والزعماء المدنيين) أو نقلوا من ديارهم عن طريق صدور أوامر فردية بسبب رفضهم التعاون مع سلطات الاحتلال ، أو بسبب اتخاذهم موقف المقاومة السلبية .

(د) ادانة الأمم المتحدة لانتهاكات حقوق الانسان ومنها فرض

أوامر الاقامة الجبرية :-

ممارسات واجراءات السلطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة اثارت الاستنكار والشجب من قبل الرأى العام العالمي ممثلا بالأمم المتحدة .

فقد طالب مجلس الامن بقراره (٢٣٧) تاريخ ١٤/٦/١٩٦٧ بضرورة التزام اسرائيل بتطبيق اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ ، كما طالب حكومة اسرائيل بضمان أمن وسلامة ورفاهية السكان المدنيين في المناطق التي جرت فيها العمليات الحربية .

كما عبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الخامسة في قرارها رقم ٢٢٥٢ تاريخ ١٩٦٧/٧/٤ عن قلقها مما يحدث للأشخاص المدنيين من متاعب ، وأكدت ضرورة احترام حقوق الانسان .

ولفت المؤتمر الدولي لحقوق الانسان المنعقد في طهران بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٨ نظر اسرائيل الى :-

" الاثار الخطيرة المترتبة على عدم مراعاة الحريات الاساسية وحقوق الانسان في الاقاليم المحتلة " .

كما دعا المؤتمر الى :-

" تعيين لجنة خاصة للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان في الاقاليم التي تحتلها اسرائيل وتقديم تقرير عنها " .

وأدانت لجنة حقوق الانسان بقرارها رقم ٢٥/٧ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٤ استمرار اسرائيل بانتهاك حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة .

وفي ايلول ١٩٦٩ اصدر مؤتمر الصليب الاحمر الدولي الحادي والعشرون قرارا عبر فيه عن أسفه الشديد لما يقاسيه السكان المدنيون في الاراضي المحتلة .

نظرة عامة

على اوامر التقييد والحد من التنقل

بقلم : الصحفية انيتا فيتلو

من البداية ، يمكن القول أن أوامر التغيير والحد من التنقل سواء تلك الصادرة بحق أفراد أو جماعات يرزحون تحت الاحتلال العسكى تهدف أساسا . الى تغيير وعزل وبالتالي تحطيم القنوات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذا الشعب . بعد أن استولى الجيش الاسرائيلي في حرب سنة ١٩٦٧ على الضفة الغربية وقطاع غزة أعلنت هذه المناطق على أنها "مناطق مغلقة" أى يحظر الدخول أو الخروج منها الا باذن من الحاكم العسكى للمنطقة ،وعلاوة على ذلك يحق للحاكم العسكى في المنطقة تقييد حركة السكان وتنقلاتهم في المنطقة المغلقة . "متى شاء" . كما يحق له اصدار أوامر تحد من تنقل أفراد دون تقديمهم للمحاكمة" . وتأتي هذه التقييدات للحريات الاساسية للفرد بحجة "الامن" .

جسر "ممر" ذو اتجاه واحد :-

ان نسبة كبيرة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فروا من ديارهم أو بالاحرى دفعوا خارج المناطق المحتلة عند احتلال الجيش الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ، ويقدر عدد هؤلاء اللاجئين الجدد بحوالي (٢٤٠.٠٠٠) لاجيء لم يسمح لهم بالرجوع والعودة الى ديارهم ، باستثناء نسبة ضئيلة منهم عادوا بواسطة ما أسمته اسرائيل تصريح شمل العائلات ، ورغم عدم توفر دراسة علمية حول طلبات جمع شمل العائلات وأسس قبولها أو رفضها ، الا أن نتائج الباحثين في هذا المجال عام ١٩٨٠ - ٨١ تشير الى أن الجهات المسؤولة تتبع سياسة التمييز ضد الرجال والشباب ، أفراد وعائلات كبيرة ، مهنيين أقارب سجناء سياسيين والنشيطين سياسيا . وفي كثير من الحالات يتم الاستئناس لدى الصليب الاحمر في القضايا الانسانية الدقيقة كالارامل وكبار السن .

النفي والابعاد :-

اضافة لحالات الطرد الجماعي ابان حرب سنة ١٩٦٧ تم نفي وابعاد حوالي (١٣٠٠) رجل وامرأة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومن بين المبعدين رؤساء بلديات ، نقابيون ، قادة وسياسيون أطباء ومعلمين ، ومن الملاحظ أن غالبيتهم قد أبعد خلال السبعينات ، الا أن سياسة الابعاد ما زالت تستخدم كوسيلة قمع ضد النشيطين سياسيا .

ويتم اصدار أوامرالنفي باستخدام قناعات الروتين الحكومي ، فمثلا بحجة الامن ترفض وزارة الداخلية الاسرائيلية تجديد تصاريح اذن دخول للطلاب والعاملين في الخارج . لا سيما وأن مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة لا يحق لهم الاحتفاظ بهوياتهم وبالتالي يفقدون البرهان ، على أنهم مواطنون أصيلون ، وبهذا الاسلوب فقد المئات وحتى الالاف هوياتهم .

ممنوع الخروج :-

مثلا. هناك أشخاص لا يستطيعون العودة الى ديارهم ، هناك أيضا من لا يستطيعون مغادرة البلاد .اذ تستخدم السلطات الاسرائيلية أسلوبا معقدا في منع بعض الاشخاص من السفر ، فمثلا بعد المظاهرات والاضرابات أو بعد تنفيذ عمليات عسكرية ضد الاحتلال تلجأ السلطات الى أساليب القمع المتعددة والتي منها المنع من السفر مما يترك آثارا سلبية على السكان في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية ،وعلى الرغم من أن قرار المنع هذا ليس قرارا رسميا من الجهات العليا. في السلطة فكثيرا ما الاحيان لا يعرف المرء أنه ممنوع من السفر الا عند توقيفه على الجسر وكالعادة تكون الذريعة "اجراءات أمنية" حتى يتم اللقاء

القبض على " المجرمين " .

وبين الحين والآخر يتم فرض هذا الاجراء كضغط سياسي على الطلاب والاساتذة والنقابيين والمخاتير وفئات أخرى من السكان وتستمر حالة المنع هذه من عشرة أيام الى شهرين . وكثيرا ما يتم ارجاع الاشخاص المسافرين عن طريق الجسر دون أى سبب يذكر .

واذا تمت مصادرة هوياتهم فيتوجب عليهم المطالبة بها في مقر الحاكميات العسكرية وهذه العملية تتضمن استجوابا طويلا وانتظارا يوميا أحيانا منذ ساعات الصباح حتى المساء . وفي حالة مصادرة هوية شخص ما فان هذا الشخص عرضة للسجن والتوقيف فيما اذا وجد خارج البيت .

هناك شكل آخر من أشكال النفي ، فبموجب اسلوب الابعاد الجديد يسمح للفرد بالسفر بعد أن يوقع على تعهد شخصي ينص على أنه لن يعود للبلاد الا بعد انقضاء مدة معينة ، عادة ما تكون ما بين ٣ - ٥ سنوات . وهناك حالات كثيرة من هذا القبيل حتى ان قسما من الشباب اضطر للاستغناء عن هويته وحقه في الإقامة كليا نتيجة لمنعه من السفر .

منع التجول :-

ويزداد تضيق الخناق على رقاب السكان في الارض المحتلة عند استخدام وتطبيق أوامر منع التجول . فهذا الشكل من القمع هو أكثر الاشكال حرمانا وتقييدا للتنقل ، حيث يتم حجز جميع السكان في بيوتهم لمدة ٢٤ ساعة وأحيانا لعدة أيام وقد تطول لعدة أسابيع ، وفي حالة الاخلال بالامر تطلق النار فورا وذلك بموجب التعليمات العسكرية .

في أثناء فرض أمر منع التجول توجه للسكان الاهانات المتعددة الاشكال ، فمثلا يدخل الجنود والمستوطنون البيوت ويحطمون الاثاث وينهالون بالضرب على سكان البيت. ومثالا على ذلك ما حدث لسكان قرىتي سلواد والظاهرية ومخيمات الجلزون والدهيشة . ان في عدم السماح للفرد بمغادرة بيته لعدة أيام تهديدا وتعريضا لصحة وحياة الاطفال والمرضى وكبار السن الى الخطر ، اضافة للنتائج السلبية على الصعيد الاقتصادي حيث لا يستطيع العامل الذهاب الى عمله . وأحيانا كثيرة يتم فصله من عمله بسبب انقطاعه عنه ، وذلك من قبل صاحب العمل .

ختم الهويات :-

يتوجب على كل مواطن يبلغ السادسة عشرة من العمر الحصول على بطاقة هوية من قسم تسجيل السكان في وزارة الداخلية كوثيقة تخوله التنقل وتثبت حقه بالاقامة في البلاد ، لكن أحيانا كثيرة تستخدم هذه الهوية كوسيلة حد وتقييد للتنقل والحركة ، فمعظم المساجين السياسيين ختمت هوياتهم عند انتهاء محكومياتهم بوضع شاره Δ وهذه كفيلة بأن تمنعه من السفر الى الخارج وكذلك الحصول على رخصة سياقة كما أنه عرضه للاعتقال عند اجتيازه نقاط التفتيش .

الاقامات الجبرية في البيت والمدينة :-

شكل آخر من أشكال تقييد الحرية هو اصدار أمر يلزم الفرد بالاقامة الجبرية في البيت والمدينة وذلك وفقا للبند (١١٠) من أنظمة الطوارئ الصادرة عن سلطة الانتداب البريطاني. هذا ويتم تطبيق هذا البند على سكان المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧

بموجب الامر العسكرى رقم (٣٧٨) .

ان الهدف من هذا الاجراء هو منع " أعمال تهدد أمن اسرائيل " كما تزعم الجهات المختصة ، ونظرة خاطفة على الاشخاص المفروض عليهم اقامات جبرية نرى أنه لم توجه أية تهمة لاحد منهم . وبهذا الامر تستطيع السلطات العسكرية تقييد الافراد بمنطقة اقامة معينة أو وضعهم رهن الاعتقال البيتي مع اثبات وجود يومي في مركز الشرطة وغالبا ما تكون مدة سريان الامر لفترة ستة شهور تجدد أحيانا بعد هذا وأحيانا يكون الفرد تحت المراقبة الدائمة من قبل الشرطة وأن انتهاكه لامر الاعتقال البيتي يجعله عرضه للسجن .

يلاحظ المرء ان أمر الإقامة الجبرية وتحديد التنقل أصبح الوسيلة الأكثر شيوعا واستخداما لكبت النشيطين سياسيا والمعارضين لاتفاقيات كامب ديفيد وما يترتب عليها .

وكما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية ، الصادر في ١٩ تشرين أول سنة ١٩٨٢ حول أوامر التقييد في اسرائيل والمناطق المحتلة ، فان السلطات الاسرائيلية تستخدم هذا الاسلوب من كبت الحريات والتضييق كعقاب يوجه ضد النشيطين السياسيين لا سيما وان اسرائيل لديها القوانين والوامر الكافية لاعتقال أية شخص .

اميتا فيتللو

جريدة الفجر الانكليزية

القدس

الفصل الاول

سجل اوامر الإقامة الجبرية في المناطق المحتلة

١٩٦٧ - ١٩٨٣

شرعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي - منذ بداية احتلالها
لما تبقى من فلسطين : قطاع غزة والضفة الغربية ، وأراض عربية
أخرى : هضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء عام ١٩٦٧ - في تطبيق
جميع أصناف الاساليب التي ترتبها بغية تحقيق " الامن والمحافظة
على النظام " ولذا لم تكف هذه السلطات بأبعاد حوالي ٢٣٠٠
شخص من المواطنين الفلسطينيين وزج الآلاف منهم في غياهب
السجون ، بل عمدت الى تطبيق قانون أشد صرامة وانتهاكا لحقوق
الانسان والذي ينص على منح حكام المناطق : المنطقة الشمالية ،
المنطقة الوسطى والمنطقة الجنوبية ، صلاحية فرض أمر تقييد على
حركة وتنقل أى مواطن يشتبه بخطرته على " الامن " .

ومن هنا تجيء أوامر التقييد والاقامة الجبرية هذه ، والتي
وصفها بعضهم بأنها أشد اجحافا من الاحكام التي تعرض لها اليهود
خلال العهد النازي ، كحلقة من سلسلة تضيق الخناق وكبت حرية
الفرد ، وبالتالي الحد من نشاطه المشروع . وسرى القارىء أن
هذه الاوامر قد شملت جميع فئات الشعب الفلسطيني . فمثلا شملت
الاقامات الجبرية وأوامر التقييد رؤساء بلديات ، أطباء ،
مهندسين ، معلمين - في الجامعات والمدارس ، نقابيين ، عمالا
وطلبة - انظر جدول (٤) .

وهنا نتساءل : ألا يشكل فرض مثل هذه الاوامر اعاقا مباشرة
لهؤلاء الاشخاص ، ومنعهم - الى حد ما - من القيام بواجباتهم
الطبية والتعليمية مثلا ؟؟

ولو ألقينا نظرة على جدول رقم (٣) لوجدنا أن حوالي ٥٠/٠ ممن فرضت عليهم أوامر الاقامات الجبرية هم : رؤساء بلديات ، رؤساء لجان وجمعيات ، رؤساء وأعضاء مجلس طلبة ، أمناء سر وأعضاء نقابات ، وجميعهم موزعون على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية - انظر جدول (٢) .

وثمة ملاحظة هامة ، ألا وهي أن ٤٥٢/٠ من مجموع هؤلاء الأشخاص المفروضة عليهم أوامر تقييد وإقامات جبرية هم من المعتقلين سابقا أنظر جدول (٥) .

وعند تفحص عدد مرات تجديد مفعول سرعان أمر الإقامة الجبرية ، نرى أنه قد تكرر تجديد هذه الاوامر لأكثر من خمس مرات لبعض الأشخاص ، أمثال المهندس ابراهيم الدقاق والمعلمة زهيرة كمال والصحافي أكرم هنيه وبشير البرغوثي ومأمون السيد وحننا السنيورة وغيرهم . كما أن هناك أشخاصا يرزحون تحت أمر الإقامة الجبرية وتحديد التنقل دون تحديد الفترة الامنية لسريان مفعول الامر ، أمثال المحامي كريم خلف رئيس بلدية رام الله المنتخب ، والمبعد حاليا الى مدينة أريحا ، وكذلك السيد بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس المنتخب .

هذا ومن المؤكد أن هناك تغيرات قد طرأت على أوضاع الأشخاص الذين واجهوا تلك الاوامر . لذا فلا بد من الإشارة الى أن المعلومات الواردة هنا ، هي تلك التي كانت سائدة عند فرض أمر الإقامة الجبرية عليهم .

د . أمين الخطيب :

طبيب من سكان القدس ، رئيس اتحاد الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية . تقول الصحف العبرية انه عضو لجنة التوجيه الوطني ، يبلغ من العمر حوالي ستين عاما ، فرضت عليه الإقامة الجبرية بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٥ وتم تجديدها في ١٩٨٢/٨/٢٥ و ١٩٨٣/٢/٢٥ و ١٩٨٣/٣١/آب وكل مرة لمدة ستة شهور . وبموجب الامر يحظر عليه مغادرة مدينة القدس نهارا وبيته ليلا وكذلك دخول الضفة الغربية وعليه اثبات وجوده يوميا في مركز الشرطة . ونتيجة لهذا الامر لا يتمكن د . الخطيب من تلبية طلبات المرضى ليلا داخل القدس وخارجها : كما لا يسمح له بمزاولة أعماله . في زيارة الجمعيات الخيرية التابعة لاتحاد الجمعيات الخيرية في القدس بحكم كونه رئيسا للاتحاد .

المهندس ابراهيم جميل الدقاق :

مهندس ونقيب المهندسين في الضفة الغربية ، عضو الهيئة الاسلامية العلمية ، رئيس جمعية الملتقى الفكرى العربى بالقدس ، عضو مجلس أمناء المعهد العربى في أبو ديس وتقول الصحف العبرية أنه عضو لجنة التوجيه الوطني . يبلغ من العمر ٥٤ سنة ، من سكان القدس ، صدر بحقه في ١٥ آب سنة ١٩٨٠ ، أمر يمنعه من دخول الضفة الغربية وفي ١/١/١٩٨٢ فرضت عليه الإقامة الجبرية في مدينة القدس وفي ١/٧/١٩٨٢ تجدد الامر ، ثم تجدد ثانية في ١/١/١٩٨٣ . أما مدة المنع من دخول الضفة الغربية فهي مفتوحة حتى اشعار آخر . هذا ويستمر . سريان أمر الإقامة الجبرية لمدة ستة شهور في كل مرة . سبق وأن

تقدم بطلب للسفر سنة ١٩٨٠ وفي أيلول سنة ١٩٨٢ وكانت نتيجة الطلبين الرفض ، في ١٥/٧/١٩٨٣ تم تجديد أمر عدم دخوله الضفة الغربية من قبل قائد المنطقة الوسطى أورى أور ولغاية ١٥/٧/١٩٨٤ كما صدر أمر مماثل من حاكم غزة يمنعه بموجبه من دخول قطاع غزة ابتداءً من ١/٧/١٩٨٣ ولغاية ١/١/١٩٨٤ .

المحامي ابراهيم بكر

_____ محام من سكان منطقة رام الله يبلغ من العمر حوالي ٥٠ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية مع النفي الى مدينة أريحا لمدة ثلاثة شهور وذلك في صيف سنة ١٩٦٧ ، بعدها تم ابعاده الى الاردن .

الصحفي حنا سمعان سنيوره :-

_____ صحفي وهو المحرر المسؤول في جريده " الفجر" المقدسية ، يبلغ من العمر حوالي ٤٦ سنة وهو من سكان القدس ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في مدينة القدس بتاريخ ١٥/٩/١٩٨٢ واستمر سريان الامر حتى ١٤/٨/١٩٨٣ وبموجب هذا الامر كان يحظر عليه دخول قطاع غزة والضفة الغربية ، والجدير بالذكر انه سبق وأن صدر أمر بحق الصحفي حنا سنيوره بتاريخ ١٥/٩/١٩٨٢ يمنعه من دخول الضفة الغربية حتى ١٥/٢/١٩٨٣ وفي ٢٨/٤/١٩٨٣ تم تجديد الامر لغاية ١٥/١٠/١٩٨٣ .

حياة عبد الحميد عبيدو:

_____ فتاة من القدس ، فرض عليها أمر تقييد تنقل وبموجب الامر كان يحظر عليها مغادرة منطقة القدس دون اذن رسمي مع اثبات وجود يوميا في مركز الشرطة -المسكوبية القدس وذلك في آب سنة ١٩٧٠ .

الصحفي حسن زكريا دنديس:-

_____ صحفي وسجين سابق من القدس ، فرض عليه أمر يحدد تنقله ويمنعه من مغادرة منطقة القدس دون اذن رسمي وذلك في آب سنة ١٩٧٠.

خليل أبو زياد :-

_____ رئيس لجنة المعتقلين الفلسطينيين ، مقيم في قرية العيزرية قضى عشر سنوات في سجون الاحتلال بتهمة أمنية ، ويبلغ من العمر ٣٨ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٨٢/٢/٢٥ وتجدد الامر في ٢٩٨٢/٨/٢٥ و ١٩٨٣/٢/٢٥ لمدة ستة شهور كل مرة ، والجدير بالذكر انه لم يسمح له بمغادرة البلاد منذ الافراج عنه كما منع من تغيير مكان اقامته ويطلب منه الحضور يوميا الى مركز شرطة بيت لحم .

خضر اسليمي :-

_____ مواطن من مدينة القدس ، سجين سابق فرض عليه أمر تحديد تنقل وبموجب الامر يحظر عليه الخروج من منطقة القدس وذلك في آب سنة ١٩٧٠.

المحامي جميل عبد الله عثمان ناصر:-

_____ محام ورئيس بلدية أريحا المنتخب من قبل أعضاء المجلس البلدي لكن رفض الحاكم الاداري هذا الانتخاب - نائب نقيب المحامين قي الضفة الغربية ، عضو نادي الخريجين العرب ومدير لجمعية أريحا التعاونية الزراعية سابقا ، من سكان القدس منطقة رأس العامود وهو في الاصل من مدينة أريحا ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٨٣/٢/٢٨ لمدة

سنة شهر وبموجب الامر كان يحظر عليه مغادرة مدينته نهارا وبيته ليلا مع اثبات وجوده مرتين يوميا ، تقدم ذات مرة للاستفسار عن سبب فرض الإقامة الجبرية عليه فكان الجواب "حرصا على مصلحتك الشخصية" ، في ١٢/٣/١٩٨٣ تقدم بطلب للمشاركة في تشييع جثمان عمه في مدينة رام الله وسمح له بمغادرة مدينته الى رام الله فقط لمدة ثلاث ساعات .

جميل شقيرات :-

_____ معلم من مدينة القدس يبلغ من العمر حوالي ٣٦ سنة فرض عليه أمر تحديد تنقل وكان يحظر عليه مغادرة مدينة القدس وذلك في آب سنة ١٩٧٠ .

المحامي جريس الخوري :

_____ محام ونائب نقيب المحامين سابقا تقول الصحف العبرية أنه كان "عضو لجنة التوجيه الوطني" : وهو عضو ادارة في مجمع النقابات المهنية ، عضو مجلس التعليم العالي من سكان مدينة القدس ، يبلغ من العمر ٥٩ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية بتاريخ ١/١/١٩٨٢ وجددت في ١/٧/١٩٨٢ لمدة ستة شهور كل مرة ، وبموجب الامر كان يحظر عليه مغادرة مدينته نهارا وبيته ليلا ، وجدير بالذكر ان دراسة قانونية كانت قد صدرت للمحامي جريس الخوري بعنوان : قناة البحرين خرق صريح لاحكام القانون الدولي .

د . دواد الحسيني :-

_____ طبيب أسنان من سكان مدينة القدس يبلغ من العمر حوالي ٦٠ سنة . فرضت عليه الإقامة الجبرية في صيف ١٩٦٧

لمدة ثلاثة شهور مع ابعاده الى مدينة الخضيره بعد هاتم ابعاده الى الاردن .

ظافر يحي صندوقه :-

_____ موظف من سكان مدينة القدس يبلغ من العمر حوالي ٣٢ سنة ، سجين سابق لمدة سنة ونصف ، فرضت عليه الاقامة الجبرية بتاريخ ١٧/٧/١٩٧٧ ، وبموجب أمر الاقامة الجبرية كان يحظر عليه دخول الضفة الغربية ومغادرة الاراضي المحتلة . تقدم بطلب سنة ١٩٨٠ للسماح له بالسفر الى لبنان لتقديم الامتحانات الجامعية الا أن طلبه رفض ونتيجة لذلك لم يتمكن من مواصلة التعليم الجامعي آنذاك الامر الذي أثر سلبيا على امكانية ايجاد فرص للعمل .

عبد الجواد يحيي دنديس :-

_____ تاجر من سكان القدس ، يبلغ من العمر حوالي ٣٥ سنة ، فرضت عليه الاقامة الجبرية في ١/١/١٩٨٣ ولمدة ستة شهور ، تجدد الامر ثانية في تموز سنة ١٩٨٣ ، وبموجب الامر يحظر عليه السفر الى خارج القدس وكذلك مغادرة البيت ليلا ، كما يطلب منه التوقيع يوميا - اثبات وجود - في مركز البوليس الواقع في باب الخليل .

عبد داود أبو ذياب :-

_____ مستشار المدير العام لشركة كهرباء محافظة القدس ، عضو نقابة موظفي شركة الكهرباء بالقدس ، رئيس جمعية سلوان الخيرية ، سكرتير رابطة أولياء أمور الطلبة في كلية الفريز بالقدس ورئيس ناد ، يبلغ من العمر ٤٢ سنة ، فرضت عليه الاقامة

الجبرية بتاريخ ١٩٨٢/١/١ وتجددت في ١٩٨٣/١/١ وحزيران سنة ١٩٨٣ ، وبموجب امر الإقامة الجبرية يحظر عليه مغادرة مدينته نهارا وبيته ليلا وكذلك السفر للخارج هذا ويطلب منه اثبات وجوده يوميا في مركز البوليس - القشلة - بالقدس .

المحامي عبد المحسن أبو ميزر :-

_____ محام من مدينة القدس يبلغ من العمر حوالي ٥٢ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في صيف سنة ١٩٦٧ لمدة ثلاثة شهور بعد نفيه الى مدينة طبريا بعدها تم ابعاده الى الاردن ، حاليا عضو للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

سليم عودة رزق الله :-

_____ يعمل موظفا في القدس ، طالب في جامعة بير زيت سابقا ، يسكن قرية الرام / القدس فرضت عليه الإقامة الجبرية بتاريخ ١٩٨١/٥/٩ وكذلك ١٩٨١/٨/٩ واستمر مفعول الامر أحد عشر شهرا وبموجب الامر كان يحظر عليه مغادرة القدس نهارا والبيت ليلا .

المحامي كمال الدجاني :-

_____ محام من مدينة القدس ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في صيف سنة ١٩٦٧ لمدة ثلاثة شهور مع النفي الى مدينة العفولة ، بعدها تم ابعاده الى الاردن .

زهيرة احمد بدوى كمال :-

_____ معلمة في مركز تدريب المعلمات - الطيرة رام الله ، عضو لجنة العمل النسائي في الارض المحتلة سنة ١٩٦٧ .

وعضو اتحاد معلمي وكالة الغوث في الضفة الغربية ، من سكان القدس تبلغ من العمر ٣٦ عاما ، فرضت عليها الإقامة الجبرية في ١٩٨٠/٦/١ ويتجدد الامر تلقائيا كل ستة شهور حيث كانت آخر مرة تجدد فيها الامر ١٩٨٣/٦/١ وبموجب هذا الامر يحظر عليها مغادرة مدينتها نهارا والبيت ليلا وكذلك دخول الضفة الغربية ، تقدمت في صيف سنة ١٩٨٠ بطلب للسفر للخارج - الى لندن - في بعثة دراسية كما طلبت ذلك وكالة الغوث الدولية ومنظمة اليونسكو وكانت النتيجة الموافقة لمدة ثلاثة شهور فقط ، عليها اثبات وجودها مرتين يوميا في مركز البوليس بالمسكوبية - القدس - تقدمت بعدة طلبات قوبلت بالرفض - للتوجه الى الضفة الغربية وقطاع غزة لاجراض تتعلق بالعمل الذي يتطلب منها الذهاب الى هذه المناطق لاجراء مقابلات مع طالبات المعهد ومتابعة أعمالهن في التدريس أثناء الدورات التدريسية .

فيصل عبد القادر الحسيني :-

مزارع ورئيس جمعية الدراسات العربية
عضو الهيئة العلمية الاسلامية ، من سكان القدس ، يبلغ من العمر ٤٢ سنة فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٨٢/٢/٢٥ وجددت في ١٩٨٢/٨/٢٥ و ١٩٨٣/٢/٢٥ و ١٩٨٣/٨/٣ ويطلب منه الحضور الى مركز البوليس يوميا لاثبات وجوده ويسرى مفعول الامر لمدة ستة شهور كل مرة وبموجب الامر يحظر عليه مغادرة مدينته نهارا وبيته ليلا ، تقدم بطلب للسلطات للسماح له بالسفر لحضور اجتماع في جامعة اكسترا البريطانية للمشاركة في انشاء قسم للدراسات الفلسطينية هناك ولم يبحث طلبه ، سمح له بزيارة معهد شلواح بتل أبيب بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٠ وكان الاذن شفويا ، وبفعل امر الإقامة الجبرية يصعب عليه القيام بأي نشاط في مجال الزراعة وكذلك ادارة شؤون جمعية الدراسات العربية الى حد ما .

فريد عبد المجيد الطويل :-

_____ معلم من مدينة القدس ، سجين سابق
فرض عليه أمر تحديد تنقل ضمن منطقة القدس وذلك في آب سنة
١٩٧٠ .

محمد عودة أبو زنيد :-

_____ وكيل تأمين وسجين سابق ، يقيم في مدينة
القدس ، يبلغ من العمر ٣٢ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية
بتاريخ ١٩٨٠/١/١٩ وهي سارية المفعول لحين اشعار آخر ،
وبموجب الامر يمنع من مغادرة البلاد تقدم بطلب للسماح له بالسفر
(١٩٨٣/١/٢) للخارج الا ان طلبه رفض .

نفوذ مصطفى المفتش :-

_____ مواطنة من مدينة القدس ، معلمة تبلغ من العمر
حوالي ٣٦ سنة ، صدر بحقها أمر تحديد تنقل في آب سنة ١٩٧٠
كان يحظر عليها مغادرة المدينة دون اذن رسمي .

نعيم محمد قبلاني :-

_____ خياط من مدينة القدس ، يبلغ من العمر ٤٢ سنة
فرض عليه أمر تحديد تنقل داخل منطقة القدس وذلك في آب سنة
١٩٧٠ ، وجدير بالذكر ان نعيم كان سجينا سابقا .

نبيل يونس عطا أبو سريّة :-

_____ من سكان القدس ، يبلغ من العمر ٢٨
سنة ، أمين سر نقابة عمال المطابع في القدس وعضو اللجنة
التنفيذية للاتحاد العام للنقابات العمالية في الضفة الغربية ،
فرضت عليه الإقامة الجبرية في نيسان سنة ١٩٨٢ ولمدة سنة كاملة .

تم اعتقاله قبل انتهاء مدة الامر ، وبموجب هذا الامر كان يحظر عليه دخول الضفة الغربية وقطاع غزة .

سعاد أبو ميالة :-

_____ معملة من مدينة القدس ، وسجينة سابقة فرض عليها امر تحديد اقامة في منطقة القدس وكان يحظر عليها مغادرة المدينة دون اذن رسمي وذلك في آب سنة ١٩٧٠ .

يعقوب فراح :-

_____ خياط من مدينة القدس ، سجين سابق ، صدر بحقه أمر تحديد اقامة ضمن منطقة القدس وكان يحظر عليه مغادرة المنطقة دون اذن رسمي وذلك في آب سنة ١٩٧٠ .

رام الله

ابراهيم علي سليمان الطويل :

صيدلي ورئيس بلدية البيرة ، عضو لجنة التوجيه الوطني ،
يبلغ من العمر ٣٦ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في شهر آب
سنة ١٩٨٠ وانتهى مفعول الامر في ٢٠/١٢/١٩٨٢ وكان مفعول الامر
لمدة ٦ شهور كل مرة ، وفي ١٨ آذار سنة ١٩٨٢ فرضت عليه
الإقامة الجبرية في منزله بعد عزله من منصبه كرئيس بلدية وذلك
بسبب معارضته الادارة المدنية . وبموجب هذا الامر كان يحظر عليه
مغادرة مدينته نهارا وبيته ليلا وكذلك مغادرة الاراضي المحتلة .

أحمد محمد جبر :

طالب ورئيس مجلس طلبة جامعة بيت لحم سابقا ، سجين
سابق اعتقل أكثر من عشر مرات منذ سنة ١٩٧٨ وذلك لفترات
متباينة زمنيا اعتقل في احداها لفترة عشرين شهرا وأخرى لمدة ٣
أشهر ، وهو من سكان قرية ترمسعيا لواء رام الله . فرضت عليه
الإقامة الجبرية لمدة ٦ شهور بتاريخ ٨/١١/١٩٨٢ ولم تجدد ثانية
لم يسمح له في اثناء فترة الإقامة الجبرية بالتوجه الى منزل عروسه
لاجراء مراسيم عقد القران . وبموجب الامر كان يمنع من مغادرة قريته
نهارا وبيته ليلا مع اثبات وجوده مرة اسبوعيا .

الصحفي أكرم عبد السلام هنيه :-

صحافي وهو رئيس تحرير جريدة الشعب المقدسية وأمين سر
رابطة الصحفيين العرب . يبلغ من العمر ٣٠ سنة يقيم في مدينة
رام الله . فرضت عليه الإقامة الجبرية في ٧/٨/١٩٨٠ وبقيت
سارية المفعول حتى ١٢/٢/١٩٨٣ أي لمدة سنتين ونصف السنة .

وبموجب الامر كان يحظر عليهما مغادرة مدينته نهارا وبيته ليلا . تقدم بطلب في كانون الثاني سنة ١٩٨١ لحضور مؤتمر دولي في بلجيكا وفي ايلول سنة ١٩٨١ لحضور مؤتمر اتحاد الصحفيين الدولي في موسكو وكان الرد الرفض في كلتا الحالتين . تقدم بالتماس الى الحاكم العسكري لان الاقامة الجبرية فرضت بموجب امر يحمل - امر رقابة خاصة وطلب فيه السماح له بمزاولة أعماله لمدة ٨ ساعات يوميا ولكن التماسه قوبل بالرفض . ثم توجه الى المحكمة العليا الاسرائيلية ورفع التماسا ضد الحكم العسكري طالبا السماح له بمزاولة عمله ولكن المحكمة العليا رفضت التماسه وحولته الى لجنة الاعتراضات العسكرية . وفي ١٣/١٢/١٩٨١ عقدت لجنة الاعتراضات العسكرية جلسة مغلقة لها في مبنى الحكم العسكري في رام الله بحضور مأمون السيد وأكرم هنية وبشير البرغوثي والمحامية فيلييتسيا لانغر والمدعي العام العسكري

وقدم المدعي العسكري معلومات وصفت بأنها سرية لا يسمح بالاطلاع عليها لغير أعضاء اللجنة العسكرية وكانت نتيجة الجلسة ان اللجنة ستقدم قرارها الى الحاكم العسكري العام للصفة الغربية للتصديق عليه . ويقول أحد كبار المسؤولين في الحكم العسكري عن سبب فرض الاقامة الجبرية " أن ما يكتبه يبرر الخطوة المتخذة ضده " لقد فرض العقاب بسبب آرائه السياسية . يعني بسبب معارضته اتفاقات كامب ديفيد والادارة الذاتية " الشعب ٢٨/٩/١٩٨٠ .

بسام أحمد الصانحي :-

طالب في جامعة بير زيت وعضو مجلس طلبة الجامعة سابقا . من سكان حي الشرفا بالبيرة ، يبلغ من العمر ٢٣ سنة ، فرضت عليه الاقامة الجبرية في ٩/١١/١٩٨١ لمدة ٦ شهور ولم تجدد بعدها . وبموجب الامر كان يمنع من مغادرة مدينته نهارا وبيته ليلا وكان يطلب منه اثبات وجوده يوميا في مركز الشرطة طيلة الشهور الستة .

الصحفي بشير عبد الكريم البرغوثي :-

رئيس تحرير جريدة الطليعة المقدسية وورد في الصحف العبرية أنه عضو لجنة التوجيه الوطني . يبلغ من العمر ٥١ سنة من سكان البيرة . فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٨٠/٨/٧ في قريته مسقط رأسه دير غسانه لكنه استطاع مؤخرًا الحصول على إذن انتقال الى البيرة حيث كان يعيش . وتجدد أمر الإقامة في ١٩٨١/٢/١٢ و ٨١/٨/١٢ ، و ٨٢/٢/١٢ و ١٩٨٢/٨/١٢ كل مرة لمدة ٦ شهور . وبموجب الامر كان يحظر عليه مغادرة مدينته نهارًا وبيته ليلاً . وقد رفع عنه أمر الإقامة في كانون أول سنة ١٩٨٢ .

حسن شبلي حسن البرغوثي :-

عامل وأمين سر نقابة الفنادق سابقا من سكان البيرة ، يبلغ من العمر ٣٢ سنة . فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٧٩/١٢/١٥ لمدة ٦ شهور ثم جددت في ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٨٠ وكذلك في آب سنة ١٩٨٠ . كانون الثاني سنة ١٩٨١ ، آب سنة ١٩٨٢ وكانون الثاني سنة ١٩٨٣ وبموجب الامر يحظر عليه مغادرة مدينته نهارًا وبيته ليلاً ، وبتاريخ ١٩٨٢/٨/١٧ تقدم بطلب السماح له بمغادرة مدينته لحضور جنازة والده وكان الجواب الرفض . ويطلب منه الحضور اسبوعيا الى مركز البوليس لاثبات وجوده .

المحامي جميل حسن الطريفي :-

محام ونائب رئيس بلدية البيرة . من سكان البيرة ويبلغ من العمر ٣٦ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في شهر حزيران سنة ١٩٨١ ولحين اشعار آخر ، وبموجب هذا الامر يحظر عليه مغادرة الاراضي المحتلة . تقدم بطلب في ١٩٨٣/٣/١٧ للسماح له بالسفر للاشتراك في انتخابات نقابة المحامين في الاردن ووفق عليه .

د . جورج جقمان :-

دكتور ومحاضر في جامعة بيرزيت . ورئيس دائرة الدراسات الثقافية في الجامعة وعميد كلية الاداب فيها ، يبلغ من العمر ٣٦ سنة فرضت عليه الإقامة الجبرية بتاريخ ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٨١ لمدة يوم واحد في مدينة رام الله .

سميحة سلامة خليل :-

رئيسة جمعية انعاش الاسرة ، عضو اتحاد الجمعيات الخيرية وأمين سر اللجنة العليا لمكافحة الاعية في الضفة الغربية وقطاع غزة وكما تقول الصحف العبرية أنها عضو لجنة التوجيه الوطني سابقا ، تبلغ من العمر حوالي ٦٠ سنة . تقيم في مدينة البيرة ، فرضت عليها الإقامة الجبرية في ٧/٨/١٩٨٠ وكانت تجدد مرة كل ستة شهور ولمدة سنتين ونصف . وبموجب الامر كان يحظر عليها مغادرة المدينة نهارا والبيت ليلا ، تقدمت بطلب في شهر كانون الاول سنة ١٩٨١ للسماح لها بمرافقة زوجها المريض للعلاج في عمان الا أن نتيجة الطلب كانت الرفض .

سهام محمد عبد السلام البرغوثي :-

محاسبة وعضو مجلس ادارة لجان العمل النسائي ، من سكان البيرة تبلغ من العمر ٣٥ سنة ، فرضت عليها الإقامة الجبرية في ١/٦/١٩٨٠ محددة اقامتها في البيرة خلال النهار والبيت ليلا . ثم جدد الامر في كانون الاول سنة ١٩٨٠ وحزيران سنة ١٩٨١ وكانون الاول سنة ١٩٨١ لمدة ٦ شهور كل مرة . وبموجب الامر كان عليها اثبات وجودها في مركز الشرطة اسبوعيا . اعتقلت في شباط سنة ١٩٨٢ عند خربتها أمر الإقامة الجبرية ووجهت اليها تهمة العضوية في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، قدمت للمحكمة في ١٩ تشرين الاول سنة ١٩٨٢ وصدر بحقها حكم لمدة سنتين ونصف وهي الان تقضي محكوميتها في سجن الرملة .

الصيدلانية كاملة أنور الكردي :-

صيدلانية وسكرتيرة لجنة العمل النسائي في رام الله . تبلغ من العمر حوالي ٣٧ سنة ، فرضت عليها الإقامة الجبرية في ١٩٨٠/٦/١ ، وجدت الامر - لستة شهور في كل مرة - في كانون الاول سنة ١٩٨٠ وحزيران سنة ١٩٨١ وكانون الثاني سنة ١٩٨١ وحزيران سنة ١٩٨٢ وكانون الثاني سنة ١٩٨٣ . وبموجب الامر يحظر عليها مغادرة المدينة نهارا والبيت ليلا ويطلب منها اثبات وجودها والذهاب الى مركز الشرطة كل اسبوع ، كما تمنع من تغيير مكان اقامتها .

المحامي كريم حنا خلف :-

محام ورئيس بلدية رام الله المنتخب ، عضو لجنة التوجيه الوطني وعضو مجلس امناء جامعة بير زيت . عضو مجلس التعليم العالي ، يبلغ من العمر ٤٦ سنة . في آيار سنة ١٩٨٠ فرضت عليه الإقامة الجبرية في مدينة رام الله ومنع من مغادرة المدينة . وفي ١٩٨٢/٣/٢٧ فرضت عليه الإقامة الجبرية في أريحا لحين اشعار آخر ، وبموجب الامر يحظر عليه مغادرة أريحا نهارا وبيته ليلا ، وكذلك مغادرة الاراضي المحتلة ، تقدم بطلب شفوي لمرافقة والدته الى مستشفى المقاصد ووفق عني طلبه شريطة أن لا يذهب الى رام الله . وعند نقله الى اريحا وقفت الشرطة أمام البيت ليمنع الاهالي والاقارب من زيارته واستمر الحال لمدة شهرين وفي اثناء وجوده في رام الله تقدم بطلب في شهر آب سنة ١٩٨٠ للحاكم العسكري في رام الله للسفر بغية العلاج ولم يتلق الجواب ، اثناء اقامته في اريحا وافقت السلطات له بالسفر الى امريكا للعلاج ضمن الشروط التالية عدم التحدث في السياسة عدم السفر عن طريق الاردن أو زيارة أية دولة عربية ، وكان ذلك قبل الهجوم والغزو الاسرائيلي على لبنان حيث أجل السفر حتى يحين الوقت المناسب له .

ربحي طلب العارورى :-

طالب في جامعة بير زيت وعضو مجلس طلبة الجامعة سابقا
وسجن لمدة سنة . من سكان قرية عارورة في لواء رام الله .
فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٨١/١١/٩ لمدة ٦ ستة شهور ولم
تجدد . وبموجب الامر كان يحظر عليه مغادرة قريته نهارا وبيته ليلا
ويقول ربحي أن الجيش غالبا ما كان يقوم بزيارات مفاجئة ليلا
وأحيانا نهارا للتأكد من وجوده في القرية الامر الذي كان يسبب
ازعاجا للاسرة .

الاستاذ رمزي أنيس ريحان :-

استاذ في جامعة بير زيت ، يبلغ من العمر ٤٣ سنة ، أصلا
من مدينة نابلس وقيم حاليا في رام الله ، فرضت عليه الإقامة
الجبرية في ١٩٨٢/١١/٩ لفترة خمسة أيام ولم تجدد بعد ابرازه
أوراقا طبية أثبتت حاجته الى عملية جراحية ، تقدم بطلب لتعلم
السياقة بعد فرض الإقامة الجبرية عليه الا ان طلبه رفض .

نياز مزارعسة :-

طالب في جامعة بيت لحم في السنة الاخيرة من دراسته
الجامعية وكان يستعد لتقديم الامتحانات النهائية عند فرض الإقامة
الجبرية عليه بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٣ ، وهو من سكان قرية عين قنيا
لواء رام الله ويبلغ من العمر ٢٥ سنة ، وسجن لمدة سنة واحدة .

نزهد منصور يعقوب شاهين :-

طالب في جامعة بير زيت وعضو مجلس طلبة الجامعة من
سكان قرية عين عريك / لواء رام الله ، يبلغ من العمر ٢٩ سنة ،
فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٨١/١١/٩ ، وتحدد الامر في

١٩٨٢/٨/٨ لمدة ستة شهور أخرى ، وبموجب الامر كان يحظر عليه مغادرة قريته نهارا وبيته ليلا . في ١٩٨٢/٢/٢٤ تقدم بطلب لحضور محكمة عسكرية في رام الله وكانت النتيجة الرفض ، ويقول نزهت أنه كان دوما عرضة للتفتيش من قوات الجيش والمخابرات ومضايقة أفراد روابط القرى له .

فريال حنا سليم :-

تعمل مدرسة في بيت حنينا من سكان الطيبة لواء رام الله تبلغ من العمر حوالي ٣٠ سنة ، فرضت عليها الإقامة الجبرية في حزيران سنة ١٩٨٠ وجددت في كانون الاول سنة ١٩٨١ لمدة ٦ شهور أخرى وبموجب الامر كان يحظر عليها مغادرة الاراضي المحتلة تقدمت بطلب للسفر للخارج بغية العلاج ووفق عليه .

عصام عبد الله العاروري :-

طالب وعضو مجلس طلبة جامعة بير زيت سابقا معتقل فلسطيني سابقا ، يبلغ من العمر ٢٥ سنة ، من سكان قرية عارورة / رام الله ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٨١/١١/٩ ولمدة ٦ شهور لم تجدد ، بتاريخ ٨ شباط ١٩٨٢ تقدم بطلب للسماح له بالتوجه الى رام الله لمعالجة أسنانه فاشتترطت السلطات أن يقوم بمسح بعض الشعارات المكتوبة على جدران القرية ، ولما رفض الشرط اعتقل لمدة ٦ أيام وبموجب الامر كان يحظر عليه مغادرة قريته نهارا وبيته ليلا .

القسس عودة جورج رنتيسى :-

من أهالي مدينة رام الله ، عضو مجلس بلدية رام الله ونائب رئيس بلدية رام الله . فرضت عليه الإقامة الجبرية لمدة سنة في مدينة رام الله وددت وفي حزيران سنة ١٩٨١ رفعت عنه الإقامة الجبرية .

د - عزمي صالح الشعيبي :-

طبيب أسنان وعضو مجلس بلدية البيرة ، يبلغ من العمر حوالي ٣٥ سنة ، اعتقل لعدة مرات دون تقديمه للمحاكمة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية لمدة ستة شهور في آيار سنة ١٩٨٠ . ثم جدد الامر في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٨٠ وآيار سنة ١٩٨١ وتشرين الثاني سنة ١٩٨١ . وابطل مفعول الامر في كانون الاول سنة ١٩٨١ لكن أعيد ثانية في آذار سنة ١٩٨٣ ، آب سنة ١٩٨٣ مع اثبات وجوده يوميا في مركز الشرطة ويحظر عليه مغادرة قريته نهارا وبيته ليلا وجدير بالذكر أن د . شعيبي يمنع من مغادرة الاراضي المحتلة منذ سنة ١٩٧٣ .

زهير عبد الهادي :-

طالب في جامعة بيت لحم ، من سكان بير زيت فرضت عليه الإقامة الجبرية في نيسان سنة ١٩٨٣ لمدة ٦ شهور .

عبد الناصر الجريري :-

من أهالي قرية دير جرير لواء رام الله ، طالب في جامعة بيت لحم ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ٢٢/٥/١٩٨٣ لمدة ستة شهور .

نابلس

ابتهام محمد عبد غرايبة :-

طالبة في جامعة النجاح الوطنية ، سحينة سابقا ، وعضو لجنة العمل النسائي في نابلس ، تبلغ من العمر ٢٨ سنة ، تقيم في مدينة نابلس ، فرضت عليها الإقامة الجبرية في ١٧/١٢/١٩٧٩ واستمر الامر سارى المفعول لمدة سنتين ونصف وكان يحدد كل ستة شهور ، وبموجب الامر كان يحظر عليها مغادرة قريتها طمون - سابقا الا انها تقدمت بطلب في ٢٢/١٢/١٩٧٩ لنقل محل اقامتها الى نابلس حيث تدرس في جامعة النجاح وكانت النتيجة الموافقة ، كما كان يطلب منها الحضور اسبوعيا الى مركز الشرطة لاثبات وجودها وأحيانا كان يقوم رجال المخابرات باستجوابها عند ذهابها لاثبات وجودها .

ايمان نبيه الصمادى :-

طالبة في جامعة النجاح الوطنية وسجينة سابقا تبلغ من العمر ٢٨ سنة وتقيم في مخيم بلاطة - نابلس ، فرضت عليها الإقامة الجبرية في شباط سنة ١٩٧٩ واستمرت لمدة سنة ونصف وكانت تجدد كل ستة شهور وبموجب الامر كان يحظر عليها مغادرة المدينة نهارا والبيت ليلا .

بسام الشكعة :-

رئيس بلدية نابلس المنتخب ، فرضت عليه اقامة جبرية فريدة من نوعها فقد نفذت عمليا لمدة تزيد عن عامين بدون أمر خطي وبدون تبليغ رسمي وكان يمنع من الخروج من المدينة أو البيت أو حتى لاجراء زيارة أو لتلبية دعوة أو الوصول الى منطقة معينة في المدينة ، وكانت السيارة العسكرية التي كانت دوما في

متابعته هي التي تمنعه ، كما منع من مغادرة المنزل لمدة ٤ شهور متواصلة تقريبا ، بعد أن كان يمنع لايام معدودة عدة مرات علاوة على أنه ممنوع من مغادرة الاراضي المحتلة وقد سمح له بالخروج فقط في ظروف استثنائية خلال السنوات الثلاث الاخيرة بعد محاولة الاغتيال ، وهو يمنع من زيارة الدول الاجنبية هذا ولم يسمح له بالخروج من مدينة نابلس الا بهدف المعالجة بعد الحادث .

الشيخ جميل محمد شتيه :-

رجل دين من قرية سالم لواء نابلس ، يبلغ من العمر ٤٦ سنة ، اعتقل في تشرين الاول سنة ١٩٧٩ اعتقالا اداريا لمدة ٦ شهور وعند الافراج عنه بتاريخ ١٤ نيسان سنة ١٩٨٠ فرضت عليه الإقامة الجبرية في مدينة نابلس وطلب منه الحضور مرتين يوميا الى مركز البوليس ، وقد بطل مفعول الامر في آيار سنة ١٩٨١ وأعيد فرضه ثانية في ايلول سنة ١٩٨١ وبموجب الامر الجديد كان عليه الحضور ثلاث مرات اسبوعيا الى مركز شرطة نابلس فكان ذلك يمنعه من القيام بواجباته كشيخ كما رفض طنبه الحصول على تصريح للسفر خارج المنطقة لزيارة ابنته التي كانت تعالج في المستشفى .

د . صلاح رضا البسطامي :-

طبيب باطني من سكان نابلس ، يبلغ من العمر ٥٧ سنة ، نائب رئيس نقابة الاطباء في الضفة الغربية ورئيس نقابة أطباء نابلس فرضت عليه الإقامة الجبرية في حزيران سنة ١٩٨٠ تمنع من مغادرة الاراضي المحتلة وبموجب هذا الامر لم يستطع حضور الندوات الطبية في اسرائيل والخارج وكذلك لم يتمكن من زيارة اولاده الذين يعيشون خارج الضفة الغربية ، بقي تحت الإقامة الجبرية لمدة ١٨ شهرا وانتهى مفعول الامر في شهر كانون الاول سنة ١٩٨١ .

د . هاشم رزق المصري :-

طبيب وعضو نقابة الاطباء فرع نابلس ، يبلغ من العمر حوالي ٤٦ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في مدينة نابلس في شهر نيسان ١٩٨٠ واستمر مفعول الامر لمدة سنة وثمانية شهور وبموجب هذا الامر كان يمنع من مغادرة الاراضي المحتلة .

مريم روجي الشخشير :-

طالبة وسجينة سابقا ، عمرها ٣٣ سنة تقيم في مدينة نابلس فرضت عليها الإقامة الجبرية في كانون الاول سنة ١٩٧٩ لمدة سنتين كان الامر يحدد كل ٦ شهور ويحظر عليها بموجبه مغادرة مدينتها نهارا وبيتها ليلا وكذلك مغادرة الاراضي المحتلة ولهذا حرمت من مواصلة دراستها في فرنسا في تموز سنة ١٩٨٠ في بعثة دراسية .

محمد كامل مصطفى جرار :-

مدير مدرسة في نابلس - سابقا - وقد عزلته السلطات عن سكان نابلس ويبلغ من العمر ٥٤ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٠/٣/١٩٨٢ ولا تزال مستمرة ، كان آخر تجديد لها في ١٠/٣/١٩٨٣ ولمدة ستة شهور ، يحظر عليه بموجبها مغادرة المدينة نهارا وبيته ليلا ، وعليه اثبات وجوده يوميا في مركز الشرطة بنابلس .

ناصر الدين محمد الشاعر :-

طالب في جامعة النجاح الوطنية ورئيس مجلس الطلبة سابقا يبلغ من العمر ٢٢ سنة ، من سكان سبسطية لواء نابلس فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٢/٥/١٩٨٢ حتى ٩/١/١٩٨٣ ولم تجدد بعد وبموجب الامر كان يحظر عليه مغادرة مدينة نابلس وكذلك حضور اجتماعات مجلس الطلبة .

عادل ابراهيم يوسف غانم :-

الامين العام للاتحاد العام للنقابات في الضفة الغربية ، عضو مجلس بلدية نابلس ، يعمل في البناء من سكان نابلس يبلغ من العمر ٦٢ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١/١١/١٩٨٠ ولمدة ستة شهور ولم تجدد ، وبموجب امر الإقامة كان يحظر عليه مغادرة مدينته نهارا وبيته ليلا ويمنع كذلك من مغادرة الاراضي المحتلة .

عنان خليل عبد الرحمن الاتسيرة :-

طالبة في جامعة بير زيت وعضو مجلس طلبة الجامعة سابقا تبلغ من العمر ٢١ سنة من سكان نابلس ، فرضت عليها الإقامة الجبرية بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٢ حتى ٩/٥/١٩٨٢ ثم جددت بتاريخ ٩/٥/١٩٨٢ حتى ٩/١١/١٩٨٢ وكذلك من ٩/١١/١٩٨٢ حتى ٩/٢/١٩٨٣ واستمر مفعول الامر (١٣) شهرا ، وبموجب الامر كان يحظر عليها مغادرة المدينة نهارا والبيت ليلا وكذلك عدم مغادرة الاراضي المحتلة ، كما كان يطلب منها اثبات وجودها يوميا قبل الساعة العاشرة صباحا في مركز شرطة نابلس وكثيرا ما كانت تحتجز في مركز الشرطة لعدة ساعات لاسباب أمنية يدعونها ، وفي احدى المرات حولت الى محكمة عسكرية دون سبب يذكر ودون السماح لها باحضار محام وخرجت بكفالة وغرامة مالية بعد الحكم عليها لمدة

(١٠) شهور مع وقف التنفيذ ، لمدة ٣ سنوات . حدث وان اصبحت عنان في وقت سابق في عنقها بقطعة رصاص أطلقها احد افراد " قوات الامن " ولا تزال الندبة تسبب لها المتاعب الصحية خصوصا عند تلوثها ، حاولت معالجة هذه الندبة في مستشفى العقاصد في مدينة القدس باجراء عملية جراحية وحدد الاطباء موعدا ولكن بسبب الاقامة الجبرية في مدينة نابلس ، كان عليها أن تحصل على اذن خاص من الحكم العسكري وكان لها ذلك بشرط أن تحضر الى مقر الحكم العسكري بعد العملية اذ لم يؤخذ بعين الاعتبار ان صحتها ما زالت غير متكاملة القوى فهي لا تزال في حاجة الى مراجعة الطبيب في مستشفى العقاصد مرتين اسبوعيا على الاقل ولديها شهادة طبية من الدكتور رستم النري ، وقد توجهت المحامية فيلييتسيا لانغر الى المستشار القضائي ليتمكن الفتاة من العلاج ، الا أن الحكم العسكري ادعى أنه لا يثق بهذه الشهادة وان على الطالبة عنان أن تحضر شهادة أخرى . . . وحين سألت المحامية ما اذا كانت الادارة المدنية " لا تكتفي بحل المجالس البلدية بل ان بإمكانها ان تقرر مستوى الطبيب المهني " قيل لها : فقط بعد ان تحسلي على شهادة تفيد بأن ليس بإمكان الطالبة ان تتعالج في نابلس سنقوم بدراسة القضية .

المصدر :- الاتحاد ١٩٨٢/٣/٢٩ .

غسان وليد الشكعة :-

محام من نابلس ، فرضت عليه الإقامة الجبرية بعد الاتراج عنه من السجن حيث قضى سبعة شهور داخل المعتقل بتهمة امنية ، يبلغ من العمر ٤٤ سنة فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٨/٦/١٩٨١ وجددت عدة مرات وفي آخر مرة جددت بتاريخ ١٩٨٣/١/٧ لسته شهور أخرى ، وبموجب الامر يحظر عليه مغادرة المدينة ومغادرة الاراضي المحتلة وعليه اثبات وجوده يوميا في مركز الشرطة .

غازى كمال أبو كشك :-

صحافي ، يبلغ من العمر ٢٤ سنة ، من سكان نابلس فرضت
عليه الإقامة الجبرية لمدة أربعة شهور بتاريخ ١٩٨١/٣/٢١ ولم
تجسدد .

جنين

المحامي أحمد شوقي موسى محمود :-

محام ورئيس بلدية جنين المنتخب ، يبلغ من العمر ٤٣ عاماً فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٨/٧/١٩٨٢ لمدة ٦ شهور ولم تجدد ، الا أنه يخضع لمراقبة خاصة ولا يسمح له بترك المدينة الا باذن من الفريق اوري أور قائد المنطقة الوسطى ، كما عليه ابلاغ قائد القوات في كل وقت عن مكان سكناه ويترتب عليه الحضور يوميا الى مركز الشرطة القريب من سكناه .

أحمد رشيد :-

مواطن من قرية صير لواء جنين ، فرضت عليه الإقامة الجبرية لمدة ٦ أشهر بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٣ ، وبموجب الامر تجددت اقامته في قريته وعليه عدم مغادرة القرية نهارا والبيت ليلا .

جمال شاتي هندي :-

من سكان جنين ، اعتقل لمدة ٤٣ يوما فرضت عليه الإقامة الجبرية بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٣ ولمدة ستة شهور على أن يقوم باثبات وجوده يوميا في مركز شرطة جنين .

حسن ابولبدة :-

سجين سابق ومدرس في جامعة بيرزيت . عمره ٢٨ سنة وهو من سكان مدينة جنين فرضت عليه الإقامة الجبرية في ٢٢/٩/١٩٨٢ وجددت في ٢٢/٣/١٩٨٣ ولمدة ٦ شهور ، بموجب الامر يمنع من مغادرة مدينته نهارا وبيته ليلا مما أثر سلبيا عليه لانه حصل على منحة دراسية للحصول على شهادة الدكتوراة من جامعة Cornell

في الولايات المتحدة واضطر لالغائها لعدم تمكنه من السفر خارج الضفة الغربية . والجدير بالذكر أن حسن كان يقيم في رام الله منذ تشرين اول سنة ١٩٧٣ حيث كان يدرس في جامعة بيرزيت ويعمل فيها بعد حصوله على درجة الماجستير، تقيم زوجته حاليا في رام الله ، هذا ويطلب منه الذهاب الى مركز الشرطة يوميا لاثبات وجوده .

خالد عوض علاونة :-

مزارع ورئيس بلدية قباطية المنتخب ، يبلغ من العمر ٤٤ سنة . فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٠/١٠/١٩٨٠ وتجددت في ٣٠/٤/١٩٨١ لمدة ٦ شهور وبموجب الامر كان يمنع من مغادرة المدينة .

كفاح عطا الله أبو الهيجا :-

من مدينة جنين ، سجين سابق لمدة ست سنوات ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٥/٨/١٩٨٣ لمدة ستة شهور وعليه اثبات وجوده في مركز شرطة جنين يوميا .

ليلي فائق مرعي :-

طالبة في جامعة بيرزيت ، وعضو مجلس طلبة الجامعة سابقا تبلغ من العمر ٢٢ سنة ، فرضت عليها الإقامة الجبرية في مدينة جنين بتاريخ ٩/١١/١٩٨١ لمدة ستة شهور ، ثم جددت بتاريخ ٩/٥/٨٢ و ٩/٨/١٩٨٢ واستمر مفعولها لمدة خمسة عشر شهرا ، وبموجب الامر كان يحظر عليها مغادرة مدينتها نهارا وبيتها ليلا ، اعتقلت قبل اسبوع من انتهاء آخر تمديد للإقامة في ٢/٢/١٩٨٣ وذلك لمدة خمسة وثلاثين يوما .

الاستاذ سامي محمد سليم الكيلاني :-

مدرس في جامعة النجاح الوطنية وسجين في سجون الاحتلال (سنتين ونصف)، يبلغ من العمر ٣١ سنة من سكان يعبد قضاء جنين . فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٨٢/١٢/٢٧ ولمدة ٦ شهور وبموجب الامر يحظر عليه مغادرة قريته نهارا وبيته ليلا ، تقدم بطلب لتغيير مكان اقامته من يعبد الى نابلس حيث يعمل ولم يتلق ردا على ذلك ، تجدد الامر الاقامة ثانية قبل انتهاء مفعول الامر الاول بحوالي شهر تقريبا .

علي عوض صالح الجمال :-

معتقل اداري سابقا وقضى في سجون الاحتلال فترة سبع سنوات دون تقديمه للمحاكمة ، عامل ويسكن مدينة جنين ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٨٢/٣/٢ وجددت في ١٩٨٢/٩/٢ و ١٩٨٣/٣/٢ كل مرة لمدة ٦ شهور . وبموجب الامر يحظر عليه مغادرة قريته نهارا وبيته ليلا ويتوجب عليه اثبات وجوده في مركز الشرطة مرتين لليوم الواحد .

عبد الله بركات :-

من قرية فقوعة لواء جنين ، طالب في جامعة بيت لحم ، فرضت عليه الإقامة الجبرية لمدة ستة شهور ابتداء من ٨٣/٨/٣١ .

غسان محمد سليمان جرار :-

من سكان جنين وسجين سابق ، طالب في جامعة بير زيت وعضو مجلس طلبة الجامعة سابقا ، يبلغ من العمر ٢٧ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية بتاريخ ١٩٨١/١١/٩ لمدة ٦ شهور ولم تجدد ثانية ، وبموجب الامر كان يحظر عليه مغادرة مدينته نهارا وبيته ليلا وكان عليه اثبات وجوده يوميا في مركز الشرطة .

محمد قواء ابو زيد :-

موظف في دائرة الاوقاف الاسلامية برتبة مفتش التوجيه الاسلامي في شمال الضفة الغربية ، يبلغ من العمر ٤٩ سنة ، من سكان قباطية لواء جنين ، فرضت عليه الاقامة الجبرية في ٨٠/١/٧ وهي تجدد كل ستة شهور وآخر تجديد للامر كان في ١٩٨٣/١/٧ وبموجب الامر يحظر عليه دخول اسرائيل وكذلك الخروج من الضفة الغربية .

محمود راجي حسن :-

امام مسجد جنين ومن سكان المدينة ، يبلغ من العمر ٣٦ سنة فرضت عليه الاقامة الجبرية في ١٩٨١/١/٧ وجددت في ١٩٨١/٦/٧ لمدة ٦ شهور وبموجب امر الاقامة الجبرية كان يحظر عليه مغادرة مدينته نهارا وبيته ليلا ، تقدم بطلب بتاريخ ٨٢/٢/١ للحصول على اذن مغادرة لعقد زواج وكانت النتيجة قبول الطلب .

محمود حسن زكارنة :-

امام جامع في مدينة جنين ، يبلغ من العمر ٣٣ سنة ، فرضت عليه الاقامة الجبرية في ١٩٨١/٨/٧ في مدينته جنين ومنع من تغيير مكان اقامته ، طلب منه الحضور اسبوعيا الى مركز البوليس تجدد الامر في ١٩٨١/١٢/٧ .

طولكرم

الحاج أمين النصر :-

رئيس بلدية قلقيلية ، فرضت عليه الإقامة الجبرية فـفي
١٩٨٢/٧/١٨ وهو يمنع من مغادرة قلقيلية دون اذن مسبق من
الحاكم العسكري العام للضفة الغربية كما يطلب منه الحضور يوميا
الى مركز البوليس ، وبعد فرض الإقامة الجبرية عليه عزل من منصبه
كرئيس بلدية ونتيجة لذلك لم يتمكن من رؤية عائلته التي تسكن
في مدينة نابلس ويدرس أولاده في الخارج وهم ينعون من دخول
الضفة الغربية .

مفيد يوسف عبد ربــــه :-

طالب في جامعة بير زيت ورئيس مجلس الطلبة سابقا ، من
سكان طولكرم ويبلغ من العمر ٢٩ سنة ، سجين سابق فرضت عليه
الإقامة الجبرية بتاريخ ١٩٨١/١١/٩ لمدة ٦ شهور وبموجب الامر
كان يحظر عليه السفر للخارج أو مغادرة مدينته نهارا وبـيته ليلا

محمد عبد الفتاح هنية :-

من قرية عزون ، طالب في جامعة النجاح الوطنية ، سنة
رابعة يبلغ من العمر ٢٣ سنة ، صدر بحقه امر من قائد المنطقة
الوسطى يقضي بفرض الإقامة الجبرية عليه لمدة ستة شهور اعتبارا
من ٢١ تموز سنة ١٩٨٣ مع اثبات وجوده يوميا في مركز شرطة قلقيلية .

محمد حسن حسين :-

مختار قرية جیوس ، سحب منه ختم وهوية "المخترة" وفرضت
عليه الإقامة الجبرية في حزيران سنة ١٩٨٣ ولمدة ٦ شهور .

نصوح عباس ابراهيم :-

معلم متقاعد ، عمره ٣٨ سنة من قرية رامين لواء طولكرم
فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٨٢/١/٧ وجددت في ٨٢/٧/٧
و ١٩٨٣/١/٧ كل مرة لمدة ٦ شهور ، وبموجب الامر يمنع من مغادرة
قريته نهاره وبيته ليلا ، عليه اثبات وجوده لدى مركز الشرطة كل
يوم ثلاثاء في الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ويعتقد نصوح ان
سبب فرض الإقامة الجبرية يعود لنشاطه الديني .

راشد عيد حويطي :-

سجين قضى خمس سنوات في سجون الاحتلال ، طالب في
جامعة النجاح الوطنية ، عمره حوالي ٣٠ عاما وهو من سكان طولكرم
فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٨٣/٣/٢٠ ولمدة ٦ شهور
وبموجب الامر يمنع من مغادرة مدينته نهارا وبيته ليلا .

عبد الرحمن نبهان بكر خريشة :-

صحافي يعمل في جريدة الفجر المقدسية ، عمره ٢٩ سنة ،
سجين سابق حكم لمدة خمس سنوات بتهمة العضوية الا اند افرج عنه
سنة ١٩٧٦ لتلقي العلاج بخصوص عينه اليسرى ، عضو مجلس طلبة
جامعة بير زيت سابقا ، كان يقيم في اثناء عمله في مدينة البيرة
وهو أصلا من طولكرم ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ٨٢/١٠/١٠
ولمدة ٦ شهور تم تجديديها في أواخر نيسان سنة ١٩٨٣ ولمدة ٦
شهور أخرى وبموجب الامر يمنع من مغادرة قريته نهارا وبيته ليلا .
تقدم بطلب بتاريخ ١٩٨٣/١/١٣ لاجراء خطوبته في رام الله الا ان
نتيجة الطلب كانت الرفض غير المعلن .

وحيد الحمد لله :-

مزارع ورئيس بلدية عنبتا ، يبلغ من العمر ٥٢ سنة ، عضو
لجنة التوجيه الوطني . فرضت عليه الإقامة الجبرية في
١٩٨٠/٥/١ وإقامته محددة نهارا في عنبتا وليلا في البيت وقد
اعاقه هذا عن القيام بواجبه كرئيس بلدية ، كما يحظر عليه مغادرة
الأراضي المحتلة الى الخارج ، وكان آخر مرة جددت فيها الإقامة
بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٧ بعد أن جددت من قبل في تشرين الثاني سنة
١٩٨٠ آيار سنة ١٩٨١ وإيار سنة ١٩٨٢ . تقدم في ١٩٨٢/٧/١
بوساطة المحامية غيليتسيا لانغر بطلب لدخول مستشفى المقاصد في
القدس للمعالجة وبعد شهر من تقديم الطلب ووفق على طلبه .

بيت لحم

الصحافي حمدى فراج :-

محرر في مجلة " الشراع " المقدسية ، عضو رابطة الصحفيين العرب في القدس ، من سكان مخيم الدهيشة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٤/٦/١٩٨٣ ولمدة ستة شهور وبموجب الامر عليه عدم مغادرة الدهيشة نهارا وبيته ليلا .

ناصر محمود عطيه سالم :-

طالب في معهد البولتكنيك عضو مجلس الطلبة ، من سكان مخيم الدهيشة ، يبلغ من العمر ٢٠ سنة فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٠/١٠/١٩٨٢ ولمدة ٦ شهور . لم تجدد بعد وبموجب الامر كان يحظر عليه مغادرة المخيم نهارا وبيته ليلا .

علي عبد الله ابو هلال :-

عامل وآمين سر نقابة الموءسسات العامة في أبو ديس ، من سكان قرية أبو ديس لواء بيت لحم ، عمرد ٢٧ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٥/٢/١٩٨٢ ولمدة ستة شهور وجدد الامر في (١٥) آب سنة ١٩٨٢ واعتقل في ٥/١٢/١٩٨٢ وحكم عليه لمدة ١١ شهرا بالسجن الفعلي و ١٣ شهرا مع وقف التنفيذ ، وبموجب الامر يحظر عليه مغادرة قريته نهارا وبيته ليلا وكذلك عدم مغادرة الاراضى المحتلة . وكان عليه اثبات وجوده يوميا في مركز البوليس في بيت لحم ، غالبا ما كان يعتقل لبضع ساعات في مركز البوليس وتقوم الشرطة بتفتيش منزله في اثناء ذلك . وبموجب الامر يحظر عليه مزاولة نشاطه انتدابسي لا سيما وان عمال النقابة هم من ثلاث قرى مجاورة ويترتب عليه التنقل بين هذه القرى الثلاث ، كما يحظر عليه تمثيل نقابته في اجتماعات الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية .

محمد موسى عطية مناصرة :-

صحافي وطالب في جامعة بيت لحم ، عضو الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية ، يبلغ من العمر ٣٢ سنة ، يسكن في مدينة بيت لحم ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٨٢/١/٧ ونفي الى واد فوكين لمدة ستة شهور وبتاريخ ١٩٨٢/٧/٧ ولغااية ١٩٨٣/١/٧ فرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله لمدة ٦ شهور وبموجب الامر يحظر عليه مغادرة مدينته نهارا وبيته ليلا ، اعتقل عدة مرات خلال شهري آب وتشرين الاول سنة ١٩٨٢ بسبب اختراقه امر الإقامة الجبرية .

جورج يوسف سليم حزيون :-

أمين سر نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة في بيت لحم عامل بلاط ، عضو بلدية بيت لحم ، يبلغ من العمر ٤٠ سنة . يقيم في مدينة بيت لحم ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٨٠/١٢/١ لمدة ستة شهور ولم تجدد ثانية . وبموجب امر الإقامة كان يحظر عليه مغادرة مدينته نهارا وبيته ليلا تقدم بتاريخ ١٩٨١/١/١٥ بطلب الحصول على اذن لاجراء عملية جراحية في الغدة الدرقية في مستشفى المقاصد في القدس وكانت النتيجة الموافقة على الطلب

ايمان يوسف الخطيب :-

طالبة في جامعة بيت لحم سابقا ، عمرها ٢٢ سنة ، تقيم في مدينة بيت لحم فرضت عليها الإقامة الجبرية في كانون الاول سنة ٧٩ حتى حزيران سنة ١٩٨٠ ثم من حزيران سنة ٨٠ حتى كانون أول سنة ٨٠ وبموجب الامر كانت تمنع من مغادرة المدينة نهارا والبيت ليلا ، وفي شباط سنة ١٩٨١ تقدمت بطلب للسفر للمعالجة فكانت النتيجة الموافقة . هذا وبموجب امر الإقامة الجبرية كان يحظر عليها المشاركة في النشاطات والاجتماعات العامة .

ممرضة في مستشفى المقاصد بالقدس سابقا ، من سكان قرية
بتير لواء بيت لحم ، عمرها ٣٠ سنة فرضت عليها الإقامة الجبرية
في كانون الاول سنة ١٩٧٩ بعد اطلاق سراحها مباشرة وتجدد الامر
في (١٧) حزيران سنة ١٩٨٠ و٦ كانون الاول سنة ١٩٨٠ لمدة ٦
شهور في كل مرة وبموجب الامر كان يحظر عليها مغادرة المدينة
نهارا والبيت ليلا وكذلك عدم مغادرة الاراضي المحتلة او الاشتراك
في أي نشاط عام او الاسهام في مؤتمرات ولقاءات ذات مغزى
سياسي ونتيجة لهذا الطلب لم تتمكن من مواصلة عملها في
المستشفى حيث كانت تدرس أيضا كممرضة .

الخليل

د . أحمد النتشة :-

فرضت عليه الإقامة الجبرية في الخليل بتاريخ كانون الاول سنة ١٩٨٠ وتجدد الامر في سنة ١٩٨١ وفي شباط سنة ١٩٨٢ وذلك لمدة ستة شهور كل مرة .

بدران بدر جابر :-

مدرس وصحافي وعضو الهيئة الادارية لرابطة الصحفيين العرب ، عمل محرراتوبويا في مجلة البيار المقدسية . يقيم في قرية العيزرية ، الا أن امر الإقامة يحدد اقامته في الخليل . يبلغ من العمر ٣٦ سنة . فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٨٠/٦/٢٦ وتم تجديدها في ١٩٨١/١/١ و ٨١/٦/١٧ و ٨٢/١/٣ و ٨٢/٧/١٠ و ٨٢/١/١٣ كل مرة لمدة ستة شهور ، وبموجب الامر يحظر عليه مغادرة مدينة الخليل وفي ١٩٨١/١١/٦ تقدم بطلب للسفر الى مدينة القدس حيث كانت زوجته تعالج في مستشفى المقاصد الا ان النتيجة كانت الرفض .

حسن ابراهيم زيادات :-

معتقل ادارى سابقا لمدة ٢٦ شهرا ومنذ اطلاق سراحه وهو يزرع تحت الإقامة الجبرية .

خديجة أبو عرقوب :-

اعتقلت عدة مرات اعتقالات ادارية لمدة تزيد عن ثلاث سنوات وتعرضت لاشنع صنوف التعذيب وملاحقات سلطات الاحتلال بسبب مواقفها السياسية المناهضة للادارة الذاتية والاحتلال . وقد تقدم النائب توفيق طوبي في استجواب الى وزير الدفاع الاسرائيلية برفع الإقامة الجبرية عنها والتي فرضت بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٢ .

خليل محمود الصوص :-

طالب في معهد البولتكنيك ورئيس مجلس اتحاد الطلبة ،
من سكان دورا - الخليل ، يبلغ من العمر ٢٠ سنة فرضت عليه
الاقامة الجبرية في ١٠/١٠/١٩٨٢ لمدة ستة شهور ولم تجدد ،
وبسبب امر الإقامة كان يحظر عليه مغادرة مدينته نهارا وبيته ليلا
تقدم بطلب في ٢/١١/١٩٨٢ لتغيير مكان اقامته لمدينة الخليل
حيث يدرس ولم يحصل على رد .

سسيح هاشم أبو عيشة :-

تاجر من الخليل ، كان يقيم في العيزرية ، عضو جمعية
الهلال الاحمر في الخليل ، عضو اللجنة المركزية لجمعية الهلال
الاحمر في المناطق المحتلة . يبلغ من العمر ٣٥ سنة . فرضت عليه
الاقامة الجبرية في ٢٤/٢/١٩٨٢ وجددت في ٢٥/٨/١٩٨٢ واستمر
مفعولها سنة كاملة . وبموجب الامر كان يحظر عليه مغادرة مدينته
ويطلب منه الحضور يوميا الى مركز البوليس .

محمد موسى عمرو :-

رئيس بلدية دورا . يبلغ من العمر ستين عاما فرضت عليه
الاقامة الجبرية في ١٧ شباط سنة ١٩٨٢ وذلك في بلدته دورا الا ان
الامر قد ألغي بعد اسبوع من تاريخه في ٢٤ شباط ١٩٨٢ .

محمود عبد الحفيظ دعبس :-

من سكان بني نعيم لواء الخليل فرضت عليه الإقامة الجبرية
لمدة ستة شهور اعتبارا من ٢٩ آذار سنة ١٩٨٣ وبموجب الامر عليه
التوجه الى مركز البوليس لاثبات وجوده كل يوم أحد .

محمود أحمد زيادة :-

نائب أمين سر نقابة الفنادق في الخليل ، يبلغ من العمر ٢٧ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٧ حزيران سنة ١٩٨٠ في الخليل لمدة ستة شهور . وكان يطلب منه الحضور اسبوعيا الى مركز البوليس ، كما كان يمنعه هذا الامر من المشاركة في أى نشاط عام . تجدد الامر مرة بتاريخ ١٧ كانون الاول سنة ١٩٨٠ لمدة ٦ شهور ، ولم يجدد بعد انتهاء مفعوله في ١٧ حزيران سنة ١٩٨١ ، اعتقل بتهمة التنظيم لمدة ستة شهور .

محمد قاسم علي أبو حرب :-

مزارع من قرية الشيوخ - الخليل يبلغ من العمر ٦٣ عاما ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٧٨/١٠/٥ في قريته مع منعه من تغيير عنوانه وحددت في ١٩٧٩/١١/٢٦ وكان يطلب منه الذهاب الى مقر الحكم العسكري اسبوعيا ، اما فترة الإقامة الجبرية والتي كانت بتاريخ ١٩٨٠/٣/١١ فكان عليه الذهاب اسبوعيا الى مقر الحكم العسكري وعدم مغادرة قريته نهارا وليلا . حاول الخروج الى الاردن لزيارة بنائه ولكنه منع بتاريخ ١٩٨١/٨/٦ ، اعتقل في سنة ٧٨ لمدة ٧٥ يوما قضاها في الزنازلة وسنة ٧٩ لمدة ٦٥ يوما ايضا قضاها في الزنازين ، انتهى مفعول الامر في حزيران سنة ١٩٨٢ .

عبد الرحمن العصفرة :-

كفيف البصر ، قضى ٤ سنوات في السجن واطلق سراحه في نهاية عام ١٩٧٩ ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٨٠/٣/٢٢ .

عبد الهادي عبد العزيز الخطيب :-

قضى في سجون الاحتلال ٨ سنوات ومنذ اطلاق سراحه سنة ٧٧ وسلطات الاحتلال تمنعه من السفر خارج وطنه ، يحظر عليه

مغادرة منطقة الخليل الا بتصريح خاص ، وعليه الحضور الى مركز
شرطة الخليل لاثبات وجوده . فرضت عليه الاقامة الجبرية في
١٩٨٠/٣/٢٢ .

علي ياسين المخارزة :-

تاجر ومزارع ورئيس المجلس القروي المنتخب في الظاهرية
يبلغ من العمر ٣٨ سنة ، فرضت عليه الاقامة الجبرية في ٨٠/٤/١٠
ولمدة ستة شهور جددت في ٨٠/١٠/١٠ حتى ٨٠/١٢/٢٨ .

علي عبد الرحمن جرادات :-

طالب من قرية سعير كان يدرس سابقا في جامعة بيرزيت
في أثناء فرض الاقامة الجبرية عليه ، يعمل حاليا مساعد اكاديمي
في جامعة بيرزيت وقيم حاليا في رام الله الا أن أمر الاقامة حدد
اقامته في الخليل . فرضت عليه الاقامة الجبرية في تشرين الثاني
سنة ١٩٨٠ لمدة ستة شهور ولم تجدد . وبموجب الامر كان يحظر
عليه مغادرة قريته سعير /الخليل نهارا وليلا وكان عليه اثبات
وجوده كل اسبوع مرة واستطاع تحويل مكان الاقامة الى بيرزيت
بعد ٣ شهور من تطبيقها .

عيسى عبد الفتاح جرادات :-

عامل من قرية سعير يبلغ من العمر ٢٧ سنة حكم عليه لمدة
٤ شهور عام ٧٤ فرضت عليه الاقامة الجبرية في شهر آذار سنة ٨٠
ولمدة ستة شهور في بلدته سعير . لم يسمح له بتغير عنوانه كما
طلب منه الحضور الى مركز البوليس لاثبات وجوده لم يجدد الامر
بعد انتهائه في ايلول سنة ١٩٨٠ .

يوسف خليل العواودة :-

من سكان الخليل اعتقل لمدة ستة شهور فرضت عليه الإقامة
الجبرية بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٢ •

فايز الفسفوس :-

من سكان دورا محافظة الخليل ، طالب في جامعة بيت لحم
فرضت عليه الإقامة الجبرية بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٥ ولمدة ستة شهور •

قطاع غزة

المحامي ابراهيم ابو سنية :-

محام من سكان مدينة غزة ، يبلغ من العمر حوالي ٧٠ سنة .
أبعد الى سيناء وبقي تحت المراقبة العسكرية لمدة ثلاثة أشهر قابلة
للتجديد ، وبناء على قول السلطات الاسرائيلية انه تم نفي
المحامي ابراهيم ابو سنية بسبب قيامه بأعمال تحريضية ضد
السلطات ومساعدة المنظمات الفلسطينية ومشاركته الرئيسية في
تهيئة الاجواء التي أدت الى حصول سلسلة من العمليات المسلحة ،
وفي ٣ تشرين الاول سنة ١٩٧٠ ذكرت صحيفة دافار انه تم اعادته
الى مدينة غزة بعد قضاء ثلاثة أشهر من النفي .

هاشم عطا الشوا :-

مدير عام بنك فلسطين ورئيس اتحاد منتجي الحمضيات في
القطاع من سكان مدينة غزة ، يبلغ من العمر ٦٣ عاما ، فرضت عليه
الاقامة الجبرية سنة ١٩٨٠ ولمدة ثلاثة أشهر وكان يحظر عليه
مغادرة مدينته نهارا وبيته ليلا . ثم ألغى الامر وبقي ممنوعا من
السفر الى الخارج . تقدم بطلب للسفر الى الخارج في تشرين
الثاني سنة ١٩٨٢ بغية عقد اجتماع مع المسؤولين في الجامعة
العربية لتوضيح الاوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧
وعلى رأسها وضع الحمضيات واستمر البحث في الطلب لمدة شهر
ونصف وأخيرا كان الجواب بالسوافة في أوائل سنة ١٩٨٣ .

د . حيدر محمد محيي الدين عبد الشافي :-

طبيب ورئيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في غزة .
عضو مجلس امناء جامعة بير زيت ، عضو جمعية المتأصلين الخيرية
الاسلامية ، وتقول الصحف العبرية انه عضو لجنة التوجيه الوطني .

يبلغ من العمر ٦٣ عاما . تم نفي د . حيدر (تموز سنة ١٩٧٠) الى سيناء مع بقاءه تحت المراقبة العسكرية لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتمديد بتهمة القيام بأعمال تحريضية ضد السلطات . انتهى مفعول الامر في ٣ تشرين الاول سنة ١٩٧٠ (صحيفة دافار ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٧٠) . ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية في مدينة غزة في تشرين الثاني سنة ١٩٧٨ ولغاية ١٩٨٢/٦/٣٠ ، كان الامر يتجدد كل ستة شهور وفقا للتواريخ التالية : - كانون الاول سنة ١٩٧٨ ، حزيران سنة ١٩٧٩ كانون الاول سنة ١٩٧٩ ، حزيران سنة ١٩٨٠ ، كانون الاول سنة ١٩٨٠ ، حزيران سنة ١٩٨١ كانون الاول سنة ١٩٨١ . وبموجب الامر كان يحظر عليه دخول الضفة الغربية ومغادرة الاراضي المحتلة . تقدم عدة مرات بطلب اذن لحضور اجتماعات في الضفة الغربية والخارج نختص بعمله . لكن السلطات الاسرائيلية رفضت ذلك باستمرار وهو لا يزال ممنوعا من السفر . لم يتمكن من حضور الندوات الطبية والمؤتمرات المنعقدة في اسرائيل والخارج وكذلك من القيام بواجبه كعضو مجلس امناء في جامعة بير زيت وجمعية العقائد الخيرية الاسلامية بالقدس ، تقدم بطلب لاصدار أمر مشروط ضد وزير الدفاع الاسرائيلي وحاكم قطاع غزة ليفسر الاسباب التي تمنع السلطات من الغاء أمر الإقامة الجبرية الصادر ضده وجاء في طلب د . عبد الشافي الذي قدمته المحامية فليتسيا لانغر ان سلطات الاحتلال ابلغته بأمر الإقامة لمنعه من القيام بمباحثات سياسية الا أنه طلب أكثر من مرة من سلطات الحكم العسكري السماح له بالسفر الى القدس لقيام بزيارة عائلية أو للقيام بواجبه كعضو في مجلس امناء جامعة بير زيت وجمعية العقائد الخيرية الاسلامية بالقدس الا أن طلبه رفض الامر الذي يلحق ضررا بمصالح الجماهير التي انتخبته ليمثلها وأضاف د . عبد الشافي ان فرض الامر الإقامة الجبرية عليه يمنعه من الاهتمام بقضايا طلبة غزة الدارسين في جامعة بير زيت .

المحامي خالد عبد الهادي القدرة -

محام من سكان خان يونس ، يبلغ من العمر ٤٧ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٧٦/٩/٢١ ويجدد الامر سنويا وبموجب الامر يمنع من مغادرة الاراضي المحتلة ويقول المحامي خالد القدرة انه نتيجة للاغرابات في قطاع غزة بشأن الضريبة المضافة فرضت عليه الإقامة الجبرية في المنزل وذلك في آذار سنة ١٩٨٢ لمدة شهر مع عدم مغادرته لاية جهة الا باذن مع اثبات وجوده ثلاث مرات يوميا في مركز الشرطة الساعة الثامنة صباحا ، والواحدة ظهرا والثامنة مساء .

الصيدلي جورج الياس رشماوى :-

صيدلي وعضو اتحاد كرة السلة الدولي عضو اللجنة الاولمبية وعضو دائم في المؤتمر الدولي الدائم لدول أوروبا وحوض البحر المتوسط لكرة السلة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٨٠/٧/١ ولغاية ١٩٨٢/٧/١ وكثيرا ما كان يستدعى بين الحين والآخر للتأكد من دقة تطبيق امر الإقامة وبموجب هذا الامر كان يحظر عليه مغادرة مدينته أو دخول الضفة الغربية أو السفر للخارج ، بعد ١٩٨٢/٧/١ أصبح يسمح له بالسفر للخارج وكان يتلقى دعوات لحضور المؤتمرات الدولية في الخارج الا أن السلطات كانت تمنعه من السفر وهو رئيس الاتحاد الرياضي الفلسطيني لكرة السلة ومقره غزة وهو يضم جميع الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم وقد مثل فلسطين في المجالات الدولية والاجتماعات الاولمبية الدولية - ومنذ ١٩٨٠/٧/١ لا يسمح له بحضور أي اجتماع رياضي دولي في أي بلد في العالم مع العلم أنه كان يحضر جميع الاجتماعات الدولية كممثل فلسطين في شتى أنحاء العالم وكان يمنع في كل مرة يدعى فيها رسميا الى هذه الاجتماعات .

سامي سعيد صالح أبو شعبان :-

من مدينة غزة عمره ٦٥ سنة مدير المدرسة الثانوية
" فلسطين " اتهم بالتحريض ضد السلطات وتوزيع منشورات
مستوطنة بدوية في سيناء وخضع للمراقبة العسكرية لمدة ثلاثة أشهر
ابتداء من ١٩٧٠/١٢/١٧ .

سليمان زارع الاسطل :-

رئيس بلدية خان يونس ، يبلغ من العمر ٦٥ سنة ، فرضت
عليه الإقامة الجبرية سنة ١٩٧٩ ولا يزال الامر ساري المفعول
وبموجب الامر يمنع من مغادرة الاراضي المحتلة أو دخول الضفة
الغربية الا باذن رسمي .

شحادة عبد الهادي حميد :-

مواطن من مدينة غزة مختار معسكر الشاطيء ، يبلغ من العمر
٦٠ سنة ، ابعد في ١٩٧٠/١٢/١٧ الى مستوطنة بدوية في سيناء
لمدة ثلاثة أشهر بتهمة التحريض ضد الاحتلال .

عبد العزيز علي شاهين :-

مساعد صيدلي وسجين سابق ، قضى في سجون الاحتلال
خمس عشرة عاما ، يبلغ من العمر حوالي ٣٣ سنة من سكان رفح -
تل السلطان ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٨٢/١٢/٧ لمدة
ستة شهور وبموجب الامر يحظر عليه مغادرة مدينته نهارا وبيته ليلا
ودخول الضفة الغربية أو مغادرة الاراضي المحتلة ، بتاريخ
١٩٨٣/٢/٢٢ تقدم بطلب للسماح له بتكملة العلاج الطبي له في
مدينة القدس ولم يستلم جوابا حتى ١٩٨٣/٤/٢٥ وفي نيسان
سنة ١٩٨٣ تم ابعاده الى قرية الدهنية بعيدا عن زوجته وعائلته .

عبد المنعم العطايا :-

طالب في جامعة النجاح الوطنية بنابلس ، أصلا من مدينة غزة فرضت عليه الإقامة الجبرية في كانون الاول سنة ١٩٨٠ وبموجب الامر يتوجب عليه الوجود في مدينة غزة يوميا الساعة السادسة مساء والحضور الى مركز البوليس ، تم تجديد الامر ثانية في آيار سنة ١٩٨١ ولمدة ستة شهور .

عطية مصطفى عبيد :-

مختار مخيم الشاطيء في مدينة غزة يبلغ من العمر حوالي ٦٠ سنة . تم نفيه الى مستوطنة بدوية في سيناء بتاريخ ١٧/١٢/٧٠ لمدة ثلاثة أشهر مع البقاء تحت المراقبة العسكرية بسبب الاشتراك في توقيع عريضة ضد الحكم العسكري .

محمد مسعود عيد :-

رئيس بلدية جباليا في قطاع غزة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في تشرين الثاني سنة ١٩٨٠ ولحين اشعار آخر وبموجب الامر يحظر عليه مغادرة القطاع الا باذن خاص .

محمود يوسف نجم :-

رئيس غرفة تجارة غزة - سابقا - يبلغ من العمر حوالي ٦٠ عاما ، اتهم بالقيام بالدعاية من أجل تشجيع الكفاح المسلح ضد الاحتلال تم ابعاده الى مستوطنة بدوية في سيناء بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٠ ولمدة ثلاثة أشهر مع المراقبة العسكرية .

مسعود أبو شنب :-

من سكان مدينة غزة ، طالب في جامعة بيت لحم ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ٢٢/٥/١٩٨٣ لمدة ستة شهور .

فائق خالد :-

ملاك وعضو مجلس بلدية غزة سابقا ، يبلغ من العمر حوالي ٦٨ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٨١ ولا يسمح له بمغادرة القطاع حتى اشعار آخر .

المحامي فيصل الحسيني :-

سحام من مدينة غزة يبلغ من العمر حوالي ٤٥ سنة ، تم نفيه الى سيناء مع بقاءه تحت المراقبة الدائمة لمدة ثلاثة شهور وذلك في تموز سنة ١٩٧٠ بتهمة التحريض ضد السلطات ومساعدة المنظمات . وفي تشرين الاول سنة ١٩٧٠ انتهى مفعول الامر كما ذكرت صحيفة دافار الاسرائيلية الصادرة بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٣ .

فريد أبو وردة :-

مفتش تعليم في وكالة الغوث الدولية لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ، اتهم بالقيام بأعمال استفزازية في المدارس ، يبلغ من العمر ٥٥ سنة ، تم ابعاده الى مستوطنة بدوية في سيناء لمدة ثلاثة أشهر تحت المراقبة وذلك في تموز سنة ١٩٧٠ .

رفيق عاطف بسيسو :-

تاجر وملاك وعضو مجلس بلدية غزة سابقا ، من سكان الرمال غزة يبلغ من العمر ٥٨ عاما ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في تشرين الثاني سنة ١٩٨١ ولا تزال مفروضة حتى الان وبموجب الامر يتوجب عليه عدم مغادرة القطاع أو الدخول الى الضفة الغربية أو مغادرة الارض المحتلة وفي كانون الثاني سنة ١٩٨٣ تقدم بطلب للسفر الى الاردن وكانت النتيجة الموافقة .

د . رياض فهسي الاغسا :-

استاذ جامعي ورئيس الجامعة الاسلامية في غزة ، من سكان غزة ويبلغ من العمر ٤٣ عاما وفي ايلول سنة ١٩٨١ فرضت عليه الإقامة الجبرية وبموجب الامر كان يمنع من مغادرة قطاع غزة الى الضفة الغربية الا باذن ومن مغادرة البلاد دون اذن رسمي واستمر مفعول الامر لمدة سنة كاملة .

قاسم عزت :-

طالب في جامعة بيرزيت بن سكان قرية بيت حانون / غزة فرضت عليه الإقامة الجبرية في ٢٣/٦/١٩٨٣ ولمدة ستة شهور ، وبموجب الامر يحظر عليه مغادرة قريته نهارا وبيته ليلا .

محمد أحمد الناصر :-

مدير مدرسة صلاح الدين سابقا يبلغ من العمر حوالي ٥٥ سنة ، اتهم بالقيام بمشاغبات وتظاهرات طلابية تم ابعاده الى مستوطنة بدوية في سيناء بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٠ مع بقاءه تحت المراقبة لمدة ثلاثة أشهر .

جدول " ١ "

توزيع الاشخاص الصادر بحقهم اوامر تقييد أو اقامات جبرية
حسب الجنس

ذكور	انثى
رقمما ٠/٠	رقمما ٠/٠
١١٠ ٨٨٧	١٤ ١١٣

جدول " ٢ "

توزيع الاشخاص الصادر بحقهم اوامر اقامات جبرية
حسب مكان الإقامة

مدينة	قرية	مخيم
رقمما ٠/٠	رقمما ٠/٠	رقمما ٠/٠
٧٦ ٦١٣ ٤٢	٣٣٩ ٦ ٤٨	

جدول " ٣ "

توزيع الاشخاص الصادر بحقهم أوامر تقيد وإقامات جبرية
حسب المراكز الوظيفية والاجتماعية

رئيس بلدية أو رئيس مجلس قروي ، عضو مجلس بلدي عضو مجلس قروي	رئيس/عضو لجنة ، جمعية مؤسسة	رئيس /عضو مجلس طلبة	امين سر / عضو نقابة
رقما . / ٠	رقما . / ٠	رقما . / ٠	رقما . / ٠
١٩ ١٥ر٣	٢٢ ١٧ر٨	٢٥ ٢٠ر٢	١٨ ١٤ر٧

جدول " ٤ "

توزيع الاختصاص الصادر بحفهم أوامر تقنين وإقامات جهوية حسب المينى

مقام	طبيب	صداى	مهندس	استاذ حافى	مقام مدرس	مزارع	عامل
١٢	٠/٠ رفعا	٠/٠ رفعا	٠/٠ رفعا	٠/٠ رفعا	٠/٠ رفعا	٠/٠ رفعا	٠/٠ رفعا
٩٢	٧	٥٢	٣	٢٤	١٢	٩٨	٢١
٢٥	٢١	٢٥	١	٦	٤٨	١٣	٢١

طالب	صحفى	فرد
٢١	٠/٠ رفعا	٠/٠ رفعا
٢٥	٧	١
٢٥	٧	١

جدول "هـ"

نسبة عدد المعتقلين سابقا بين الاشخاص الصادر بحقهم
أوامر تقييد وإقامات جبرية

المجموع الكلي		عدد المعتقلين سابقا	
رقما	٠/٠	رقما	٠/٠
١٢٤	٠/٠ ١٠٠	٥٦	٤٥٢

جدول "٦"

توزيع الانخفاض الصادر بحقهم أوامر تقييد وإقامات جبرية حسب السن

٥٦ فما فوق سنة	٥٥-٥١ سنة	٥٠-٤٦ سنة	٤٥-٤١ سنة	٤٠-٣٦ سنة	٣٥-٣١ سنة	٣٠-٢٦ سنة	٢٥-٢٠ سنة
رقما ٠/٠	رقما ٠/٠	رقما ٠/٠	رقما ٠/٠	رقما ٠/٠	رقما ٠/٠	رقما ٠/٠	رقما ٠/٠
١٩ ١٥٢	٤ ٥	٩ ٧٣	٩ ٧٣	٢٣ ١٨٦	١٣ ١٠٥	٢٥ ٢٨٢	١١ ٨٩

جدول "٧"

يوضح عدد مرات إعادة تجديد الأمر - بالاقامة الجبرية وتحديد التنقل - على الأشخاص المذكورين

مرة واحدة	مرتين	ثلاث مرات	أربع مرات	خمس مرات	ست مرات	سبع مرات	ثمان مرات
رقفا ٠/٠	رقفا ٠/٠	رقفا ٠/٠	رقفا ٠/٠	رقفا ٠/٠	رقفا ٠/٠	رقفا ٠/٠	رقفا ٠/٠
٤٤ر٤ ٥٥	١٩ ١٥ر٣	١٥ ١٢	٨ ٦ر٥	١٢ ٩ر٧	٤ ٣ر٣	٥ ٤	٦ ٤ر٩

الفصل الثاني

سجل الاقامة الجبرية
على عرب الخط الاخضر

قسمت فلسطين بعد قيام اسرائيل سنة ١٩٤٨ الى ثلاثة مناطق رئيسية :

هي الجليل ، المثلث ، والنقب وكانت تخضع كل منطقة لامرة حاكم عسكري خاص بها . وقام الحكام العسكريون بتقسيم بعض هذه المناطق الى وحدات صغيرة اطلقوا عليها اسم (مناطق مغلقة) بموجب المادة ١٢٥ من قوانين الطوارئ . وكان يعيش في المنطقة الشمالية (الجليل) حوالي ١٣٠ الف عربي موزعين على ٦٥ قرية ومدينة ، ويعيش في المنطقة الوسطى ٥٠ الف عربي في ٢٧ قرية ، اما المنطقة الجنوبية فكان يقدر عدد سكانها بحوالي ٣٠ الف بدوى ينتمون الى ١٨ قبيلة .

وهذه المناطق المغلقة اما قرى عربية تم تدميرها بعد أن أعلنت مناطق مغلقة وتم ترحيل السكان العرب عنها واما أنها مناطق كانت تجري فيها مناورات للجيش الاسرائيلي أو أنها أعلنت مناطق مغلقة تمهيدا لنزع ملكيتها ومثال على ذلك قرية سخنين عرابة ، دير الاسد ونحف ومجد الكروم التي صودرت أراضيها لتقوم عليها مدنية كرمئيل اليهودية .

سنة ١٩٥٥ أعلنت منطقة كبيرة في الجليل الاوسط كمناطق مغلقة وتقدر مساحتها بحوالي ١٠٠ الف دونم . سنة ١٩٥٩ أعلنت منطقة أخرى بالقرب من قرية باقة الغربية كمناطق مغلقة .

وبموجب المادة ١٢٥ كان لا يسمح لاي عربي بالاقتراب من هذه المناطق المغلقة أو الخروج منها دون تصريح خطي صادر عن الحاكم العسكري وتحدد فيه تنقلات حامله - وبشكل عام تم تحديد فترة الاقامة خارج المنطقة المغلقة بين الساعتين السادسة صباحا والثامنة

من صباح اليوم التالي فقط ولا يسمح لحامل هذا التصريح بالدخول الى القرى التي تقع على الطريق ، كما لا يعمل به في أيام السبت والاعياد وكان لا يحق لحامله ان يخالف الغاية التي من أجلها يخرج من المنطقة المغلقة كما لا يجوز له تغيير مكان اقامته المذكور في التصريح الا بموافقة الحاكم العسكري .

ومن الاهمية بمكان ذكر حقيقة أن بعض المواطنين العرب قد تعرضوا لفرض غرامات مالية باهظة من قبل المحكمة العسكرية بسبب دخولهم لهذه المناطق وخرق أوامر الحاكم العسكري .

قبل الانتخابات الرابعة للكنيست وبالتحديد في آب سنة ١٩٥٩ أصدر الحاكم العسكريان للجليل والمثلث أمرا خولا بموجبه حرية الحركة لسكان هاتين المنطقتين بين أماكن اقامتهم والمراكز الاخرى في المنطقة فقط أثناء ساعات النهار مع السماح بالتنقل على الطرق الرئيسية فقط . وبعد تولي رئيس الحكومة ليفي اشكول مهام منصبه كرئيس للحكومة ووزيرا للدفاع سنة ١٩٦٣ ، تم تنظيم الحكم العسكري من جديد حيث الغيت بعض المناطق المغلقة والغي أمر ضرورة الحصول على تصاريح خروج من المناطق المغلقة باستثناء أولئك الاشخاص الذين استلموا أمرا شخصا يلزمهم ويقيد حركتهم حيث بقي هؤلاء عرضة لجميع المضايقات وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر أربعة أشخاص من قبيلة عرب الشبلي تم ابعادهم الى قرية معليا وأمروا بأن يثبتوا وجودهم في مركز بوليس الجاعونة (معونة) مرتين يوميا . كما أبعاد خمسة آخرون من عرب الحمدان في الجليل الى مستعمرة زخرون يعقوب لمدة ستة شهور مع اثبات وجود في مركز البوليس مرتين يوميا .

كذلك تم ابعاد بعض المواطنين من قرى المثلث الى قرية بيت جان في الجليل الاعلى وطلب منهم اثبات وجودهم يوميا في مركز شرطة الجاعونة ، كما صدر امر مماثل ضد خمسة أشخاص من قرية باقة الغربية الزمهم باثبات وجودهم مرتين يوميا في مركز شرطة

روس حانة على بعد ١٥ كم . كما صدر أمر آخر ضد اثنين من سكان الطيرة الزمهم بالاقامة الجبرية في منازلهم خلال الليل وبأشياء وجودهم مرتين يوميا في مركز شرطة الطيبة أما أكثر الاوامر اجحافا فكانت ضد البدوى احمد حسن من قبيلة عرب الوادى قرب قرية عرابة البطوف ويقضي الامر بأن يبقى أحمد حسن في ظل شجرة خروب كبيرة تقع الى الغرب من قرية دير حنا لمدة ستة شهور من شروق الشمس حتى غروبها . ولا يفوتنا هنا الاشارة الى أمر فرض نظام منع التجول بموجب المادة ١٢٤ ، حيث كان يطبق هذا الامر خلال ساعات الليل على جميع قرى المثلث من التاسعة مساء حتى الخامسة صباحا ، لكن تم الغاء هذا الامر سنة ١٩٦٢ وأصبح يفرض لفترات قصيرة حسب مقتضى الحال .

مرت حياة العرب في اسرائيل عبر ثلاث مراحل ، المرحلة الاولى واستمرت لمدة تزيد عن العقد ونصف العقد وفيها كان يصعب على أى مواطن عربي التحرك دون اذن رسمي ، كما كان هناك فرض منع تجول على قرى المثلث لمدة ٤ سنوات متتالية وأحيانا كثيرة كانت تستخدم التصاريح كوسيلة ضغط سياسي لا سيما على رجال المعارضة للسلطات الاسرائيلية .

أما المرحلة الثانية فاتسمت بالسماح بالتجول ضمن منطقة ادارية مثلا الناصره وما حولها ، حيفا وما حولها ، وجاءت المرحلة الثالثة بعد الغاء الحكم العسكرى حيث أصبحت العناصر "الخطيرة" على أمن الدولة تحت أوامر الاقامة الجبرية والمراقبة الخاصة حيث وضعت قوائم سوداء بأسماء أشخاص من حيفا ،الناصره ،الجليل ، والمثلث (غالبا ما كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي الاسرائيلي أو حركة الارض) وكان يتم تبليغ هؤلاء الاشخاص بعدم المغادرة من منطقة مدنية دون تصريح من السلطات الاسرائيلية وبالتحديد المخابرات الاسرائيلية - أصحاب المهمات الخاصة -

بعد حرب سنة ١٩٦٧ خفت حدة أوامر الإقامة الجبرية حيث أصبح المنع بعدم دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ الا بتصريح وكانت القدس الشرقية ضمن الامر في البداية - قبل ضمها - ويلاحظ ان أمر الإقامة يكون عادة جاهزا ومطبوعا وموقعا عليه وما على المخابرات الا تعبئة الاسم والتاريخ.

ورد في جريدة الاتحاد العدد العاشر / ٣٠ الصادر بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٣ ان نائب الكنيست السيد توفيق طوبي قد طرح قضية الاقامات الجبرية للنقاش. وجاء في سياق قوله "ان الحكومة تستخدم انظمة الطوارئ الانتدابية على الشيوعيين وغيرهم من مقاومي سياسة الحرب والاحتلال لتقييد النشاط العلني والمشروع الذي يقوم به الحزب الشيوعي الاسرائيلي وبممارسة التمييز والاضطهاد القومي ضد المواطنين العرب في اسرائيل" ، وحول الادعاءات بأن هذه الاجراءات ضرورية لشؤون الامن يقول النائب طوبي ان هذه الادعاءات مضحكة . . ويستطرد قائلا أنه يأتي الى البلاد في أشهر الصيف ما يزيد على ١٠٠ الف مواطن عربي من البلدان العربية المجاورة ولهم حق التنقل الحر والتجول بدون تقييد في المناطق المحتلة وفي اسرائيل ولا ترى الحكومة في ذلك خطرا على الامن . ان حرية تنقل مائة من المواطنين العرب يعملون علانية ويقومون بنشاطهم السياسي والاجتماعي علانية فيه حسب رأى الحكومة خطر على أمن البلاد .

ورد موشيه ديان وزير الدفاع آنذاك - على أقوال النائب طوبي قائلا أنه " طالما بقيت قوانين الطوارئ قائمة فيجب استعمالها للحفاظ على أمن الدولة ويقول ان عدد المقيدين في اسرائيل ٨٢ شخصا وهناك ٩ أشخاص ممن تفرض عليهم أوامر اثبات الوجود والسجن في البيوت ليلا " .

ويدحض النائب طوبي أقوال وزير الدفاع موشيه ديان قائلا "ان الحقائق تشير الى ان جميع الاوامر الجديدة التي أضيفت منذ

سنة ١٩٦٨ ، كانت تطبق على كل شيوعي عربي انتخب لسلطة محلية أو لمركز قيادي مسؤول في هيئات الحرب ووصف توفيق طوبي هذه الاوامر بأنها عدوان صارخ على حرية العمل السياسي العلني المشروع لصالح الحزب الحاكم وتضييق الخناق على من يقاومون سياسة الحرب والاحتلال.

نقطة أخيرة نود الإشارة إليها في هذا المجال وهي اننا اعتمدنا بشكل رئيسي وكلي على جريدة الاتحاد منذ سنة ١٩٦٧ بغية استخراج والتعرف على الاشخاص الصادر بحقهم مثل هذه الاوامر وذلك نظرا لكونها المصدر الوحيد لتاريخ حياة العرب في اسرائيل منذ ١٩٤٨.

وبالطبع اننا لم نتمكن من تسجيل جميع الاسماء وتوثيقها لعدة أسباب منها عدم وجود المراجع والدراسات السابقة وكذلك صعوبة الاتصال بهؤلاء الاشخاص ، وهنا لا يفوتنا الاعتذار لهؤلاء الاشخاص ممن فاتنا التعرف عليهم ، آملين منهم تزويدنا بجميع المعلومات اللازمة بغية استكمال عملية التوثيق هذه.

هذا ولا بد من الإشارة الى أن الموصفات التي ترد مع كل اسم هي تلك التي كان يتصف بها عند اصدار الامر بحقه أو فرض الإقامة الجبرية عليه ، لذا سيلحظ القارئ تغيرات على هذه الموصفات ما بين السابق والان.

ابراهيم حسين حصيرى :-

_____ عامل بناء من قرية أم الفحم ، يبلغ من العمر حوالي ٦٣ عاما صدر بحقه سنة ١٩٦٧ أمر يمنعه من دخول المناطق المحتلة واستمر مفعول الامر حتى سنة ١٩٨٢ .

المحامي ابراهيم نصار :-

_____ محام يعمل في القدس ورئيس لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية سابقا ، من أهالي قرية عرابة البطوف في الجليل ويقيم في مدينة القدس حاليا ، يبلغ من العمر حوالي ٣٢ سنة ، عضو فعال في الحركة الوطنية التقدمية وحركة الطلاب وبموجب أمر الإقامة تحددت اقامته نهارا في القدس وليلا في منزله تم تجديد الامر في ٥ كانون الثاني سنة ١٩٨١ ، آب سنة ١٩٨١ ٥ كانون ثاني سنة ١٩٨٢ ، ٥ آب سنة ١٩٨٢ ، وكل مرة لمدة ستة شهور ، وقد طلب منه الحصول على اذن مسبق عند رغبته في التوجه للصفة الغربية لمزاولة عمله كمحام .

ابراهيم بيادسة :

_____ عضو لجنة منطقة المثلث للحزب الشيوعي الاسرائيلي صدر بحقه أمر عن قائد منطقة الشمال في شهر آب سنة ١٩٦٧ يحظر عليه الخروج من منطقة المثلث بدون تصريح خاص وذلك لغاية ١٨/١/١٩٦٨ .

د . ادوارد صادر :

_____ محاضر فيزياء في جامعة بير زيت من أهالي قرية الجش ومن سكان بيت حنينا - القدس حاليا ، يبلغ من العمر ٣٢ سنة ، في ١/١/١٩٧٨ فرضت عليه الإقامة الجبرية لغاية

١٩٨٩/١/١ وبموجب هذا الامر كان يحظر عليه دخول الارض
المحتلة سنة ١٩٦٧.

أحمد مصطفى كيوان :-

_____ عامل من قرية أم الفحم ، يبلغ من العمر ٣٩
عاما ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩/١٠/١٩٦٦ حتى
١٩/٤/١٩٦٧ ولمدة ستة شهور كل مرة ، وبموجب الامر كان يحظر
عليه مغادرة قريته أم الفحم نهارا وبيته ليلا ، تقدم بعدة طلبات
للسماح له بزيارة زوجته عندما كانت تعالج في مستشفى الناصره الا
أن جميع طلباته رفضت ، كما تلقى - حسب المادة ١١٠ من أنظمة
الطوارئ - أمرا بعدم مغادرة قريته الى أية جهة في اسرائيل الا
بتصريح خاص حسب المادة رقم ١٠٩ من أنظمة الطوارئ (أوامر
تحديد الإقامة) واستمر هذا الوضع حتى سنة ١٩٧٣ ، كما تلقى امرا
يحظر عليه دخول مدينة القدس وجميع المناطق المحتلة اعتبارا من
١٤/٦/١٩٧١ ولغاية ١٨/١٠/١٩٧٥.

أحمد حمد صالح اغبارية :-

_____ خياط من قرية أم الفحم ، يبلغ من العمر
حوالي ٤٧ عاما ، صدر بحقه أمر يمنعه من دخول المناطق المحتلة
وذلك في سنة ١٩٧٥ واستمر مفعول الامر حتى سنة ١٩٧٧ ، والجدير
 بالذكر ان أحمد سجين سابق قضى اثني عشر عاما في سجون
الاحتلال.

أحمد سعيد مصطفى :-

_____ من سكان أم الفحم ، يبلغ من العمر ٣٩ سنة ،
صدر بحقه أمر سنة ١٩٧٧ يمنعه من دخول الضفة الغربية واستمر
سريان مفعول الامر حتى سنة ١٩٨٠.

أحمد الفحماوى:—

_____ من سكان حيفا ، صدر بحقه في تموز سنة ١٩٧٠
أمر يفرض عليه الإقامة الجبرية في البيت من غروب الشمس حتى
شروقها وذلك لمدة ستة شهور مع اثبات الوجود يوميا في مركز
البوليس.

أحمد مصطفى البكرى:—

_____ من سكان قرية البعنة ، صدر بحقه في آب سنة
١٩٧٠ أمر بالإقامة الجبرية في المنطقة ٩ "ط" وذلك لمدة ستة
شهور.

أحمد أبو شنب:—

سكرتير فرع الحزب الشيوعي الاسرائيلي في عكا وعضو لجنة
المراقبة المنطقية للحزب صدر بحقه أمر بتاريخ تشرين أول سنة
١٩٧١ يحظر عليه الخروج من المنطقة "ط"

أحمد حسين سجدية:—

_____ من أهالي قرية سولم . في تموز سنة ١٩٦٩ صدر
بحقه أمر كان يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧.

أحمد الخطيب:—

_____ من حيفا ، صدر بحقه أمر اداري يمنع من الخروج
من منطقة "٩" وأمر يمنع من دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧
وذلك في آيار سنة ١٩٦٩.

أحمد عبد الحميد اسعد حاج يحيى :-

— من سكان الطيبة — المثلث

صدر بحقه أمر بتاريخ ١٩٦٨/٨/١ من قبل الحاكم العسكرى في الضفة الغربية وكذلك من حاكم المنطقة الوسطى ولا شعار آخر .

أحمد ميعارى :-

— من قرية المكر ، مزارع يبلغ من العمر ٤٠ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في البيت لمدة ٣ أشهر مع اثبات وجوده وذلك سنة ١٩٦١ بسبب توزيع منشور .

اسعد مكى :-

— عضو لجنة منطقة تل أبيب يافا للحزب الشيوعي الاسرائيلي ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في منطقة سكنة ابتداء من ١٩٦٧/٧/١٠ ولغاية ١٩٦٧/١٢/٣١ .

أسعد حسن بدر :-

— من قرية طرعان . سكرتير اتحاد الشبيبة الشيوعية الاسرائيلي ، تسلم أمرا بعدم مغادرة منطقة الناصره الا بتصريح وذلك لمدة سنة كاملة وكذلك عدم دخول المناطق المحتلة وذلك ابتداء من تشرين اول سنة ١٩٦٨ .

اسعد يوسف :-

من سكان يافة الناصرة ، عضو سكرتارية منطقة الناصرة للحزب ورئيس المجلس المحلي في قرية يافة الناصرة — سابقا — وبموجب الامر الصادر في كانون الثاني سنة ١٩٦٩ يمنع من مغادرة القرية مع اثبات وجوده في الساعة الثامنة صباحا في مركز البوليس الناصرة .

المازة أبو عقصة :-

من قرية معليا ، صدر بحقها في تشرين ثاني سنة ١٩٧٠ أمر
بعدم دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

آمنة ساري :-

ممرضة كانت تعمل في المستشفى الانجليزي في مدينة
الناصره ، صدر بحقها أمر عسكري يقضي بنفيها من قرية اكسال
الى مدينة الناصرة مع اثبات وجودها يوميا في مركز البوليس لمدة
سته شهور ابتداء من تموز سنة ١٩٧٠ وبموجب الامر كان يحظر عليها
الخروج من المستشفى منذ غروب الشمس حتى شروقها .

د . اميل توما :-

من مدينة حيفا ، رئيس تحرير صحيفة الاتحاد - سابقا -
تلقى أمرا من السلطات المسؤولة ، يفرض عليه اقامة جبرية في
حدود مدينة حيفا وذلك في شهر أيلول سنة ١٩٦٨ .

اميل حبيبي :-

رئيس تحرير صحيفة الاتحاد ونائب في الكنيست الاسرائيلي
- سابقا - كاتب فلسطيني مرموق ، من سكان مدينة الناصرة . فرضت
عليه اقامة جبرية في أواخر الخمسينات كان ولا يزال عضوا في
الكنيست ، وفي نيسان سنة ١٩٧٦ فرضت عليه اقامة جبرية للمرة
الثانية وتجدد سنويا وبموجب هذا الامر يحظر عليه دخول الاراضي
المحتلة سنة ١٩٦٧ .

المحامي انيس شقور :-

محام من مدينة عكا ، تلقى أمرا يحدد اقامته في المنطقة
" ٩ " وبموجب الامر كان يحظر عليه مغادرة المدينة دون تصريح
خاص وذلك في تشرين أول سنة ١٩٦٨ .

اندرأوس مخول :-

من قرية المكر ، مزارع وسكرتير نادى المكر الثقافي سابقا
وعضو المجلس المحلي حاليا . يبلغ من العمر ٤٠ سنة ، فرضت
عليه الإقامة الجبرية في بيته لمدة سنة وذلك في حزيران سنة ١٩٦٤ .

أوديب نمر :-

من سكان الناصرة ، عضو اللجنة المركزية لاتحاد الشبيبة
الشيوعية الاسرائيلي ، صدر بحقها أمر يقضي بتحديد اقامتها
داخل المنطقة "ط" كما كان يحظر عليها دخول المناطق المحتلة
ابتداء من أيلول سنة ١٩٦٨ ولغاية ايلول سنة ١٩٦٩ .

بهية حسين :-

من قرية طرعان صدر بحقها أمر في شباط سنة ١٩٦٩ يقضي
بعدم دخولها للأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ .

بديع ابراهيم :-

من سكان منطقة المثلث ، صدر بحقه أمر في كانون ثاني
سنة ١٩٧١ يقضي بعدم مغادرة المنطقة الوسطى الا بتصريح .

توفيق خطيب :-

من أهالي قرية عرابة البطوف ، تلقى أمرا بتحديد اقامته
في المنطقة "٩" وعدم السماح له بمغادرة تلك المنطقة الا بتصريح
وكان ذلك في كانون الاول سنة ١٩٦٩ .

توفيق سليمان داود :-

من سكان منطقة المثلث ، صدر بحقه أمر يلزمه بالبقاء في
المنطقة الوسطى ويحظر عليه مغادرتها الا بتصريح وذلك في كانون

ثاني سنة ١٩٧١ .

توفيق كناعنة :-

من أهالي قرية البطوف ، تسلم أمرا يفرض عليه الإقامة الجبرية في منطقة سكنه ويحظر عليه الخروج منها الا بتصريح خاص وكذلك دخول الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ وذلك ابتداء من ايلول سنة ١٩٦٨ .

توفيق حسين محمود اغبارية :-

من سكان ام الفحم يبلغ من العمر حوالي ٥٠ عاما ، صدر بحقه سنة ١٩٦٧ أمر يمنعه من مغادرة قريته أم الفحم ومن دخول الضفة الغربية وغزة وشمال سيناء ، استمر مفعول الامر حتى سنة ١٩٧٣

توفيق طوبي :-

عضو الكنيست ، ونائب السكرتير العام للحزب الشيوعي الاسرائيلي ، من مدينة حيفا ، تم منعه من قبل البوليس من دخول قريتي الطيبة والطيرة وذلك في حزيران سنة ١٩٦٧ .

توفيق دغش :-

من أهالي قرية طرعان ، تلقى أمرا في شباط سنة ١٩٦٩ يحظر عليه دخول الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ .

تركي داود :-

من قرية كفركنا ، سكرتير فرع الحزب الشيوعي الاسرائيلي في القرية ، صدر بحقه أمرا بالإقامة الجبرية ضمن منطقة "٩" ط وذلك في حزيران سنة ١٩٧٠ .

المهندس جبران يعقوب شقور:—

مهندس الكتروني من بلدة سخنين يبلغ من العمر ٣١ سنة ،
فرضت عليه الإقامة الجبرية بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٧ لمدة ستة شهور
وجددت في ١٩٨٣/٤/١ ، وبموجب الامر يحظر عليه مغادرة قريته
نهارا وبيته ليلا وكذلك دخول الارض المحتلة سنة ١٩٦٧ ، تقدم
بعدة طلبات للسماح له بحضور جلسة محكمة في عكا واستشارة محام
وأحيانا كانت تتم الموافقة ، كما يطلب منه اثبات وجوده ثلاث
مرت يوميا الساعة الثامنة مساءً . وخلال فترة أمر الإقامة الجبرية
اعتقل لمدة ٧٠ يوما ووفقا لما جاء في صحيفة الجروزلم بوست (٢٤
تشرين الاول سنة ١٩٨٢) ان جبران اتهم بتوزيع منشورات صادرة
عن جماعة عربية متطرفة في الجليل ، واعتقل بتاريخ ٢٨ تشرين
الاول بتهمة اختراق أمر الإقامة .

جبرا أبو يونس:—

من أهالي سخنين ، صدر بحقه أمر في تشرين ثاني سنة
١٩٦٩ ، يلزمه بالإقامة في المنطقة " ٩ " .

جريس حديد:—

من سكان ترشيحا ، صدر بحقه أمر في آب سنة ١٩٧٢ يحظر
عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

جمال موسى:—

من سكان الناصره ، عضو سكرتاريه اللجنة المركزية لفرع

الحزب وعضو اللجنة التنفيذية للهستدروت ، صدر بحقه أمر يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ وذلك في شباط سنة ١٩٦٨ .

جمال صفوري :-

من سكان الناصره ، صدر بحقه في أيار سنة ١٩٧٢ أمرا بعدم دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

جميل غطاس :-

من سكان الرامه ، صدر يحقه أمر في أيلول سنة ١٩٧١ يحظر عليه دخول القدس .

جهاد سعد :-

من أهالي شفاعمو ومرشح الجبهة المديمقراطية لانتخابات مجلس العمال المحلي وهو سكرتير لجنة المبادرة الدرزية فرض عليه أمر سنة ١٩٧٧ يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

جورج طوبيي :-

رئيس تحرير مجلة (الغد) ، سكرتير اللجنة المركزية لاتحاد الشبيبة الشيوعية الاسرائيلي . صدر بحقه في كانون ثاني سنة ١٩٦٨ ، أمر يقضي بعدم دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

جورج غريب :-

من سكان الناصره ، صدر بحقه في نيسان سنة ١٩٦٨ أمر يحظر عليه مغادرة المنطقة " ٩ " وكذلك عدم دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

جمال محاجنة :-

طالب في الجامعة العبرية في القدس ، يعد حالياً للدكتوراه في حقل الميكروبولجي ، من سكان أم الفحم عضو سكرتاريه الحركة الوطنية القديمة - سابقاً - ورئيس لجنة الطلاب العرب - سابقاً - فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٧٩/١/٢٥ وهي تجدد كل ستة شهور ، وهو يمنع من دخول الضفة الغربية وقطاع غزة ، تقدم بطلب للسماح له بتقديم الامتحانات في الجامعة فكانت النتيجة الموافقة .

حسن أحمد جبارين :-

من سكان أم الفحم ، يبلغ من العمر ٣٣ سنة ، صاحب مكتبة حكم عليه بالسجن سنة ١٩٧٤ لمدة أربع سنوات بتهمة الانتماء لمنظمة يهودية - عربية غير شرعية ، من مؤسسي حركة أبناء البلد وهو المسؤول الاعلامي فيها ، ونتيجة للامر فقد منع من السفر للخارج والاتصال مع دور النشر أو لتسويق بضاعته تم تجديد الامر في ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٨٠ و ٥ آب سنة ١٩٨١ و ١٠ شباط سنة ١٩٨٢ كل مرة لمدة ستة شهور . هذا ولم يجدد الامر عند انتهاء مدته في حزيران سنة ١٩٨٢ .

المحامي حسن عراقي :-

محام من قرية الطيره - المثلث . صدر بحقه أمر يلزمه
بالبقاء في منطقة المثلث وذلك في نيسان سنة ١٩٦٨ .

حسن محمد بشارة :-

مدرس في المدرسة الثانوية بالطيبة ، رازح تحت الإقامة
الجبرية منذ ١٤ عاما حيث يتجدد الامر سنويا (الاتحاد ٧١/٣/٩)

حسن الخطيبا :-

من قرية الرينه ، عضو سكرتارية النقابة القطرية لعمال البناء
في اسرائيل وسكرتير فرع الحزب في الرينه وعضو لجنة منطقة
الحزب في الناصره ، صدر بحقه في آذار سنة ١٩٧١ ، أمر يلزمه
بالبقاء ضمن المنطقة " ٩ ط " .

حسن مصطفى البكري :-

سكرتير فرع الحزب في قرية البعنة صدر بحقه أمر يحظر
عليه الخروج من المنطقة " ط " وذلك في تشرين أول سنة ١٩٧١ .

المحامي حسن علي نصار :-

محام من عرابة البطوف صدر بحقه أمر يحظر عليه مغادرة
قريته بعد غروب الشمس حتى شروقها مع اثبات وجوده في مركز
بوليس سيحف مرة كل يوم الساعة الخامسة مساء .

د . حسن أمون :-

من سكان قرية دير الاسد ، فرضت عليه الإقامة الجبرية سنة ١٩٦٧ لمدة ستة شهور أثناء دراسته في الجامعة العبرية بالقدس وبموجب الامر منع من دخول قريته .

حسن أبو عيشة :-

من سكان مدينة الناصره ، عضو الحزب الشيوعي الاسرائيلي صدر بحقه أمر يفرض عليه الإقامة الجبرية في منطقة الناصره ، ويحظر عليه الانتقال الى أى مكان آخر الا بتصريح خاص ولمدة ستة شهور ابتداء من آب سنة ١٩٦٧ .

المحامي حسين أبو حسين :-

محام من أم الفحم - يبلغ من العمر حوالي ٣٠ عاما ، في تموز سنة ١٩٧٧ صدر بحقه أمر يمنعه من دخول الضفة الغربية وغزه واستمر مفعول الامر حتى تموز سنة ١٩٨٢ ، ويرى المحامي حسين أبو حسين ان أمر تقييد تنقله كان يضر بعمله كمحام وكان كذلك تحديدا لحريته الشخصية .

حلمي نجيب :-

عامل كهرباء من سكان قرية أم الفحم ، يبلغ من العمر ٣٣ سنة ، صدر بحقه في تشرين الاول سنة ١٩٧١ أمر يمنعه من دخول الضفة الغربية واستمر سريان مفعول الامر حتى تشرين الاول سنة ١٩٧٥ .

المحامي حنا نقارة :-

محام من مدينة حيفا ، عضو لجنة المراقبة للحزب الشيوعي الاسرائيلي ، صدر بحقه ، أمر يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ الا بتصريح وذلك في نيسان سنة ١٩٦٨ .

حنا ابراهيم :-

عضو لجنة منطقة الناصرة للحزب الشيوعي الاسرائيلي صدر بحقه أمر يلزمه بالبقاء ضمن المنطقة رقم " ٩ " وعدم دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ وذلك في نيسان سنة ١٩٦٨ .

حنان ابراهيم :-

من قرية البعنة ، صدر بحقها في آب سنة ١٩٧٠ أمر يلزمها بالاقامة الجبرية في المنطقة رقم " ٩ ط " لمدة ستة شهور .

حنا شرشر :-

من مدينة الناصرة ، صدر بحقه في آيار سنة ١٩٧٢ أمر يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

حنيف زبيدات :-

سكرتير فرع سخنين للحزب الشيوعي الاسرائيلي ، في آب سنة ١٩٧١ تلقى أمرا يلزمه بالبقاء ضمن المنطقة ط وعدم الخروج منها .

خليل محمود جبارين :-

موظف من قرية ام الفحم يبلغ من العمر ٢٧ عاما ، في حزيران سنة ١٩٧٩ صدر بحقه أمر يمنعه من دخول الاراضي المحتلة تقدم بطلب في نيسان سنة ١٩٨١ لحضور جنازة عمه ووفق على الطلب ولكن الطلب الذي تقدم به في شباط سنة ١٩٨٣ للسماح له بحضور خطوبة ابن عمته رفض .

خليل خورى :-

سكرتير فرع الحزب الشيوعي الاسرائيلي في ابو سنان وعضو
لجنة منطقة عكا للحزب الشيوعي ، صدر بحقه في آب سنة ١٩٧١
امر بالاقامة الجبرية في منطقة " ط " من قائد منطقة الشمال .

خليل صالح :-

من قرية الطيرة - المثلث ، صدر بحقه في تشرين أول سنة
١٩٦٨ أمر يمنع من دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

خالد طه :-

سكرتير فرع الحزب الشيوعي الاسرائيلي في عيلوط صدر
بحقه أمر في كانون أول سنة ١٩٧٠ يلزمه بالبقاء في المنطقة " ٩ "
وعدم الخروج منها .

طالب راغب العمر :-

من قرية المرجة - المثلث - صدر بحقه أمر يمنع من دخول
مدينة القدس لمدة سنة كاملة ابتداء من ١٢/٢/١٩٧٠ .

هاشم عبد الرحمن مصطفى محاجنة :-

من سكان ام الفحم ، عاطل عن العمل يبلغ من العمر ٢٤
سنة ، فرضت عليه الاقامة الجبرية في ٢٥/١٢/١٩٨١ لمدة ستة
شهور انتهت في ٢٥/٦/١٩٨٢ وبموجب الامر كان يحظر عليه
مغادرة قريته .

كامل ذيب :-

من قرية بيت جن ، صدر بحقه أمر عن القائد مردخاي غور
في تشرين الاول سنة ١٩٦٨ وبموجب الامر يحظر عليه دخول
المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

د . كرميلا ارمانويس عمري :-

استاذة رياضيات في جامعة بيرزيت في الاصل من حيفا ،
تحمل الدكتوراه من جامعات استراليا ، تقيم حاليا في بيت حنينا ،
صدر بحقها في كانون الثاني سنة ١٩٨٢ أمر يمنعها من دخول الاراضي
المحتلة ، الا أنها لجأت الى محكمة العدل العليا وكانت النتيجة
ان الفي الامر بعد خمسة شهور .

لطفى زريق :-

من مدينة يافا صدر بحقه أمر تحديد التنقل في ٢١/٦/٧٦
وبموجب الامر يحظر عليه دخول الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ .

سالم جبران :-

من مدينة حيفا ، عضو اللجنة المركزية لاتحاد الشبيبة
الشيوعية الاسرائيلي وسكرتير تحرير مجلة الغد ، تلقى امرا اداريا
يمنعه من الخروج من منطقة "ح" وأمر آخر يمنعه من دخول المناطق
المحتلة سنة ١٩٦٧ وكان ذلك في آيار سنة ١٩٦٩ .

الصحافي سليمان ناطور :-

صحافي من دالية الكرمل ، عضو في الحزب الشيوعي
الاسرائيلي وسكرتير لجنة التضامن مع دورز الجولان يبلغ من العمر
٣٤ عاما ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ٢٥/٤/١٩٨٢ لمدة ستة
شهور ، ويحظر عليه منذ حزيران سنة ١٩٧٦ من دخول المناطق
المحتلة سنة ١٩٦٧ ويجدد هذا الامر في منتصف شهر حزيران من
كل عام ، لم يطلب من سلطات الاحتلال اى اذن للوصول للضفة
الغربية لاعتقاده أن تصريحها كهذا يجب أن يحصل عليه من
السلطات الفلسطينية ، في ١٢/٥/١٩٨٢ تقدم بطلب للسماح له
بحضور جلسة المحكمة العليا ووفق على طلبه وكذلك تقدم بطلب في
٢٥/٧/١٩٨٢ لحضور اجتماع للجنة الثقافية في الهستدروت الا ان
طلبه رفض .

سليمان شسقور :-

صاحب مصنع في سخنين يبلغ من العمر ٣٤ سنة ، صدر بحقه في آب سنة ١٩٨٣ امر يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ وذلك لغاية ١٥/١٢/١٩٨٣ .

سلمان فضول :-

من قرية البقيعة ، أصدر القائد العسكري في هضبة الجولان - دافيد اليعازر في آب سنة ١٩٦٨ أمرا يحظر بموجبة على سلمان فضول الدخول الى هضبة الجولان .

سلمان قبلان :-

من قرية البقيعة ، صدر بحقه في آب سنة ١٩٦٨ أمر عن القائد العسكري لهضبة الجولان دافيد اليعازر - يحظر عليه دخول هضبة الجولان .

سليمان حسين :-

من قرية طرعان ، صدر بحقه أمر في شباط سنة ١٩٦٩ يحظر عليه دخول الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ .

سليمان حسين :-

سكرتير فرع الحزب الشيوعي الاسرائيلي في قرية دير حنا ، صدر بحقه أمر في آب سنة ١٩٧١ يحظر عليه الخروج من المنطقة " ط " .

سلمى العباسي :-

من مدينة حيفا ، معلمة اللغة الانجليزية في الكلية الارثوذكسية في حيفا ، صدر بحقها في حزيران سنة ١٩٦٩ أمر يمنعها من دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

سلوى موسى :-

عضو سكرتارية اللجنة القطرية لاتحاد النساء الديمقراطيات
في اسرائيل في آب سنة ١٩٧١ صدر بحقها أمر يحظر عليها
الخروج من المنطقة " ط " .

سليم القاسم :-

عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاسرائيلي في آيار
سنة ١٩٧٢ تم فرض الاقامة الجبرية عليه في منطقة يزرعيل لمدة
سنة ، تم تجديد الامر ثانية في ١٩٧٣/٥/٢٠ وكذلك في
١٩٧٤/٥/٢٠ .

سخي جريس :-

من مدينة عكا ، تم تحديد مكان اقامته في ١٩٧٤/٧/١
وذلك ضمن منطقة عكا ولمدة ستة شهور .

سهيل قبلان :-

من قرية بيت جن ، في آب سنة ١٩٦٨ تم منعه من دخول
هضبة الجولان وذلك بأمر صادر عن القائد العسكري للهضبة دافيد
اليعازر .

سعيد نفاع : من قرية بيت دجن ، تم منعه في آب سنة ١٩٦٨ من
من دخول هضبة الجولان وذلك بأمر صادر عن القائد
العسكري للهضبة دافيد اليعازر .

سعيد قبلان : " كما في حالة سعيد نفاع " .

سعيد معيارى : من قرية سخنين ، صدر بحقه في أيلول سنة ١٩٧١
أمر يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

سعيد مدارنة :-

من قرية سخنين في أيلول سنة ١٩٧١ صدر بحقه أمر يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

سعيد جابر :-

من قرية مصمص ، في ١٩٦٩/٨/٥ فرض عليه أمر الإقامة الجبرية في حدود المنطقة الوسطى " المثلث " .

سعدى سمعان :-

من قرية البقيعة ، تلقى أمرا في تشرين ثاني سنة ١٩٧٠ يحدد اقامته في منطقة " ٩ " .

سمير الخطيب :-

من سكان الناصرة ، في آذار سنة ١٩٧٠ صدر بحقه أمر يمنعه من دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

سمير عثمان :-

من قرية طمرة ، في شباط سنة ١٩٧٢ تلقى أمرا بتحديد اقامته في المنطقة " ط " .

سميرة خوري :-

سكرتيرة اتحاد النساء الديمقراطيات في الناصرة سنة ١٩٦٨ صدر أمر يحظر عليها دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ وكذلك القدس العربية .

سميح القاسم :-

شاعر وأديب فلسطيني ، في ١٩٧٦/٥/٢٩ صدر بحقه أمر تحديد تنقل وبموجب الامر يحظر عليه دخول قطاع غزة ، سيناء الضفة الغربية وهضبة الجولان .

سميح غندارى :-

من قرية الرامة ، في ايلول سنة ١٩٧١ تم منعه من دخول
مدينة القدس .

سميح صباغ :-

شاعر من قرية البقيعة ، تلقى أمرا في كانون الاول سنة ١٩٦٩
بتحديد اقامته في منطقة رقم " ٩ " وعدم مغادرتها الا بتصريح .

سميح ابراهيم حسين :-

عامل بناء من قرية ام الفحم ، يبلغ من العمر ٣٨ سنة ،
صدر بحقه أمر سنة ١٩٦٧ يمنعه من دخول الاراضي المحتلة سنة ٦٧
واستمر سريان مفعول الامر حتى سنة ١٩٧٩ .

صالح برانسي :-

مدرس سابق وصاحب مكتبة ، يبلغ من العمر ٥٤ سنة ، وهو
من مؤسسي حركة الارض في اوائل الستينات ، قضى فترة ٨ سنوات
رهن الاعتقال الادارى ما بين سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٦٩ قدم للمحكمة
فصدر بحقه حكم بالسجن لمدة ١٠ سنوات بتهمة تأسيس تنظيم غير
مشروع ذي نشاطات معادية . سافر الى الولايات المتحدة بعد
الافراج عنه وتحدث هناك في مؤتمرات عن القضية الفلسطينية
وشعبها وكان من المتحدثين البارزين في المؤتمر العالمي لرابطة
الخريجين العرب والذي عقد في تشرين الثاني سنة ١٩٧٩ تربطه
علاقات وثيقة مع الحركة الوطنية التقدمية وحركة أبناء البلد ،
فرضت عليه الإقامة الجبرية في ٨ حزيران سنة ١٩٨٠ ولمدة ستة
شهور وكان يطلب منه الحضور يوميا الساعة السابعة صباحا لاثبات
وجوده ، تم تجديد الامر ثانية في ٥ تشرين الاول سنة ١٩٨١ عندما
كان ينوى السفر الى الخارج لتلقي العلاج ثم جدد الامر في شباط
سنة ١٩٨٢ وحزيران سنة ١٩٨٢ وكانون الثاني سنة ١٩٨٣ .

الصحافي صليبا خميس :-

عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي. ومن محرري جريدة الاتحاد الصادرة بحيفا وسكرتير لجنة الدفاع عن الاراضي العربية فرضت عليه قيود أنظمة الطوارئ منذ سنة ١٩٤٨ ، وفي آذار سنة ١٩٨١ صدر بحقه أمر منع مغادرة المدينة نهارا والبيت ليلا مع اثبات وجوده في مركز البوليس ، استمر مفعول الامر لمدة ستة شهور .

المحامي صالح أبو حسين :-

محام من ام الفحم ، يبلغ من العمر ٣٤ سنة صدر بحقه في تموز سنة ١٩٧٧ أمر يمنعه من دخول الضفة الغربية حتى تموز سنة ١٩٨٢ ، تقدم بعدة طلبات لغرض ممارسة عمله كمحام وعادة ما يكون الجواب بالموافقة فقط في الاشياء الرسمية (في ما يتعلق بالمحاكمات)

صبيح مصاروة :-

من قرية الطيبة - المثلث - في ١/٨/١٩٦٨ تلقى أمرا من الحاكم العسكري في الضفة الغربية والمنطقة الوسطى يحظر عليه الدخول الى الضفة الغربية وذلك لاشعار آخر .

المحامي صبرى جريس :-

محام ، من مدينة حيفا ، من مؤسسي حركة الارض فرضت عليه الاقامة الجبرية منذ سنة ١٩٦٥ حتى ١٩٦٩ وبموجب الامر كان يحظر عليه الخروج من البيت منذ غياب الشمس حتى شروقها غادر البلاد سنة ١٩٦٩ وهو حاليا مدير مركز الوثائق والابحاث الفلسطينية (مقابلة مع المحامي حنا نقارة) .

صباح كنعان :-

من قرية يركا ، جندى مسرح استدعي للخدمة لمدة شهر ونصف وبعد انتهاء هذه المدة أعيد تطبيق امر الإقامة الجبرية الصادر بحقه في ١٥/٧/١٩٧٥ .

رائد صالح محاجنة :-

عامل من ام الفحم ، يبلغ من العمر ٦٥ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ٢٥/١٢/١٩٨١ لمدة ستة شهور وبموجب الامر كان يحظر عليه مغادرة قريته .

المحامي راسم الناشف :-

محام من مدينة حيفا ، في كانون الاول سنة ١٩٦٨ تلقى امرا يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

د . رياض أمين مفلح :-

استاذ جامعي من مدينة الناصرة ، يبلغ من العمر ٣٤ سنة ، يدرس مادة الكيمياء الحيوية في جامعة بيرزيت ، في كانون الثاني سنة ١٩٧٨ فرضت عليه الإقامة الجبرية وبموجب الامر كان يحظر عليه دخول الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان - قبل ضمها - وكان يتم تجديد الامر بعد سريان مفعوله لمدة سنة كاملة .

رياض زريق :-

طالب في معهد التخنيون - آنذاك - تلقى أمرا من السلطات العسكرية يفرض عليه الإقامة الجبرية في قرية عسفا (حيث كان يسكن بصورة مؤقتة) وذلك لمدة ستة شهور ويحظر عليه الخروج دون تصريح كان ذلك في كانون الثاني سنة ١٩٧٠ .

رياض خورى :-

من سكان شفا عمرو ، سكرتير فرع الشبيبة الشيوعية في البلدة ، تلقى أمرا يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ وذلك في كانون الثاني سنة ١٩٧٥ .

رمزي خورى :-

عضو بلدية عكا وموظف الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، من سكان مدينة عكا ، صدر بحقه سنة ١٩٧٨ أمر يمنعه من دخول الضفة الغربية وقطاع غزة ويحدد الامر سنويا ، ويقول الصحفي رمزي أنه تعرض عدة مرات لمثل هذه الاوامر فقد صدر بحقه أمر يمنعه من مغادرة بيته ليلا مع اثبات وجوده في مركز الشرطة لمدة ستة شهور كما تعرض لاعتقالات ادارية لعدة اسابيع .

المهندس رسلان محمد خضر حاجنة :-

مهندس معماري ، من قرية ام الفحم ، يبلغ من العمر ٣٢ سنة ، سنة ١٩٧٨ صدر بحقه أمر يمنعه من دخول الضفة الغربية وتم تجديد الامر في ١٩٨٢/٧/١ .

د . رشيد سليم :-

من مدينة الناصرة ، في أيلول سنة ١٩٦٧ صدر بحقه أمر يحظر عليه دخول الضفة الغربية وقطاع غزة وردا على طلب تقدم به للمحكمة للحصول على تصريح دخول للضفة الغربية جاء في الرد ان الهدف من الامر هو الانتقام لنشاطاته الاجتماعية والسياسية بمدينة الناصرة .

رئيف أبو عقصة :-

من سكان معليا ، سكرتير فرع الحزب الشيوعي الاسرائيلي في القرية ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في المنطقة " ٩ " ط لمدة سنة كاملة ابتداء من تشرين الاول سنة ١٩٧٠

رجا اغبارية :-

معلم رياضيات في مدرسة ام الفحم ، تخرج من جامعة بار ايلان ، تخصص علم نفس وعلوم سياسية ، عضو حركة ابناء البلد ومن سكان ام الفحم ، يبلغ من العمر ٣١ سنة ، في ١٥/٧/١٩٧٧ صدر بحقه أمر يمنعه من دخول المناطق المحتلة وما زال سارى المفعول حتى الان . في ٢٥/٦/١٩٨٠ صدر بحقه أمر يلزمه بالاقامة الجبرية في قريته وتجدد الامر في ٢٧/٢/١٩٨٠ و ٥ آب سنة ١٩٨١ و ١٠ شباط سنة ١٩٨٢ لمدة ستة شهور كل مرة ثم أعيد فرض الامر في ١٥/٣/١٩٨٣ .

زاهي كركبي :-

عضو سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي من مدينة حيفا ، صدر بحقه أمر يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ وذلك سنة ١٩٦٩ .

زياد سليم موسى :-

سكرتير فرع عكا لاتحاد الشبيبة الشيوعية الاسرائيلي ، في تشرين الاول سنة ١٩٧١ تلقى أمرا بعدم الخروج من المنطقة ط .

عبد الله عوض :-

من قرية كفر قاسم ، صدر بحقه أمر يحظر عليه دخول الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ وذلك في تشرين الثاني سنة ١٩٦٧ .

عبد الله عيسى :-

" انظر عبد الله عوض " .

عبد الله زقوت :-

من مدينة الرملة كان يحظر عليه مغادرة المدينة وذلك في
كانون الثاني سنة ١٩٧١ •

عبد الله زيبdat :-

من قرية سخنين ، في ايلول سنة ١٩٧١ صدر بحقه أمر
يقضي بعدم دخوله المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ •

عبد الله بدير :-

من قرية كفر قاسم ، طالب جامعي في بلغاريا في تموز سنة
١٩٧٧ صدر بحقه أمر يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧

د • عبد السلام عبد الغني :-

من اهالي قرية نحف في الجليل الاعلى يبلغ من العمر ٣٣
سنة ، منع من مغادرة قريته لمدة سنتين ، فرضت عليه الإقامة
الجبرية في قريته ، كما منع من دخول الضفة الغربية وقطاع غزة
لمدة سنة كاملة • وكان من المفروض أن يباشر د • عبد السلام قبل
صدور الامر بتدريس مادة الفيزياء وجسم الانسان - موضوع رسالته -
التي حصل عليها سنة ١٩٧٦ من الجامعة العبرية في القدس •
بعدها سافر الى لندن لاستكمال ابحاثه العلمية في جامعة لندن وعاد
بتاريخ ١٩٧٩/٩/١ الى أرض الوطن للاشتراك في المؤتمر الدولي
لأبحاث الدماغ الذي عقد في حينه في فندق هيلتون بالقدس
الغربية كمندوب عن جامعة لندن ولدى وصوله مطار اللد صادرت
سلطات المطار البحث الذي بحوزته والذي كان مفروضا ان يلقيه
أمام أعضاء المؤتمر •

عبد الحميد أبو عيطة :-

عضو المجلس المحلي في قرية الطيبة ، في ايلول سنة ٧٣
تم فرض أمر يحظر عليه بموجبه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧
هذا وتم تجديد الامر ثانية في سنة ١٩٧٣ •

عبد القادر طاهر :-

من قرية الطيبة - المثلث - عامل نشيط في قيادة فرع اتحاد الشبيبة الشيوعية في الطيبة ، صدر بحقه في ١٤/٢/١٩٦٩ أمر من قائد المنطقة الوسطى يمنعه من الخروج من منطقة المثلث الا باذن من السلطات ولمدة ستة شهور .

المحامي عبد الحفيظ دراوشة :-

محام وعضو بلدية الناصرة ، أصدر قائد المنطقة الشمالية أمرا يمنعه بموجبه من مغادرة المدينة بتاتا وكذلك من مغادرة بيته ليلا حتى الصباح مع اثبات وجوده يوميا في مركز البوليس ابتداء من ١٧/١/١٩٦٩ ولمدة ثلاثة شهور .

عاصم الخطيب :-

من قرية الرامة ، عضو لجنة المبادرة الدرزية ، في كانون الثاني سنة ١٩٧٥ صدر بحقه أمر يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ لمدة سنة كاملة .

عصام العباسي :-

شاعر وأديب ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في حدود مدينة حيفا بعد منعه من دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ وذلك في ايلول سنة ١٩٦٨ .

عصام مخول :-

رئيس الاتحاد القطري للطلاب العرب في جامعة حيفا ، يبلغ من العمر ٣٠ سنة ، من سكان قرية البقيعة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في حزيران سنة ١٩٨٠ سبقها أمر تحديد إقامة منذ سنة ٧٦ وهي تجدد مرتين كل سنة لمدة ستة شهور وبموجب الامر كان يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ . في سنة ١٩٨١ فرض عليه

امر منع دخول الى هضبة الجولان تقدم بطلب في تشرين الاول سنة ١٩٨٠ للانتقال الى حيفا لمواصلة دراسته الجامعية وهناك في حيفا فرضت عليه الاقامة الجبرية في نهاية كانون الاول سنة ١٩٨١ .

عدنان بكر الزعبي :-

من قرية سولم ، عضو الحزب الشيوعي الاسرائيلي ، سنة ١٩٦٩ (آيار) فرضت عليه الاقامة الجبرية في قريته مع عدم الخروج منها الا بتصريح وبموجب الامر كان يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

علي رافع :-

محام من مدينة حيفا في تشرين ثاني سنة ١٩٦٨ صدر بحقه أمر الاقامة الجبرية في مدينة حيفا ولمدة سنة كاملة .

علي محمد بدارنة :-

من قرية سخنين ، في ايلول سنة ١٩٧١ تلقى أمرا يحظر عليه الدخول للمناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

علي أبوريا :-

من سكان قرية سخنين ، فرضت عليه الاقامة الجبرية في المنطقة " ٩ " وذلك في تشرين الثاني سنة ١٩٦٩ .

عمر احمد حمدان :-

من سكان قرية كفر قاسم ، في آذار سنة ١٩٦٨ صدر بحقه امر يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

عمر سعيد :-

من أهالي قرية كفر كنا - الجليل الاسفل - يدرس في جامعة
بئر السبع حيث نال شهادة في العلوم وهو من قادة حركة أبناء
البلد في القرية ، يبلغ من العمر حوالي ٢٤ سنة ، اعتقل أكثر من
مرة وفرضت عليه الإقامة الجبرية في آب سنة ١٩٨٠ لمدة ستة شهور
ولا يزال الامر ساري المفعول حيث يجدد كل ستة شهور .

عمر أحمد نصار :-

عضو اللجنة الفرعية للحزب الشيوعي الاسرائيلي في قرية
عراة البطوف ، تلقى أمرا في ايلول سنة ١٩٧١ بالإقامة الجبرية
ضمن المنطقة "ط" .

عراقي عراقي :-

من قرية الطيرة المثلث ، صدر بحقه أمر يقضي بعدم دخوله
المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ وذلك في شباط سنة ١٩٧٧ .

عوض محمود :-

من قرية طرعان ، في شهر شباط سنة ١٩٦٩ صدر بحقه أمر
يحظر عليه دخول الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ .

عيد رضا :-

من قرية كفر ياسيف ، في شباط سنة ١٩٧٠ تلقى أمرا يحظر
عليه الخروج من المنطقة "٩" "ط" دون تصريح .

عيسى حبيب :-

من مدينة حيفا ، سكرتير الهيئة التمثيلية للطائفة
الارثوذكسية في حيفا وعضو لجنة المعارف التابعة للطائفة ومسؤول

عن القسم الداخلي في الكلية الارثوذكسية في مدينة حيفا ، تلقى
أمرا في ايلول سنة ١٩٧٠ بعدم مغادرة المدينة دون تصريح .

عزت سلامة :-

من قرية الرامة ، في ايلول سنة ١٩٧١ تلقى أمرا بعدم
دخول مدينة القدس .

غسان فوزي اغبارية :-

عامل بناء من قرية ام الفحم ، يبلغ من العمر ٣٢ سنة ،
قضى ست سنوات في السجن بتهمة العضوية في منظمة غير شرعية
وذلك سنة ١٩٧٦ ونتيجة لذلك أصبح عاطلا عن العمل (كان يعمل
في تل أبيب) وبموجب الامر كان يمنع من مغادرة قريته ، يعتبر
غسان من مؤسسي حركة ابناء البلد وهو الان سكرتير الحركة ،
تجدد امر الإقامة الجبرية في ٢٧/١٢/١٩٨٠ ، ٥ آب سنة ١٩٨١
و ١٠/٢/١٩٨٢ وذلك لستة شهور كل مرة هذا ولم يجدد الامر
في نهاية حزيران .

غسان حبيب :-

عضو اللجنة المركزية لاتحاد الشبيبة الشيوعية وسكرتير
حركة الصداقة بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي فرضت عليه الإقامة
الجبرية سنة ١٩٧٦ .

غازي شبيطة :-

من سكان الطيرة المثلث وعضو حزب ركاك فرضت عليه
الإقامة الجبرية سنة ١٩٧٣ للمرة السابعة ردا على موقفه الاحتجاجي
بخصوص الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية سنة ١٩٦٧ ، تم
تجديد الامر في حزيران سنة ١٩٧٤ .

فايز قبلان :-

من قرية بيت جن ، صدر بحقه في آب سنة ١٩٦٨ أمر يحظر عليه دخول هضبة الجولان المحتلة .

فائنة بشارة :-

من ترشيحا ، في آب سنة ١٩٧١ صدر بحقها امر يقضي بعدم دخولها المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

فلاح غنايم :-

من قرية سخنين ، في ايلول سنة ١٩٧١ تلقى أمر يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

فخرى بشتاوى :-

من مدينة عكا ، عضو اللجنة المركزية لاتحاد الشبيبة الشيوعي الاسرائيلي ، في آذار سنة ١٩٧٠ تلقى أمرا بالاقامة الجبرية في حدود المنطقة " ٩ " " ط " .

فؤاد سليم :-

من قرية البقيعة لواء حيفا ، في آب سنة ١٩٧١ صدر بحقه أمر يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

فؤاد خورى :-

عضو سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي صدر بحقه أمر يحظر عليه دخول الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ وذلك في شباط سنة ١٩٦٨ .

فريد صالح خنيفس :-

شاب من قرية شفا عمرو ، عامل دهان ، يبلغ من العمر حوالي ٢٨ سنة ، عضو نشيط في لجنة المبادرة الدرزية وحركة ابناء البلد وعضو لجنة التضامن مع دروز الجولان . فرضت عليه الاقامة الجبرية في ١٥/٧/١٩٨١ وكانت تحدد اقامته نهارا في القرية وليلا في البيت ، كما كان يطلب منه الحضور مرتين يوميا الى مركز البوليس ، تجدد الامر في ٥/٣/١٩٨٢ لستة شهور وانتهى مفعوله في ٢٥/٩/١٩٨٢ .

فيصل ابو يونس :-

من قرية سخنين ، تلقى أمرا في ايلول سنة ١٩٧١ يحظر عليه الدخول للمناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

فيصل سليمان :-

من مدينة الناصرة ، في آيار سنة ١٩٧٢ تلقى أمرا بعدم دخول القدس والمناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

ماري خاص :-

من مدينة حيفا ، في كانون الاول سنة ١٩٦٨ صدر بحقها امر يحظر عليها دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ دون تصريح خاص .

محمد سالم علي :-

فرض عليه أمر تحديد تنقله وعدم دخول الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ في ٢٤/١/١٩٧٧ .

محمد شريدى :-

صانع أحذية من قرية ام الفحم يبلغ من العمر حوالي ٦٤ سنة ، صدر بحقه أمر يمنعه من دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ وما زال سارى المفعول ، سجن واعتقل اكثر من مرة بسبب نشاطه السياسي .

المحامي محمد توفيق محاميد كيوان :-

محام من قرية ام الفحم ، يبلغ من العمر ٤٢ عاما ومنذ سنة ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٧٥ وهو ممنوع من دخول الاراضي المحتلة مع ثلاثة شهور تحت الاقامة الجبرية في البيت وذلك سنة ١٩٦٧ اضافة الى سنة وتسعة شهور تحت الاقامة الجبرية في البيت أيضا ما بين سنة ١٩٦٩ - سنة ١٩٧٠ .

محمد احمد برغال :-

تاجر من اللد ، يبلغ من العمر ٢٩ سنة ، اعتقل سنة ١٩٧٤ بتهمة العضوية في منظمة غير شرعية ، حكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات ، عضو نشيط في حركة أبناء البلد . فرضت عليه الإقامة الجبرية لمدة ستة شهور ، وبموجب الامر يحظر عليه مغادرة مدينته كما عليه اثبات وجوده في مركز الشرطة ثلاث مرات يوميا .

محمد شهوانة :-

طالب في جامعة بئر السبع ، من سكان سخنين فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٩٨١/٣/٢٣ في قريته والجدير بالذكر أن محمد كان على وشك إنهاء دراسته الجامعية حيث كان يستعد لتقديم الامتحانات النهائية ومدة الإقامة ستة شهور .

محمد غايبة :-

طالب من سخنين ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ٥ آب سنة ١٩٨٠ ولمدة ستة شهور وبموجب الامر كان يحظر عليه مغادرة قريته نهارا وبيته ليلا ويطلب منه الحضور الى مركز البوليس يوميا لاثبات وجوده .

محمد سلامة محاجنة :-

من سكان ام الفحم ، عامل كهرباء ، يبلغ من العمر ٣٥ سنة اعتقل دون توجيه اية تهمة له عدة مرات وذلك قبل فرض الإقامة الجبرية عليه في القرية . من مؤسسي حركة ابناء البلد ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في حزيران سنة ١٩٨٠ ثم جددت في ١٩٨٠/١٢/٢٧ و ١٩٨١/٨/٥ و ١٩٨٢/٢/١٠ كل مرة لمدة ستة شهور ، انتهى مفعول الامر في حزيران سنة ١٩٨٢ .

المحامي محمد ميعاري :-

محام من مدينة حيفا ، سكرتير لجنة الدفاع عن الاراضي العربية ، كان نشيطا في لجنة الطلاب العرب اثناء دراسته الجامعية في القدس ، كان عضو في حركة الارض رئيس جمعية انصار السجين ، منذ سنة ١٩٦٢ وهو تحت الإقامة الجبرية في البيت مع اثبات وجوده في مركز البوليس مرتين يوميا واستمر مفعول الامر لغاية سنة ١٩٦٧ ثم اعيد تجديد الامر في سنة ١٩٦٩ و سنة ١٩٧٤ وكان يطلب منه الحضور مرتين الى مركز البوليس لاثبات وجوده وعند انتهاء الامر استبدل بأمر آخر يمنعه من دخول الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ وما زال الامر ساري المفعول .

محمد ابراهيم طاطور :-

من قرية الرينة ، تلقى أمرا من قائد منطقة الشمال يلزمه
بالاقامة الجبرية في قريته لمدة ستة شهور ابتداء من ١٩٦٧/٩/٢٠
ولغاية ١٩٧٨/٣/٢٠ ويحظر عليه الانتقال الى أى مكان اخر دون
تصريح .

محمد حداد :-

عضو في الحزب الشيوعي الاسرائيلي فرع الرملة ، عضو
نشط في مجلس عمال الرملة ، صدر بحقه امر يحظر عليه دخول
الاراضي المحتلة سنة ١٩٧٧ " شباط " .

محمد حسن نفّاع :-

من قرية بيت جن ، صدر بحقه في آب سنة ١٩٦٨ أمر
يحظر عليه دخول هضبة الجولان السورية .

محمد أبو اصبع :-

من سكان قرية الطيبة ، فرضت عليه الاقامة الجبرية للمرة
التاسعة حيث جدد الامر في ١٩٧٤/١١/١٦ لستة شهور وبموجب
الامر يحظر عليه التواجد في أية مدينة أو قرية خارج منطقة سكناه
الا بتصريح من سلطات الامن .

محمد أبو عوض :-

من قرية عارة ، صدر بحقه أمر في آب سنة ١٩٧٥ يحظر
عليه دخول المناطق العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ والقدس بشقيها .

محمد سلمان عبد الهادي :-

عضو المجلس المحلي في قرية اكسال سابقا في تشرين الثاني سنة ١٩٧٠ تلقى أمرا يلزمه بالاقامة الجبرية في المنطقة " ٩ " "ط" وعدم الخروج منها الا بتصريح .

المحامي محمد الحاج :-

محام من قرية كفر ياسيف ، تلقى أمرا بتاريخ تشرين ثاني سنة ١٩٧٠ يلزمه بالبقاء ضمن المنطقة " ٩ ط " وعليه عدم الخروج من المنطقة الا بتصريح .

محمد صديق :-

طالب جامعي في الولايات المتحدة ، من قرية شفا عمرو ، أثناء عودته للبلاد لقضاء عطلة الصيفية فرضت عليه الاقامة الجبرية بتاريخ ٢٠/٨/١٩٧١ في منزله مع اثبات وجوده مرتين يوميا .

محمد بدارنة :-

عضو المجلس المحلي في سخنين سابقا ، تلقى أمرا من قائد منطقة الشمال يحظر عليه الخروج من منطقة ط وذلك في ايلول سنة ١٩٧١ .

محمد فايز سلامة :-

من قرية مجد الكرم . تلقى أمرا في شباط سنة ١٩٧١ يحظر عليه مغادرة قريته وذلك لمدة ستة شهور وبموجب الامر عليه التواجد في البيت الساعة الخامسة مساء مع اثبات وجوده عصر كل يوم في مركز شرطة كرمئيل .

محمود دغش :-

من قرية طرعان في شباط سنة ١٩٦٩ صدر بحقه أمر يقضي
بعدم دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

محمود درويش :-

من سكان مدينة حيفا - سابقا - عمل محررا في جريدة
الاتحاد ، شاعر فلسطيني معروف ، عضو حركة الارض سابقا وفيما بعد
عضو الحزب الشيوعي الاسرائيلي حتى غادر البلاد الى الاتحاد
السوفياتي سنة ١٩٧٠ ولغاية خروجه وهو تحت الإقامة الجبرية في
البيت مع زيارة البوليس له ليلا ، واثبات حضوره يوميا في مركز
البوليس الساعة الرابعة بعد الظهر وذلك لمدة ٣ شهور ، تم تجديد
الامر ثلاث مرات .

محمود خليل عابد :-

من قرية البعنة ، في آب سنة ١٩٧٠ صدر بحقه أمر يلزمه
بالإقامة الجبرية في المنطقة " ٩ " " ط " لمدة ستة شهور .

محمود أحمد أبو واصل :-

من قرية عارة ، في شباط سنة ١٩٧٢ تلقى أمرا يحظر عليه
دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

محمود محمد داود :-

فرض عليه امر يلزمه بالبقاء ضمن المنطقة الوسطى وعدم
مغادرتها الا بتصريح ، كان ذلك في كانون الثاني سنة ١٩٧١ .

محمود محارب :-

من سكان اللد ، طالب في جامعة لندن ، من نشيطي حركة
ابناء البلد. ورئيس لجنة الطلاب العرب سابقا ، عند عودته للبلاد
صدر بحقه أمر الاقامة الجبرية في ١٩٨٠/٢/٧ عمل محمود قبل
مجيئه الى اللد محررا في مجلة الدستور الصادرة باللغة العربية
اسبوعيا في لندن وتقول صحيفة يدعوت أحرثوت ان محمود زود
مجلته بتقارير عن الاوضاع في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧
والتقى عددا من المسؤولين الفلسطينيين وترى مصادر أمنية أن
عمل محارب يحمل ما اسمته مخاطر أمنية .

محمود أبو ناصر محاجنة :-

صاحب مكتبة في قرية ام الفحم وهو من سكان قرية ام الفحم
صدر بحقه سنة ١٩٦٧ أمر يمنعه من دخول الاراضي المحتلة سنة ٦٧
وما زال الامر ساري المفعول .

محمود حسن اغبارية :-

موظف من سكان ام الفحم ، يبلغ من العمر ٥٨ سنة صدر
بحقه أمر تقييد تنقل منذ سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٦٥ ، يمنع حاليا
من دخول الاراضي المحتلة تقدم بطلب للسفر الى جنين سنة ١٩٧٨
لكن طلبه رفض وهو منذ سنة ١٩٦٥ حتى سنة ١٩٧٥ تحت الاقامة
الجبرية في القرية ويحظر عليه مغادرتها دون تصريح .

مصطفى يوسف مزاروة :-

من سكان قرية عرعر ، في تشرين الثاني سنة ١٩٧٦ صدر
بحقه امر يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ولمدة سنة
كاملة .

مصطفى سيف :-

من يافا ، تم ابلاغه بأمر تحديد تنقله بتاريخ ٢١/٦/٧٦
وبموجب الامر يحظر عليه دخول الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ .

مصطفى ابو مبدا :-

سكرتير الحركة الوطنية التقدمية سابقا ، طالب في الجامعة
العبرية بالقدس ، أصلا من قرية عرابة البطوف وقيم حاليا في
مدينة القدس . فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٧/١/١٩٧٩ لمدة
ثلاثة شهور لم تجدد بعدها وبموجب الامر كان يحظر عليه دخول
الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ وكذلك مغادرة قريته نهارا وبيته ليلا .
اثناء هذه الفترة كان عليه اثبات وجوده في مركز شرطة سيجف
مرتين يوميا .

مصطفى خطيب :-

من قرية طرعان ، في شباط سنة ١٩٦٩ صدر بحقه امر يحظر
عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

مصطفى انيس محاميد :-

من قرية ام الفحم ، تلقى أمرا من الحاكم العسكري لمنطقة
الشمال يقضي باقامته في منطقة المثلث ويحظر عليه الخروج منها
بدون تصريح وذلك في آذار سنة ١٩٧٠ .

مطلق دغش :-

من قرية طرعان في شهر شباط سنة ١٩٦٩ صدر بحقه أمر
يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

منصور كردوش :-

من مدينة الناصرة ، عضو جمعية انصار السجين ، عضو
الحزب الشيوعي الاسرائيلي ، في شباط سنة ١٩٦٩ تلقى امرا
بالاقامة الجبرية في مدينته مع البقاء ليلا في البيت ، هذا وقد تم
منعه من البقاء في بيته الارضي حيث أن بيته مكون من طابقين
الاول يعيش فيه والارضي يستخدمه كمقهى ولهما مدخل واحد فقط .

منعم جرجورة :-

من مدينة الناصرة ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي
الاسرائيلي ، تلقى أمرا يلزمه بالبقاء في منطقة الناصرة وعدم
الخروج منها لمدة سنة كاملة وكان ذلك في آذار سنة ١٩٦٨ .

مدحت الشعار :-

من يافا ، في آذار سنة ١٩٦٨ صدر بحقه امر يحظر عليه
دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

مفيد صيداوى :-

معلم من قرية عرعر ، صدر بحقه أمر يحظر عليه دخول
المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ولمدة سنة كاملة ابتداء من ٧٤/٢/١٦
حتى ١٩٧٥/٢/١٦ .

مريد فريد محاميد :-

عامل كهرباء من قرية ام الفحم ، صدر بحقه امر منع دخول
الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ منذ سنة ١٩٧٠ وانتهى مفعول الامر سنة
١٩٧٥ .

مروان دوريش اغبارية :-

عامل اجتماعي ، عضو حركة أبناء البلد من قرية أم الفحم
يبلغ من العمر ٢٤ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٧/٧/١٩٨٠

مزيد مصطفى محاميد :-

من قرية الزلفة ، في ١١/٣/١٩٧٥ صدر بحقه أمر يحظر
عليه دخول الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ ولمدة سنة كاملة .

ميسرة السيد :-

تخرج من قسم الهندسة في جامعة بئر السبع يبلغ من العمر
٢٧ سنة من مدينة عكا ، شارك أثناء وجوده في تأسيس الحركة
الوطنية التقدمية ، أوقف عن متابعة دراسته لمدة سنتين بسبب
نشاطه السياسي ، فرضت عليه الإقامة الجبرية لمدة ستة شهور في
١٠/٨/١٩٨١ وحددت اقامته في عكا ، يعمل حالياً محاسباً وهو عضو
حركة أبناء البلد وهو سكرتير الحركة في مدينة عكا .

نايف نمر :-

من مدينة الناصرة ، في آيار سنة ١٩٧٢ تلقى أمراً يحظر
عليه دخول القدس والمناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

نايف حسين :-

من قرية طرعان ، في شهر شباط سنة ١٩٦٩ صدر بحقه أمر
يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

نايف سليم :-

من قرية البقيعة ، خدم ٨ سنوات في الجيش الاسرائيلي
ومنذ سنة ١٩٧٣ وهو تحت الإقامة الجبرية في البيت ليلاً والقرية
نهاراً ، وجدير بالذكر انه عضو المجلس المحلي في القرية - سابقاً

نبيل عويضة :-

محرم في مجلة الغد وعضو سكرتارية الشبيبة الشيوعية لفرع حيفا ، في آذار سنة ١٩٦٩ تلقى أمرا بعدم مغادرة حيفا لمدة سنة وكذلك عدم دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

نجيب فرحات :-

من قرية مجد الكروم ، بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧١ تلقى أمرا يقضي بعدم الخروج من القرية مع اثبات وجوده مرة يوميا في مركز بوليس كرمئيل .

نجيب الفاهوم :-

عضو بلدية الناصرة العربية - سابقا ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في شهر آب سنة ١٩٦٨ مع اثبات وجوده مرتين يوميا في مركز بوليس الناصرة ، وبموجب الامر يحظر عليه مغادرة منزله بعد غروب الشمس وحتى شروقها وذلك لفترة ثلاثة شهور ، أعيد تحديدها ثانية في تشرين الثاني سنة ١٩٦٨ .

نجيبة غطاس :-

من قرية الرامة ، في شباط سنة ١٩٧٠ صدر بحقها امر يحظر عليها دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ولمدة ١٠ شهور .

نديم موسى :-

رئيس مجلس محلي ابو سنان سابقا ، فرضت عليه الإقامة الجبرية داخل المنطقة "ط" لمدة سنة كاملة ابتداء من تموز سنة ١٩٧٠ - تموز سنة ١٩٧١ وبموجب الامر يحظر عليه مغادرة المنطقة مطلقا .

نقولا عاقلية :-

من مدينة الناصرة ، عضو لجنة المراقبة المنطقية وعضو اللجنة المحلية لفرع الحزب الشيوعي الاسرائيلي في الناصرة .
تلقى في كانون أول سنة ١٩٧٠ امرا يحظر عليه الخروج من المنطقة " ٩ " ط " .

نمر مرقس :-

من قرية كفر ياسيف ، عضو سكرتارية اللجنة المركزية لاتحاد الشبيبة الشيوعية الاسرائيلي . تلقى أمرا من قائد المنطقة الشمالية في حزيران سنة ١٩٦٩ يحظر عليه الخروج من المنطقة " ٩ " .

نزار حسين :-

طالب من سخنين ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٥/٨/١٩٨٠ لمدة ستة شهور وبموجب الامر كان يحظر عليه مغادرة قريته نهارا وبيته ليلا ويطلب منه الحضور الى مركز البوليس يوميا لاثبات وجوده .

نواف جميل محاجنة :-

عامل بناء من قرية ام الفحم ، فرض عليه امر عدم دخول الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ منذ عام ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٧٣ .

وجيه عطية :-

من سكان قرية باقة الغربية في ١٦/٩/١٩٧٥ صدر بحقه أمر يقضي بعدم دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ولمدة سنة كاملة .

وجيه سمعان :-

عضو اللجنة المركزية لاتحاد الشبيبة الشيوعية وسكرتير منطقة حيفا ، في آذار سنة ١٩٦٩ تلقى أمرا بعدم مغادرة حيفا لمدة سنة وكذلك عدم دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

وجيه طربية :-

من قرية سخنين ، في أيلول سنة ١٩٧١ تلقى أمرا يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

وليد أيوب :-

من قرية نحف في الجليل ، تلقى أمرا بعدم دخول مدينة القدس وكان ذلك في تشرين الاول سنة ١٩٧١ .

وليد أمين العمرى :-

من سكان قرية صندلة قضاء جنين يقيم حاليا في القدس حيث يعمل وكيل تأمين وعضو سكرتارية الحركة الوطنية التقدمية يبلغ من العمر ٢٦ سنة ، فرضت عليه الإقامة الجبرية في ٢٤/١/٧٩ لمدة ثلاثة شهور ثم فرضت ثانية في ٢٤/٦/١٩٨٠ لمدة ستة شهور وبموجب الامر كان يحظر عليه مغادرة قريته نهارا وبيته ليلا ، تقدم بعدة طلبات للسماح له بتقديم الامتحانات في الجامعة العبرية الا ان طلباته رفضت جميعها وفي اثناء فرض الإقامة الاولى كان يطلب منه اثبات وجوده مرتين يوميا في مركز شرطة العفولة . والمرة الثانية كان يطلب منه اثبات وجوده مرة واحدة يوميا .

وفيق نصره :-

من قرية ابو سنان ، عضو المجلس المحلي - سابقا ، في ايار سنة ١٩٧٠ تلقى أمرا صادرا عن قائد منطقة الشمال يفرض عليه عدم الخروج من المنطقة "ط" الا بتصريح .

يعقوب سمعان :-

من قرية الرامة في شباط سنة ١٩٧٠ صدر بحقه أمر يحظر عليه دخول الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ لمدة ١٠ شهور .

يوسف الزين :-

من قرية البقيعة ، في آب سنة ١٩٧١ صدر بحقه أمر يحظر عليه دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

يوسف اصليح :-

سكرتير فرع الحزب الشيوعي الاسرائيلي في قرية عيلبون ، تلقى أمرا بعدم الخروج من المنطقة " ٩ " " ط " وذلك في كانون الاول سنة ١٩٧٠ .

يوسف صباغ :-

من سكان مدينة حيفا ، ومدير ادارة جريدة الاتحاد ، في كانون الثاني سنة ١٩٦٨ صدر بحقه أمر يمنعه من دخول الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ .

يوسف عبد الله محارب :-

من قرية الطيبة ، عضو اتحاد الشبيبة الشيوعية الاسرائيلي . كان آنذاك طالب سنة اولى في الجامعة العبرية بالقدس ، بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٩ تلقى أمرا بعدم دخول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

جدول رقم (١)

توزيع الاشخاص المفروض عليهم اقامات جبرية أو أوامر
تقييد حسب الجنس

المجموع الكلي	انثى	ذكر
رقما ٠/٠	رقما ٠/٠	رقما ٠/٠
٢١٣ ١٠٠	١١ ٥٢	٩٤ ٢٠٢

جدول "٢"

توزيع الاشخاص الصادر بحقهم أوامر تقييد ، اقامات جبرية
حسب مكان الإقامة

المجموع	قرية	مدينة
رقما ٠/٠	رقما ٠/٠	رقما ٠/٠
٢١٣ ١٠٠	١٥١ ٧٠٩	٢٩١ ٦٢

جدول " ٣ "

توزيع الاشخاص الصادر بحقهم أوامر تقييد ، اقامات جبرية
حسب المراكز الاجتماعية / الوظيفية

المجموع الكلبي	رئيس / عضو اتحاد / لجنة طلابية	رئيس / عضو لجنة ، جمعية مؤسسة	رئيس / عضو مجلس بلدى : مجلس قروى
رقما ٠/٠	رقما ٠/٠	رقما ٠/٠	رقما ٠/٠
٢١٣ ١٠٠	٣٦ ٨	٣٧٦ ٨٠	٤٢ ٩

أسئلة حول الاقامات الاجبارية

الاسم : أحمد محمد سليم بن محمد محمد

العمر : ٢٠ سنة

المهنة : معلم

مكان الإقامة : رام الله

تاريخ عرض الإقامة الاجبارية : ١٩٨٠ / ٨ / ١١

تاريخ تجديد امر الإقامة الاجبارية : كل سنة من ١٢ شباط ١٩٨٢

المدة الزمنية لريان مفعول امر الإقامة الاجبارية : المدة الكاملة سنة ونصف

نوع امر الإقامة الاجبارية :-

- عدم مقادرة مدنتك / فريتك بهارا / السب لـ
- عدم دخول الضفة الغربية .
- عدم مقاديره الاراضي المحتلة .

هل تعدمت بطلب للحصول على اذن لمعادره نعم لا اذا كان الجواب نعم

تاريخ تقديم الطلب شهر كانون الثاني ٨١ - ١١ ايلول ١٩٨١
السبب في تقديم الطلب مصور فوتوغرافيك في المحلة . سافر الى الضفة الغربية الى دياره في سكر
نتيجة الطلب المقبول

اسماء اخرى نود ذكرها :-

أحمد محمد سليم بن محمد محمد
أحمد محمد سليم بن محمد محمد

3. שני צלילים קטנים שרביעית (אמליקת)

עבודת ה' - זמירות ים שורה 5 בותן 3 - מנצח.

מס' תיק: 15/183-30 15/184

חתימת הוועד הרוס-הבריטני

(1950) 1950, 1951, 1952, 1953, 1954, 1955, 1956, 1957, 1958, 1959, 1960, 1961, 1962, 1963, 1964, 1965, 1966, 1967, 1968, 1969, 1970, 1971, 1972, 1973, 1974, 1975, 1976, 1977, 1978, 1979, 1980, 1981, 1982, 1983, 1984, 1985, 1986, 1987, 1988, 1989, 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 26

1/2015 = 1/2015 = 1/2015

המיקוד הער - 15.1.83 - 14.1.84

מניסח הנכס מוסר ההודעה

ת ק נ ו ת ה ה ג נ ה (ש ע ת ח ר ו ם) , 1945.

צ ו ע פ " י ח ק נ ה 110

מזוקף סמכוחי לפי תקנה 6 (2) ו - 110 מחקנות ההגנה (שעת חרום)
1945 , וחואיל והנני סבור כי דרוש הדבר למען בטחון הצבור בישראל
והגנתה של מדינת ישראל, אני אלופ אורי אור , אלופ פקוד הנשכז
מנוות כזה כי:

פייצל ע"א קאור מוסא קאזם חוסייני ת.ז. 8102673 מירושלים

יחיה נתון להסגרת ממסרת ישראל במשך תקופה של שנה חודשים
מיום 29.8.82 וכי :-

- א. חייב יהיה לגור בתחומי אזור ירושלים
ב. לא רשאי יחיה לתחליף מקום מגוריו לכל אזור אשר נתון מחוץ המסורה
בו הוא גר ללא הרשאתו בכתב של מפקד המסורה המחוזי , ולא יהיה
רשאי לתחליף מקום מגוריו למחוז משורה אשר ללא הרשאתו בכתב
של המפקח הכללי של המסורה.
ג. לא יעזוב את שטח ירושלים , בו הוא גר ללא הרשאה בכתב של
מפקח המסורה המחוזי.

ד. חייב יהיה לתמיד במשך הודעה למפקח המסורה המחוזי על הבית/ המקום
בו הוא גר.

ה. חייב יהיה להחייב בתחנת המסורה הקרובה, פרי יוב

בכל שעה שידרוש זאת הימנו קצין-הממונה על המסורה באזור בו מתגורר.

ו. ישאר בתוך תחומי ביתו כל יום למשך שנה לאחר שקיעת החמה עד לזריחת
החמה, בו המסרת חוכל לבקרו במקום בכל עת.

ניתן היום : 10.8.82

المراجع

- ٠١ أرشيف جمعية الدراسات العربية.
- ٠٢ جريدة الاتحاد الحيفاوية ، الاعداد الصادرة منذ حزيران سنة ١٩٦٧ - آب سنة ١٩٨٣.
- ٠٣ جريدة الفجر المقدسية - اعداد متفرقة.
- ٠٤ جريدة القدس - اعداد متفرقة.
- ٠٥ جريدة الشعب - اعداد متفرقة.
- ٠٦ تقرير لجنة امنستي - آذار سنة ١٩٨٣.
- ٠٧ مقابلات شخصية.

56

4

Bibliotheca Alexandrina



0658074